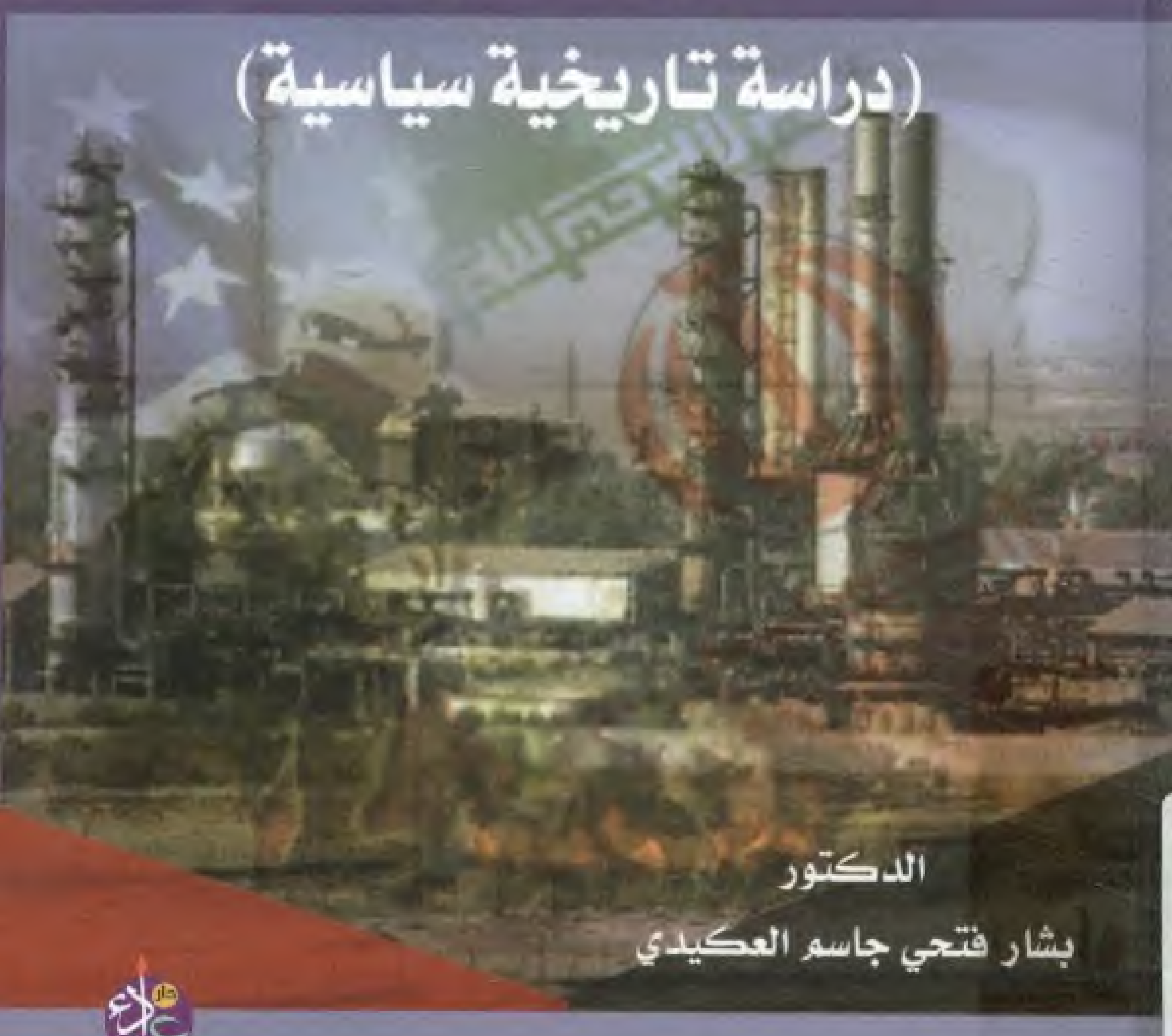
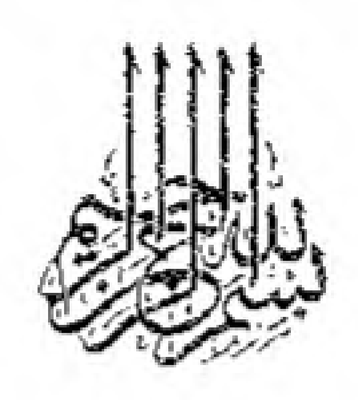
صراع النفوذ البريطاني - الأمريكي في العراق

1939 - 1958

(دراسة تاريخية سياسية)



الدكتور
بشار فتحي جاسم العكيدي



صراع النفوذ البريطاني – الأمريكي في العراق

1939--1958

دراسة تاريخية سياسية

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية (2010/3/922)

956.305

العكيلي، نزار فتحي جاسم

صراع النفوذ البريطاني - الأمريكي في العراق 1939-1958 / نزار فتحي جاسم العكيلي.- الأولى
عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2010

( ) ص.

ر.إ.: (2010/3/922).

الواصفات: / المصالح الأجنبية// سباق النفوذ// العراق// بريطانيا// الولايات المتحدة/

* تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

ISBN 978-9957-480-54-7



تلاع العلي - شارع الملكة رانيا العبدالله | مجمع العساف التجاري - الطابق الأول
تلفاكس: 5353402 6 962+ | خلوي: 95667143 7 962+
ص.ب: 520946 عمان 11152 الأردن | E-mail: darghidaa@gmail.com

صراع النفوذ البريطاني – الأمريكي في العراق
1939–1958
دراسة تاريخية سياسية

المؤلف

د. بشار فتحي جاسم العكيدي

الطبعة الأولى

1431هـ – 2011م

إهداء

إلى والدي اعتزازا وإجلالا

إلى وطني العظيم

العراق

الفهرس

المقدمة

الفصل الثاني

الفصل الثالث

مقدمة

حدود البحث ونظرة في المصادر

أ. حدود البحث:

شهد تاريخ العراق المعاصر العديد من الحوادث التي كان لها الأثر الكبير في عدم استقرار حالة البلاد السياسية، ومن هذه الحوادث احتلال بريطانيا للعراق خلال سنوات الحرب العالمية الأولى (1914-1918)، والسيطرة على مقدرات هذا البلد بكل الطرق والوسائل، مما دفع الدول الأجنبية الأخرى إلى السير على طريق بريطانيا، خصوصاً بعد اكتشاف النفط في العراق، لذلك حاولت الولايات المتحدة الأمريكية وانطلاقاً من أطماعها السياسية والاقتصادية والثقافية، التدخل في شؤون العراق الداخلية لهذا حصل التنافس بينها وبين بريطانيا على مناطق النفوذ، وكما هو معروف فان هناك العديد من الدراسات والأبحاث التي تطرقت إلى كيفية دخول المصالح البريطانية إلى العراق والوسائل التي استخدمتها بريطانيا للتغلغل في شؤون العراق الداخلية، وكما ظهرت أبحاث ودراسات مشابهة تعلقت بالوجود الأمريكي في العراق وكيفية دخول المصالح الأمريكية إليه، إلا أن التنافس الذي حدث بين الأمريكان والإنكليز في العراق لم يحظ في هذه الفترة بالكثير من الاهتمام لذلك ارتأينا التطرق إلى هذا الموضوع في هذه الدراسة التي حملت عنوان (صراع النفوذ البريطاني الأمريكي في العراق 1939-1958 دراسة تاريخية سياسية). وهدفنا من خلالها التعرف على ميادين وأسباب الصراع الخفي الذي كان دائراً بين كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية للاستحواذ على ما يمكن الاستحواذ عليه من مقدرات العراق وخلال حقبة محددة من تاريخه المعاصر.

تتكون الدراسة من ثلاثة فصول رئيسية، فالفصل الأول يتألف من مبحثين الأول تحت عنوان جذور المصالح البريطانية في العراق حتى عام 1939، وقد تناولنا فيه نشأة المصالح البريطانية على اختلاف أنواعها والمتمثلة بالمصالح الإستراتيجية والنفط ودوره في توجيه سياسة بريطانيا نحو العراق، وكذلك نشأة المصالح البريطانية في العراق، وتطرقنا فيه أيضاً إلى الاحتلال البريطاني العسكري في العراق والسيطرة على مدنه وقراه. أما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه جذور المصالح الأمريكية في العراق والمتمثلة بالمصالح الاقتصادية والنفط والمصالح التبشيرية.

وفي الفصل الثاني تطرقنا إلى أثر الحرب العالمية الثانية في تنامي النفوذ الأمريكي في العراق، وقد احتوى هذا الفصل على مبحثين تمثل المبحث الأول بتطور العلاقات الدبلوماسية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية خلال سني الحرب العالمية الثانية وموقف الولايات المتحدة من حكومة الدفاع الوطني والحرب العراقية-البريطانية. أما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه بعض أوجه المنافسة البريطانية-الأمريكية خلال سنوات الحرب العالمية الثانية وقد أشرنا إلى الجانب الاقتصادي وخاصة النفط وتطرقنا إلى النشاط التعليمي والثقافي للولايات المتحدة الأمريكية للعراق خلال سنوات الحرب.

أما الفصل الثالث والذي حمل عنوان ميادين الصراع البريطاني-الأمريكي بعد عام 1945 فقد اشتمل على أربعة مباحث رئيسية تناولت هذه المباحث الصراع الدائر بين الطرفين وفي أربعة جوانب مهمة شملت الجانب العسكري والمتمثل بالجيش وتسريحه، الجانب الاقتصادي، الجانب التعليمي وأخيراً النفط.

ب- نظرة في المصادر:

اعتمدت الدراسة على العديد من المصادر والمراجع، وقد تنوعت هذه المصادر حسب طبيعة الموضوع واحتياجاته، وكان من الطبيعي أن تكون الوثائق الأساس في عملنا والتي من خلالها استطعنا توثيق عملنا وتأكيد ما ذهبنا إليه، وقد تنوعت هذه الوثائق إذ اعتمدنا الوثائق الخاصة بوزارة الخارجية الأمريكية والتي احتوت على مراسلات بين وزارة الخارجية الأمريكية وبين المفوضية الأمريكية في بغداد، وقد احتوت هذه الوثائق على اتفاقيات موقعة بين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية والحكومة العراقية خلال الفترة قيد الدراسة.

أما بالنسبة للوثائق العراقية فقد اعتمدت الدراسة على عدد من الوثائق الخاصة بالبلاط الملكي ووزارة الدفاع ووزارة الثقافة والإعلام وغرفة تجارة الموصل، وكان لهذه الوثائق الأثر الكبير في رفد الرسالة بالمعلومات المهمة.

كما اعتمدت الدراسة على عدد كبير من الكتب، وقد تنوعت هذه الكتب حسب حاجة المواضيع أيضاً، فهنالك الكتب العراقية والعربية والكتب المعربة والكتب الأجنبية. فبالنسبة للكتب العراقية كان هنالك بعض الكتب التي كانت الأساس في سير عملنا في الرسالة حيث كان لكتاب (تاريخ الوزارات العراقية) بأجزائه العشرة لمؤلفه الأستاذ المرحوم عبد الرزاق الحسني الدور الكبير في توضيح جوانب شتى وفي صياغة الرسالة بالصورة الحالية. كما أن هناك كتاب (بريطانيا والعراق حتى عام 1914) لمؤلفه الأستاذ المرحوم الدكتور زكي صالح الذي أوضح لنا جذور المصالح البريطانية في العراق، كما لا أنسى دور الأستاذ الدكتور إبراهيم خليل العلاف من خلال كتبه القيمة التي امتلأت بها صفحات الدراسة والتي كان لها الأثر الكبير في إخراجها بالصورة الحالية ومن هذه الكتب كتاب (تطور التعليم الوطني في العراق 1968-1932) وكذلك كتاب (تاريخ العراق المعاصر) و (تاريخ

الوطن العربي في العهد العثماني). أما الكتب المعربة والأجنبية فقد كان لها نصيبها في رفد مواضيع الدراسة بمعلومات أسهمت بتشكيل صورة الحدث التاريخي للموضوع الذي تعالجه، واحتوت الرسالة في طيّاتها على العديد من الدراسات والبحوث التي تطرقت لموضوع الصراع البريطاني الأمريكي في العراق، والتي كان لها دور لا يقل أهمية عن دور الوثائق والكتب ، ويمكن في هذا الصدد أن نشير إلى دراستي الدكتور مظفر الأمين الموسومتين (التنافس الأمريكي-البريطاني في العراق خلال الحرب العالمية الثانية) و (الأوضاع الاقتصادية في العراق خلال الحرب العالمية الثانية) ودراسة الدكتور رأفت غنيمي الشيخ والموسومة (الولايات المتحدة الأمريكية واتجاهات التعليم الوطني في العراق).

الفصل الأول

جذور المصالح البريطانية والأمريكية في العراق حتى عام 1939

أولاً: جذور المصالح البريطانية حتى عام 1939

أ. المصالح الإستراتيجية

ب. المصالح الاقتصادية

ج. النفط والتوجه البريطاني نحو العراق

د. الاحتلال البريطاني للعراق

هـ. الانتداب البريطاني على العراق وتأسيس الحكومة العراقية المؤقتة

و. مؤتمر القاهرة وقيام الحكم الملكي

ثانياً: جذور المصالح الأمريكية حتى عام 1939

أ. المصالح الاقتصادية

ب. النفط

ج. المصالح التبشيرية

الفصل الأول
جذور المصالح البريطانية والأمريكية في العراق حتى عام 1939

حظي العراق منذ بدأ العصور الحديثة باهتمام القوى الدولية الكبرى وخاصةً بريطانيا ولقد سعت بريطانيا للاستحواذ على العراق بولاياته الثلاث بغداد، الموصل، البصرة، والذي كان خاضعاً لسيطرة الدولة العثمانية (1516-1918). وقد تنوعت أساليب البريطانيين للوصول إلى العراق ونهب ثرواته. وقد استفادت بريطانية من ظروف الحرب العالمية الأولى (1914-1918) لاحتلال العراق ووضعه تحت انتدابها. أما الأمريكان فقد كانت لهم مصالح تجارية ومذهبية وتعليمية ونفطية، لذلك سعوا بطرق مختلفة لكي يكون لهم وجود استعماري في العراق، الأمر الذي أدى إلى حدوث بعض التصادم والتنافس بين النفوذين البريطاني والأمريكي في بعض الميادين. وسنعرض أولاً لجذور هذه المصالح حتى عام 1939.

أولاً : جذور المصالح البريطانية حتى عام 1939

يعود اهتمام بريطانيا بالعراق إلى فترة زمنية سابقة تمتد إلى ثلاثة قرون مضت، حيث أصبح هذا الجزء المهم من الوطن العربي الذي يتوسط منطقة ما يسمى بـ (الشرق الأوسط) يحتل جزءاً كبيراً من تفكير الاستراتيجيين البريطانيين لأهمية موقعه الجغرافي ومركزه السوقي (الاستراتيجي) الذي يربطه بالخليج العربي وإيران[1].

(1) محمد حمدي الجعفري، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع 1914-1958، (بغداد، 2000)، ص13.

كانت بداية تطلع البريطانيين إلى منطقة الخليج العربي وبالتحديد إلى العراق في أوائل القرن السادس عشر بلباس تجار ما انفكوا يعلنون بأنهم لا يهدفون سوى البيع والشراء ولا يبغون فتحاً أو استعماراً، وهكذا أنشأت بريطانيا وكالة تجارية لها في إيران عام 1619 في بندر عباس[1]، ثم نقلت الوكالة إلى البصرة أوائل عام 1763 حيث ضم إلى الوكالة المقيمية البريطانية التي كانت تتبع الوكالة في بندر عباس. وفي عام 1764 اعترف الباب العالي العثماني بها وعدّها قنصلية مشمولة بنظام الامتيازات[2]. ويمكن اعتبار نقل الوكالة من بندر عباس إلى البصرة إشارة لبداية التاريخ السياسي البريطاني في الخليج العربي، ويتسم هذا النقل بأهمية خاصة حيث قام البريطانيون في تلك الفترة وما بعدها بدور مهم في أحداث المنطقة وكما سنرى[3].

لقد كانت شركة الهند الشرقية الأداة والوسيلة الخبيثة لنشر السياسة الاستعمارية البريطانية في منطقة الخليج العربي، حيث كانت تنظر منذ بداية تكوينها إلى مياه الخليج العربي على أنها ملك لها[4]. خصوصاً بعد انسحاب الهولنديين في عام 1754 والذين كانوا يمثلون المنافس الكبير للتجار البريطانيين، وبموجب السيطرة البريطانية على منطقة الخليج العربي أصبحت البصرة واحدة من

---

(1) عادل محمد خضر، "الصراع الدولي في الخليج العربي" مجلة قضايا عربية، العدد (9-10)، المجلد 8، بيروت، أيلول - تشرين الثاني 1981، ص 41 .

(2) جون كوردن لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، ترجمه عن اللغة الانكليزية مكتب أمير دولة قطر، ج1، (قطر، لا ت)، ص227 .

(3) عبد الأمير محمد أمين، المصالح البريطانية في الخليج العربي 1747-1787، ترجمه عن اللغة الانكليزية هاشم كاظم لازم، (بغداد، 1977)، ص 115 .

(4) ألبرت م. منتشاشفيلي، العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ترجمه عن اللغة الروسية هاشم صالح التكريتي، (بغداد، 1987)، ص 133 .

أكثر المراكز التجارية أهمية بالنسبة لبريطانيا في الشرق العربي، فلقد غدت البصرة المحطة الرئيسة لتوزيع كمية كبيرة من السلع في الخليج العربي والمناطق المحيطة بها. كما حقق التجار البريطانيون من وراء المتاجرة في البصرة أرباحاً طائلة، هذا فضلاً عن ان البصرة كانت مركزاً ينقل عبره بريد الشركة براً[1]. إذ تمتعت البصرة منذ أوائل القرن الثامن عشر بميزة غير عادية من حيث الاتصال المباشر وان كان غير منتظم بأوربا عن طريق حلب. وكانت مواصفات الخليج العربي مع العالم الخارجي تتم عبر زيارات سفن شركة الهند الشرقية البريطانية. وفي نهاية القرن أنشئ اتصال بريدي بين بومباي والبصرة وذلك كل أسبوعين بوساطة سفن الشركة. كما تم تنظيم خط من بريد الجمال بين البصرة وحلب وأضيف إليه خط من بريد الخيل الى استانبول[2].

لقد تركزت المصالح البريطانية في العراق في ناحيتين مهمتين أولاهما الناحية الإستراتيجية وثانيهما الناحية الاقتصادية وسنتعرف أولاً للمصالح الإستراتيجية.

أ. المصالح الإستراتيجية:

كان التجار البريطانيين منذ بداية أتصالهم ببلاد الشرق يمرون عبر أراضي الدولة العثمانية فكان لا بد لهم من نيل عهود عثمانية تضمن لهم الحماية والمعاملة الحسنة، فهم

عندما أخذوا باستعمال الطريق البحري حول رأس الرجاء الصالح اتصلوا بموانئ الخليج العربي واستطاعوا بمرور الزمن إنشاء مراكز لهم هناك، وعلى هذا

(1) امين، المصدر السابق، ص 114.

(2) ابراهيم خليل العلاف، "الخدمات البرقية والبريدية في العراق ابان العهد العثماني"، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، تونس، العدد21، أيلول 2000، ص 176.

كانت استانبول من جهة والخليج العربي من جهة أخرى أقدم مركزين امتد منها النفوذ البريطاني إلى العراق[1].

حاول التجار البريطانيين جعل تجارتهم مع الدول العثمانية بصورة عامة والعراق بصورة خاصة متسمة بصفة رسمية، حيث قام أدوارد أوزبورن (Sir Edward Osborn) وزميله ريتشارد ستابر (Richard Stapar) من (شركة الشرق الأدنى التجارية) بارسال مندوب عنهما إلى استانبول للحصول على امتياز المتاجرة مع الدولة العثمانية، وفعلاً استطاع البريطانيين من الحصول على أول امتياز من السلطان مراد الثالث (1574-1595) في عام 1580[2]. فكان هذا الامتياز أقدم وثيقة بين الطرفين[3].

مثل هذا الامتياز الحجر الأساس لامتداد النفوذ البريطاني في المنطقة ولا سيما ان هذه المنطقة كانت تدخل ضمن الحسابات المهمة للبريطانيين، فبعد أن ركزوا وجودهم في المنطقة قاموا في 31 كانون الأول 1600 بتأسيس شركة الهند الشرقية (English East India Company) بموجب الامتياز الذي منحته الملكة البريطانية إليزابيث الأولى (Elisabith I) (1558-1603) لاحتكار التجارة البريطانية في منطقة الخليج العربي[4].

---

(1) زكي صالح، بريطانيا والعراق حتى عام 1914 دراسة في التاريخ الدولي والتوسع الاستعماري، (بغداد، 1968)، ص 35.

(2) المصدر نفسه، ص 36.

(3) للاطلاع على تفاصيل الاتفاقية، ينظر: المصدر نفسه ص ص 37-41.

(4) مفيد كاصد الزبيدي، "بريطانيا والمشرق العربي في القرن العشرين"، مجلة آفاق عربية، بغداد، العدد، آيار 1993، ص 18.

وعلى الرغم من الامتيازات التي حصل عليها البريطانيون من الدولة العثمانية التي منحتهم حق المتاجرة إلا أن وضع البريطانيين في العراق كان قلقاً حيث كان العراق تابعاً للسلطان اسمياً غير من وجهة عملية كان خاضعاً لمشيئة الولاة المستقرين في بغداد،حيث كانت المصالح البريطانية في العراق خلال تلك الفترة غير مستقرة حتى أصبح الأمر بيد السلطة العثمانية المباشرة بعد القضاء على سلطة الولاة المماليك في بغداد[1].

كانت بريطانيا خلال تلك الفترة وما بعدها تحاول ترسيخ وجودها في العراق، خصوصاً وأنها كانت تدرك ما للعراق من أهمية مستقبلية في السياسة الدولية حيث كانت تعده حلقة اتصال مهمة على طريق جنوب آسيا والى الهند التي كان للبريطانيين فيها مصالح اقتصادية وحيوية كبيرة لذلك كانت لندن تبدي اهتماماً كبيراً للتغلغل في شؤون العراق أثناء فترة الحكم العثماني[2].

إن الزحف البريطاني تجاه العراق كان في مبتدئه تجارياً تمثل في زيارة بعض التجار السابقي الذكر، إذ أن هذا الزحف أخذ وجه سياسية فيما بعد حيث كان النفوذ البريطاني في العراق يتنامى أكثر بسبب ما تقوم به المؤسسات السياسية التي تاسست بموجب الأهمية السوقية لها حيث اكتسبت مقيمية بغداد التي حلت محل مقيمية البصرة عام 1810 نفوذاً لا يستهان به عند السلطات العثمانية[3].

ان التوجه البريطاني نحو العراق كان لا بد أن تصاحبه محاولات مهمة لدراسة أحوال وأوضاع المجتمع العراقي. فكان اهتمامهم بطريق الحج إلى الأماكن

---

(1) صالح، المصدر السابق، ص 125 .

(2) حسن العطار، الوطن العربي دراسة مركزة لتطوراته السياسية الحديثة، ط2، (القاهرة، 1966)، ص 25 .

(3) فيليب ويلارد أيرلند، العراق دراسة في تطوره السياسي، ترجمه عن اللغة الانكليزية جعفر الخياط، (بيروت، 1949)، ص 20 .

الاسلامية المقدسة صورة من صور هذا التقرب[1]. كما أخذ التوجه البريطاني نحو العراق صورة جديدة تمثلت بالمشروع الذي عرضته شركة الهند الشرقية في أواخر العقد الثالث من القرن التاسع عشر الميلادي، إذ أرادت هذه الشركة ايجاد طريق المواصلات بين الشرق والغرب يمر إما بمصر أو بالعراق. فقام المستكشفون البريطانيون نتيجة لذلك بعدة رحلات استطلاعية في العراق تمثلت في رحلة فرنسيس رادون جسني (F. R. Chesney)[2]، في الفترة بين حزيران 1830 وحزيران 1831 حتى عام 1834 والتي كان لها دور كبير في استقرار النفوذ البريطاني في العراق[3]. ومن خلال هذه الرحلة الاستطلاعية أثبت جسني أن نهر الفرات أنسب الطرق لربط الشرق بالغرب بخطوط منتظمة من البواخر. فانتهز الساسة البريطانيون هذا الاكتشاف ووجدوا أن الوقت قد حان لاختبار صلاحية نهر الفرات للملاحة، وما هدفوا من وراء ذلك إلا خدمةً لأغراضهم الإستراتيجية[4].

(1) فؤاد قزانجي، العراق في الوثائق البريطانية 1905–1930، تقديم: عبد الرزاق الحسني، (بغداد، 1989)، ص 21 .

(2) جسني: (1789–1872) رئيس البعثة التي جاءت إلى العراق وقام بأول عملية مسح مهمة لأنهار العراق لتقرير مدى صلاحية نهر الفرات لسير البواخر بقصد تنشيط التجارة، وقد قام بذلك مرتين الأولى بين (1830–1831) والثانية بين (1835–1837) انظر، محمد داخل السعدي، المصالح الأجنبية في الموصل (1834–1914)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل 1999، ص 13 .

(3) صالح، المصدر السابق، ص ص 151–159 .

(4) عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داوّد باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا، (القاهرة 1986)، ص 245 .

أن من بين الأسباب التي عملت على توجيه الاهتمام البريطاني بالعراق هو الخيرات التي يتمتع بها هذا البلد، فضلاً عن الموقع الاستراتيجي للمواصلات بين الهند وبريطانيا، وكون العراق يعد مجالاً حيوياً لإسكان عدد كبير من السكان الذين يفيضون عن قابلية الهند[1]. وهي فكرة بريطانية كانت قائمة آنذاك إلا أنها لم تتحقق لأسباب مختلفة إذ كان الهدف من هذه النقطة هي جعل العراق تابعاً للهند التي تمثل مركزاً بريطانياً هاماً. كما أن هنالك عوامل أخرى كان لها أبلغ الأثر في توطيد النفوذ البريطاني في العراق منها قيام روسيا خلال المدة (1828–1829) باحتلال مناطق فارسية وأخرى عثمانية حيث أعلنت روسيا الحرب على الدولة العثمانية في نيسان 1828 واستطاعت الجيوش الروسية أن تتقدم حتى أدرنه وتحتل شرق الأناضول[2]. حيث أدى ذلك إلى قيام بريطانيا بتعزيز نفوذها في منطقة الشرق درءاً لما أخذت تخشاه من امتداد النفوذ الروسي إلى تلك المنطقة. هذا فضلاً عن محاولة الحكومة البريطانية اتخاذ نهر الفرات طريقاً مختصراً إلى الهند وشروع جسني بأعماله الاستطلاعية في هذا السبيل. والعامل الآخر هو انتهاء حكم المماليك في العراق في 14 أيلول 1831 والذين كانت الأوضاع الداخلية في العراق أثناء فترة حكمهم غير مستقرة كما ذكرنا سابقاً، وامتداد سيطرة الباب العالي الفعلية على البلاد مما فتح المجال أمام البريطانيين للتدخل في شؤون العراق[3].

---

(1) عبد الرحمن البزاز، محاضرات عن العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، ط2، (القاهرة، 1960)، ص 15 .

(2) أكمل الدين إحسان أوغلي، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ج1، ترجمه إلى العربية صالح سعداوي، (استانبول، 1999)، ص 95 .

(3) صالح، المصدر السابق، ص 159 .

ب- المصالح الاقتصادية:

تنوعت المصالح الاقتصادية البريطانية في العراق بتنوع أساليب التغلغل، فنجد هنالك ميادين الملاحة التجارية والاستيراد والتصدير والنفط وغيرها من الأعمال التي كانت تقوم بها شركات التجارة البريطانية في العراق والتي تعززت على الغالب بعد افتتاح قناة السويس عام 1869، وظهور بعض الإصلاحات التي قام بها السلاطين العثمانيين أو ما يسمى بالتنظيمات العثمانية، حيث أصدرت الحكومة العثمانية بين عامي (1858–1864) بعض القوانين المهمة قصدت بها إجراء التغييرات في البنية الاقتصادية والإدارية للمجتمع العثماني ومن أبرز هذه القوانين قانون الأراضي وقانون الطابو والبلديات وقانون الولايات[1].

فقيما يتعلق بالناحية البحرية التجارية فان تاريخها في الخليج العربي وجنوب العراق، على وجه الخصوص، يرتبط بأهداف بريطانيا الاقتصادية والسياسية والتجارية بهذه المنطقة. حيث أن أول محاولة بريطانية للتجارة في المنطقة كانت عام 1579 عندما حصل وليم هاربون (Wiliam Harbon) على أذن بالتجارة مع الدولة العثمانية، وبعد عشرين عاماً قام هاربون بتأسيس شركة لنقل البضائع بين الهند وبين مشيخات الخليج العربي آنذاك والعراق. وفي 31 كانون الأول 1600 حصل هاربون على موافقة الباب العالي لتأسيس شركة تجارية ما لبثت أن انقسمت إلى شركتين ثم دمجتا في شركة واحدة عام 1709 سميت بشركة الهند الشرقية[2].

---

(1) للتفاصيل أنظر: ابراهيم خليل أحمد، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني 1516–1916، (الموصل، 1986)، ص 197 .

(2) نزالمحي، المصدر السابق، ص 43 .

كان البريطانيون يتعاملون بالشؤون الإدارية مباشرة مع ولاة البصرة، إلا أن التفكك الإداري والتصرفات شبه الاستقلالية للولاة هناك جعل النشاط البريطاني عرضة لنزعة هؤلاء الولاة، مثلما حصل عام 1657 حينما صفى الوالي أموال الشركة، إلا أن هذا الأمر لم يوقف نشاط البريطانيين الذين استمروا بطرح بضاعتهم المؤلفة من الثياب والتوابل والصمغ والأرز. وفي الوقت نفسه حرصت الشركة على تكييف وضعها بصفة قانونية دولية فحصلت من الباب العالي عام 1661 على امتياز تجاري مهم هو تحديد الرسوم الكمركية على بضائعها بنسبة 3٪ [1].

إن رغبة بريطانيا بتعزيز وجودها بالمنطقة وإيجاد طريق أو منفذ مهم إلى الهند جعلها تفكر ملياً بالعراق، لما له من موقع مهم فقامت على أثر ذلك وعن طريق بعض الأشخاص بعمل مسح لنهري دجلة والفرات لمعرفة مدى صلاحيتهما للملاحة، ومن هذه الرحلات رحلة جسني آنفة الذكر وكذلك رحلة لينج (H. B. Lynch) والذي قام بمسح لنهر دجلة حتى وصل شط العرب خلال الأعوام (1837-1839) وقام في عام 1840 مع بعض أفراد عائلته بتأسيس شركة للملاحة في نهر دجلة[2].

وكاستمرار على قوة النفوذ البريطاني في الدولة العثمانية عقدت بريطانيا في آب 1838 اتفاقية تجارية مع هذه الدولة وهي معاهدة (بلطة ليمان) وقد نصت هذه الاتفاقية على إلغاء جميع الاحتكارات التي كانت تمنع التجار البريطانيين من إقامة علاقات تجارية مباشرة مع التجار المحليين وفرض رسوم كمركية مخفضة على

(1) حميد حمدان أحمد التميمي، البصرة في عهد الاحتلال البريطاني 1914-1921، (بغداد 1979)، ص 44.

(2) وهي شركة تألفت نتيجة قضايا المسح والتخطيط وقام بتأسيسها هنري بلوس لينج وأخوه توماس كارلينج بالتعاون مع عدد من أفراد عائلتهما في بغداد عام 1840؛ للمزيد من التفاصيل انظر: صالح، المصدر السابق، ص ص 160-161.

التبادل التجاري أي بنسبة 5٪ على الواردات و 12٪ على الصادرات و 3٪ على تجارة الترانزيت[1].

ان النشاط التجاري البريطاني في الدولة العثمانية والذي كان الركيزة الأساسية لمد نفوذ بريطانيا إلى المناطق الواقعة تحت السيطرة العثمانية لم يكن محدداً بل شمل ميادين مختلفة وعديدة، فلقد ظهرت حالة جديدة كان لها التأثير الكبير على استثمار رؤوس الأموال البريطانية في الدولة العثمانية، وهذه الحالة تجسدت في بدء ونمو النشاط المصرفي وافتتاح فروع للمصارف الأجنبية في العراق والتي أسهمت بشكل كبير في نمو وتوسيع النشاط التجاري، فقد فتح البنك الإمبراطوري العثماني الذي تأسس في لندن عام 1863 برأس مال قدره (500) ألف جنيه إسترليني فروعاً له في العراق منذ العقد الأخير من القرن التاسع عشر الميلادي. ففي آب 1893 افتتح فرع بغداد وفي بداية عام 1894 افتتح فرع البصرة وفي عام 1894 افتتح فرع الموصل[2]. كما افتتح البنك الشرقي (Eastern Bank) الذي تأسس في بريطانيا عام 1909 فرعاً له في بغداد عام 1912[3].

لقد حاولت بريطانيا من خلال فتح هذه المصارف في الدولة العثمانية ومن بعدها في العراق ربط الاقتصاد العثماني والعراقي بشكل خاص ببريطانيا، إلا أن

---

(1) وميض جمر نظمي، ثورة 1920 الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية الاستقلالية في العراق، (بغداد، 1985)، ص ص 41-42 ؛ وللاطلاع على بنود هذه المعاهدة ينظر:
Stanford J. Shaw and E. K. Shaw , History of the Ottoman Empire and Modern Turkey , (Cambridge , 1977) , Vol 2 , P.50 .

(2) الكسندر اداموف، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها، ج1، ترجمه عن اللغة الروسية هاشم صالح التكريتي، (البصرة، 1982)، ص ص 95-96 .

(3) هشام سوادي هاشم السوداني، المواصلات التجارية في العراق 1831-1914، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، 1997، ص 7 .

بريطانيا كانت تدرك مدى الاستفادة القصوى المقبلة من ربط اقتصاد هذا البلد ببريطانيا، ولذلك فقد ازدادت أهمية التجارة البريطانية مع العراق في القرن التاسع عشر ولا سيما بعد أن أبدت بريطانيا اهتماماً متزايداً في تعزيز نفوذها السياسي والاقتصادي في العراق، إذ نجدها من أكثر الدول الأجنبية اهتماماً بالأبحاث التجارية والسياسية في العراق متبعةً في ذلك أسلوب تنشيط التجارة وتسهيل الأمور المتعلقة بها(1).

ان السياسة التي اتبعتها بريطانيا بربط العراق اقتصادياً بها أتت أكلها خلال مدة قصيرة، فسرعان ما تبوأت بريطانيا مكان الصدارة بين الدول التي كان لها علاقات تجارية مع العراق، والدليل على ذلك ان أغلب البضائع التي كانت ترد إلى ميناء البصرة هي بريطانية المنشأ، وبالمقابل وبعد فتح قناة السويس عام 1869 قام العراق بتصدير المواد الأولية الصناعية إلى أوروبا وعلى الأخص بريطانيا(2).

شهد العراق خلال العقدين الثالث والرابع من القرن التاسع عشر عملية مسح لنهري دجلة والفرات وأثبتت تلك العمليات صلاحية نهر دجلة للملاحة، فبدأت بذلك مرحلة جديدة من مراحل التطور التجاري تمثلت في دخول المواصلات الحديثة فتألفت لذلك شركة بريطانية وهي شركة دجلة والفرات للملاحة التجارية (Steam Navigation Co. Euphrates and Tigris)، وكانت هذه الشركة تسير بواخرها لنقل البضائع بين بغداد والبصرة ومنها إلى خارج

---

(1) أرشيف رئاسة الوزراء (استانبول)، أوراق يلديز، رقم الوثيقة 255، تاريخها شباط 1933، نسخ محفوظة في وزارة الثقافة .

(2) Roger Owen , The middle East in the World Economy 1800-1914 , (London , 1981) P. 275 .

العراق، إذ كان لتقدم المواصلات التجارية أثر مهم في نمو وتوسيع التجارة العراقية في تلك الفترة[1].

وهكذا فان بريطانيا تمكنت من الوصول إلى وسط العراق وجنوبه عن طريق المسوحات النهرية ووصول البواخر التجارية إلى بغداد والمتاجرة بين بغداد والبصرة في حين لم تصل البواخر التجارية إلى القسم الشمالي من العراق والمتمثل بالموصل، وقد أشار إلى ذلك جسني مؤكداً أهمية الموصل في التجارة البريطانية، واقترح إنشاء مؤسسات مالية وتجارية في الموصل على أن تأخذ المؤسسات التجارية على عاتقها مهمة التجارة مع بريطانيا بصورة مباشرة[2]. ففضلاً عن افتتاح البنوك والمصارف فقد كان هنالك عوامل أخرى تمثلت في تأسيس مكاتب البريد والتلغراف الحديثة في المدن العراقية الرئيسة منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر الأمر الذي ساعد على تسهيل الاتصال بالأسواق العالمية وبالتالي الترويج للأعمال التجارية بعد أن أصبحت المراسلات التجارية تتم بصورة أسرع[3]. ففي نهاية عام 1864 تم انجاز خط تلغرافي يمتد من بغداد إلى طهران ومنها إلى ميناء بوشهر على الخليج العربي، حيث ربطت بخطوط الاتصال التلغرافي مع الهند، وفي ذلك العام أيضاً بدأت الاتصالات التلغرافية بين الفاو والهند، وتم في عام 1865 انجاز الخط التلغرافي الذي يربط الهند بأوروبا عبر الخليج العربي والعراق واستانبول[4]. كما

---

(1) السوداني، المصدر السابق، ص 5 .

(2) صلاح عربي عباس شهيب، غرفة تجارة الموصل 1926-1964 دراسة تاريخية اقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل 2001، ص 14 .

(3) غانم محمد علي، النظام المالي العثماني في العراق 1893-1914، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل 1989، ص ص 188-191 .

(4) السوداني، المصدر السابق، ص 7 .

قامت، حكومة الهند البريطانية، بافتتاح مكاتب بريدية حديثة تابعة لها في البصرة وبغداد منذ عام 1868[1].

ومن جهة أخرى كان لتقدم المواصلات أثر مهم في نمو وتوسع حركة التجارة الداخلية والخارجية، فقد شهد العراق اهتماماً متزايداً بالمواصلات، وتألفت شركات عثمانية وبريطانية للنقل المائي في دجلة والفرات، وكذلك للنقل البحري. وكان افتتاح قناة السويس عام 1869 أثر كبير في توسيع حركة الاستيراد والتصدير في العراق خاصةً بعد أن أزداد الطلب على المنتجات الزراعية والحيوانية نتيجة للتغلغل الاستعماري الأوروبي في الوطن العربي وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية نحو الولايات العربية، واتجاه التجار الاوربيين إلى جعل هذه الولايات كلها منتجة للخامات والمواد الأولية والغذائية، وسوق لتصريف بضائعهم المصنوعة، ومجالاً لاستثمار أموالهم فكانت المشروعات وتقديم القروض محاولين ربط اقتصادها بالسوق العالمية[2].

بعد ان استطاع البريطانيين مد نفوذهم الاقتصادي متمثلاً بالبنوك التي افتتحوها في العراق والشركات الملاحية والتجارية، ظهرت الحاجة إلى وجود نظام يقوم بحماية هذه المصالح. لذلك دعا الحاكم العسكري البريطاني في بغداد أرنولد ولسن (A. T. Wilson) في منتصف شباط عام 1919 إلى أجتماع حضره ممثلين عن البنوك العاملة في بغداد آنذاك، (العثماني، الشرقي، الشاهي) وممثلي بعض الشركات الأجنبية للتباحث حول فتح غرفة تجارة بريطانية في بغداد، وبعد فترة

(1) أيرلند، المصدر السابق، ص 23 .

(2) العلاف، المصدر السابق، ص 165 .

قصيرة تأسست الغرفة وحددت وظائفها بتشجيع وحماية وتسهيل المعاملات التجارية مع بريطانيا[1].

ج. النفط والتوجه البريطاني نحو العراق:

كان النفط في العراق معروفاً منذ أقدم العصور، وقد أشار الجغرافيون والسوّاح إلى منابعه فيما كتبوه عن هذه البلاد، حيث كانت هذه المنابع تنتشر في أجزاء مختلفة من العراق وكان السكان يستغلونها بوساطة نظام الالتزام، ويعد أن كان النفط يستخرج بطرق بدائية قديمة ينقل بواسطة القرب على ظهور الحيوانات إلى أجهزة التقطير ومنها يوزع على المدن. وعلى ما يبدو كان التعامل بهذه المادة لا يتعدى الحاجة إلى الإضاءة أو معالجة الإبل ولم يكن الناس آنذاك يدركون أهمية هذا المورد[2]. غير أن بريطانيا لم تكن في البداية مهتمة كثيراً بالنفط. لكن الذي دفعها إلى تغيير سياستها هو حاجة أسطولها إلى النفط. وقد نبه جون فيشر (John Fesher) الذي أصبح قائد القوة البحرية بين عامي 1904-1911 الحكومة البريطانية إلى أهمية هذا المصدر المهم، فتشكلت لذلك لجنة للبحث عن مورد مضمون للنفط وعندما تولى ونستون تشرشل (Winston Churchill) وزارة البحرية 1912-1915 تبنى أفكار فيشر إذ أصبح الأسطول البريطاني في عصره يعتمد على النفط بدلاً من الفحم[3].

---

(1) عبد الرحيم ذو النون زويد الحديثي، غرفة تجارة بغداد 1926-1964؛ دراسة تاريخية اقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل 1997، ص 27 .

(2) نوري عبد الحميد خليل، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق 1945-1952، ط 1، (بغداد، 1980)، ص 19 .

(3) خليل، المصدر السابق، ص 40 .

رافقت سياسة بريطانيا النفطية آنذاك منافسة من قبل الدول الأوربية التي كانت هي الأخرى تبحث عن مصدر دائم للنفط، فظهرت هنالك منافسة من هذه الدول للاستحواذ على المصادر الموجودة ضمن مناطق نفوذ الدولة العثمانية ومن ضمنها العراق، فحاولت بريطانيا أن تجعل من تدخلها في العراق وحصولها على مصادر النفط فيه أن يكون بصورة رسمية عن طريق الحصول من الدولة العثمانية على امتيازات تضمن لها حرية وسيطرة مطلقة على منابع النفط الموجودة في العراق، الأمر الذي حث بريطانيا وشجعها على بناء ركائز قوية لها في منطقة الخليج العربي، إذ أن هذا المورد قد فتح آفاقاً جديدة للصراع بين الدول الأجنبية على هذه المنطقة الحيوية من العالم[1].

دخلت بريطانيا أول الأمر في صراع مع ألمانيا للحصول على امتياز للنفط، وتمثل الموقف البريطاني في دعم وليم كوكس دارسي (W. K. Darcy) (1849–1917)[2]. حيث اتخذ دارسي في مفاوضات مع السلطة العثمانية منذ عام 1906 حتى عام 1908 عندما وقع الانقلاب العثماني. وعندما جاء الاتحاديون إلى الحكم في عام 1908 أظهروا ميلاً واضحاً لبريطانيا فحصلت مصالح بريطانيا على مركز مفضل في ميدان المنافسة. وفي عام 1910 تأسس البنك الوطني التركي (The National Bank Of Turky) برأسمال بريطاني، وجرت مفاوضات فيما بعد بين

---

(1) محمد جاسم الدلاوي، تطور استراتيجيات القوى الكبرى في الخليج العربي حتى الحرب العالمية الثانية، مجلة آفاق عربية، بغداد، العدد2، سنة 12، آب 1987، ص 14 .

(2) بريطاني من أصل كندي هاجر إلى استراليا وعمل مهندساً للمناجم وحصل على ثروة كبيرة من منجم للذهب عثر عليه هناك، ثم عاد إلى بريطانيا في نهاية القرن التاسع عشر ووجه نشاطه للبحث عن النفط في فارس، وحصل في 28 آيار 1901 على امتياز للنفط من شاه فارس مدته ستين عاماً، أنظر: خليل، المصدر السابق، ص 23 .

هذا البنك والبنك الألماني أسفرت في 31 كانون الثاني عن تأسيس شركة بريطانية في لندن بأسم شركة الامتيازات الأفريقية والشرقية المحدودة (The African and Eastern Concessions Ltd.) برأسمال قدره50 ألف باون إسترليني. وقد قسمت حصص المساهمة فيها بنسبة 25٪ بالبنك الألماني و 75٪ للبنك الوطني التركي وكاسل (Cassel) [1] وكولبنكيان (C. S. Gulbenkian) [2]. وفي أيلول 1912 عقدت الشركة اجتماعاً قررت فيه تحويل اسمها إلى شركة النفط التركية (T. P. C.) (The Turkish Petrolem Co.) [3].

عدّ تأسيس شركة النفط التركية بين البريطانيين والألمان ضماناً لمصالح بريطانيا بالدرجة الأولى، حيث أدركت بريطانيا خطر المد الألماني إلى المنطقة، فوجدت أن أفضل وسيلة لضمان مصالحها هي الدخول في مفاوضات ومعاهدات مع ألمانيا لتجنب الحرب معها ولتضمن استمرار سيطرتها، لكن شركة النفط التركية واجهت فيما بعد ضغطاً كبيراً من لدن الحكومة البريطانية استهدف السيطرة على

(1) مالي انكليزي من أصل ألماني شجع حكومة بريطانيا على استثمار رؤوس الأموال البريطانية في الدولة العثمانية، أنظر: خليل، المصدر السابق، ص 26 .

(2) أرمني من عائلة عثمانية تعمل في البنوك والمتاجرة بالنفط الرومي، يرد اسمه في كتب النفط مقروناً بنفط العراق لما له من صلة وثيقة بقضية النفط العراقي، درس الهندسة في بريطانيا وعمل مستشاراً مالياً للحكومة العثمانية وتمتع بثقة الوزراء وبمركز مالي واجتماعي كبير، ولعب دوراً كبيراً في تأسيس شركة النفط التركية وكانت حصته فيها 5٪، تخلى عن جنسيته العثمانية ليصبح مواطناً بريطانياً ثم نقل مركز أعماله من لندن إلى باريس تخلصاً من الضرائب وعندما قامت الحرب العالمية الثانية واحتل الألمان فرنسا تمكن من اقناع الحكومة الإيرانية باعتباره ملحقاً تجارياً لسفارتها في باريس حيث تمتع بالحصانة الدبلوماسية ثم نقل إلى لشبونه ومات في 20 تموز 1955 مخلفاً 70 مليون دولار نقداً، أنظر: المصدر نفسه، ص 19.

(3) المصدر نفسه، ص ص 26-27 .

الشركة عن طريق شراء الأسهم، ودخلت الحكومتان البريطانية والألمانية في مفاوضات في تموز 1913 حيث دعت وزارة الخارجية البريطانية الأطراف المساهمة في الشركة إلى اجتماع يعقد في ديوان الوزارة في 9 آذار 1914، وتم توقيع على الاتفاقية المعروفة بـ (اتفاقية وزارة الخارجية) إذ من خلال هذه الاتفاقية أصبحت كافة أعمال الشركة تدار من قبل بريطانيا مع الحفاظ على حصة ألمانيا ثابتة فيها[1].

بعد أن فرضت بريطانيا سيطرتها على شركة النفط التركية أرادت توسيع امتياز شركة النفط الإنكليزية-الفارسية (امتياز دارسي) ليشمل العراق. وقد اتخذت بريطانيا من خلاف الحدود بين كل من الدولتين الفارسية والعثمانية وسيلة لذلك، حيث كان من المقرر أن ينقل قسم من الأراضي الفارسية إلى السيطرة العثمانية، وعندما تم التوقيع على بروتوكول عيين الحدود بين الدولتين في 17 تشرين الثاني 1913 دخلت بموجبه منطقة ضيقة من الأراضي الفارسية المشمولة بامتياز دارسي تبلغ مساحتها 800 ميل مربع ضمن الأراضي العثمانية، لقد عرفت فيما بعد بالأراضي المحولة (Territories Trans Ferried) واعترفت الحكومة العثمانية بموجب هذا البروتوكول بحق الشركة في مد أنابيب النفط حتى الأراضي المحولة إلى الخليج العربي[2].

كانت الادعاءات تلك موجهة بالأساس ضد المصالح الألمانية في المنطقة، حيث لم يكن لبريطانيا آنذاك أي منافس سوى ألمانيا، وقد حاولت بشتى الوسائل الحد من نفوذها فقد كانت ألمانيا الشريكة الوحيدة لبريطانيا في شركة النفط التركية، لذلك حاولت بريطانيا حصر نفوذ ألمانيا فكان إدخال شركة النفط الانكليزية-

(1) قاسم أحمد العباس، وثائق امتيازات النفط في العراق (وثائق منشورة)، ج1، (بغداد، 1972)، ص ص 10-11 ؛ خليل، المصدر السابق، ص 29 .

(2) متشاشفيلي، المصدر السابق، ص 549 .

الفارسية ضمن شركة النفط التركية يمثل هدفاً بريطانياً كبيراً. وبالفعل استطاعت بريطانيا من أخذ موافقة بريطانيا في 14 آذار 1914 في الاعتراف بكون القسم الجنوبي من العراق مجالاً حيوياً لشركة النفط الانكليزية-الفارسية وعلى الموافقة على مد سكة حديد بين الكوت ومندلي لنقل النفط الذي تعثر عليه الشركة هناك[1].

كان عام 1914 عاماً مليئاً بالأحداث الخطيرة التي شملت العالم بأسره، إذ شهد ذلك العام قيام الحرب العالمية الأولى والتي رسخت السيطرة البريطانية المطلقة على المنطقة من خلال احتلال بريطانيا للعراق وإنهاء السيطرة العثمانية عليها. كما أفرزت الحرب العالمية الأولى سلسلة من المتغيرات حيث أصبحت فرنسا المنافس القوي لبريطانيا في المنطقة وحاولت بشتى الوسائل الحصول على موطئ قدم لها في المناطق الخاضعة للسيطرة البريطانية، في الوقت الذي كانت بريطانيا تسعى فيه إلى عدم الدخول في حروب مع دول حليفة لها. لذلك قامت بريطانيا بإحلال فرنسا محل ألمانيا ضمن صفقة لإعادة توزيع الثروات النفطية، وقد بدأت المفاوضات في بداية عام 1919 وتم التوقيع على أول مذكرة اتفاق في 8 نيسان 1919 بين كل من لونك (W. Long) و بيرنجيه (H. Berenger)[2] ولكنها لم تأخذ شكلها النهائي

---

(1) أيرلند، المصدر السابق، ص 32 .

(2) لونك: وزير المستعمرات والنفط البريطانية، بيرنجيه: عضو مجلس الشيوخ الفرنسي ورئيس اللجنة الفرنسية العامة للنفط . المفاوضات بين الطرفين انتهت في 8 نيسان عام 1919 وسميت باتفاقية (لونك -وبيرنجيه)، أنظر: ابراهيم خليل أحمد، ولاية الموصل دراسة في تطوراتها السياسية 1908-1922، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد 1975، ص 391 .

إلا في 24 نيسان 1920 عندما عقدت اتفاقية سان ريمو النفطية[1] بين بريطانيا وفرنسا[2]، وقد نصت اتفاقية لونك -بيرنجيه على أنه إذ ما عهد لبريطانيا بالانتداب على العراق فستعمد إلى استعمال وساطتها لدى الحكومة العراقية من أجل ضمان الحصول على امتياز مماثل الذي كانت قد منحته لشركة النفط التركية أو للشركة التي ستحل محلها. وستحصل فرنسا على نسبة من رأسمال هذه الشركة وتتمتع بكل الحقوق التي قد تقرر لحملة الأسهم، على أن تكون خاضعة للإشراف البريطاني الدائم. ونصت الاتفاقية كذلك على أن تكون حصة بريطانيا من شركة النفط التركية 70٪ ويكون لفرنسا 20٪ أما الـ 10٪ الباقية فتخصص لحكومة العراق المقبلة[3].

إن هذا الاتفاق بين دول أوروبا قبل وبعد اندلاع الحرب العالمية الأولى لم يكن إلا جذوة تحت الرماد، إذ لم تكد تشب نيران الحرب وتحتل القوات البريطانية منطقة الخليج العربي وجنوب العراق حتى عاد التنافس بين هذه الدول مرة أخرى على تقسيم ثروات العراق والوطن العربي التي كانت في هذه الأثناء جزءً من

(1) هو المؤتمر الذي عقد بباريس في نيسان عام 1920 بين كل من بريطانيا وفرنسا وأمريكا وايطاليا واليابان، درس المؤتمر مستقبل الولايات العربية التي انفصلت عن الدولة العثمانية في ختام الحرب فقرر في دورته في 23 نيسان انتداب بريطاني على العراق وفلسطين وانتداب فرنسا على سوريا ولبنان، خلال المؤتمر انسحبت الولايات المتحدة بعد أن رفض الكونغرس اقرار نظام عصبة الأمم فاقتصر المؤتمر على كل من بريطانيا وفرنسا اللتين عاملتا ايطاليا على أنها دولة ثانوية، أنظر: سعيد أمين، الوطن العربي، (القاهرة، لا ت)، ص 31 .

(2) قاسم أحمد العباس، "وثائق اتفاقيات النفط اتفاقية لونك-بيرنجيه"، مجلة النفط للتنمية، بغداد العدد8، 2 أيار 1977، ص 166 .

(3) أحمد ولاية الموصل، ص 391 .

أملاك الدولة العثمانية[1]. فكانت الدول الأوربية تتنافس فيما بينها للاستحواذ على ما يمكن استحواذه من ممتلكات الدولة العثمانية، وظهرت هنالك بعض القضايا التي قام البريطانيون فيها بدور كبير لترسيخ نفوذهم ومنها مشكلة الموصل[2]. إذ احتلت بريطانيا الموصل بعد إعلان هدنة مودروس (Modrows) في 30 تشرين الأول 1918 فعدت بريطانيا الاحتلال لضرورات عسكرية مستندةً إلى نصوص الهدنة التي أعطت الحلفاء الحق في احتلال أية نقطة إستراتيجية، في حين ذهب الأتراك بزعامة مصطفى كمال أتاتورك إلى أن الاحتلال غير شرعي لأنه وقع بعد إعلان الهدنة. فظهرت نتيجة لتضارب الادعاءات مشكلة الموصل إذ أن كل من هذين الطرفين يحاول الاحتفاظ بالموصل خدمة لمصالحه وأغراضه[3].

(1) مازن مجيد مصطفى، "التنافس الاستعماري على البترول العراقي"، مجلة آفاق عربية، بغداد، العدد2، السنة 10، تشرين الأول 1984، ص 55 .

(2) عندما وقعت اتفاقية سايكس-بيكو 9-16 آيار 1916 كانت بريطانيا تفكر في أن تستخدم فرنسا كحاجز بينها وبين روسيا، لذلك وافقت بريطانيا على اعطاء ولاية الموصل إلى فرنسا ولكن بريطانيا بعد الثورة البلشفية 1917 وانسحاب روسيا من شؤون الشرق الأوسط بدأت تحلم في تكوين امبراطورية (الشرق الأوسط) وهكذا اصبحت ولاية الموصل مهمة لادخالها في هذه الخطة لأسباب جديدة فضلاً عن النفط وفي كانون الأول 1918 حاول كلمنصو رئيس وزراء فرنسا في لندن أن يقنع لويد جورج بالاعتراف = = باتفاقية سايكس-بيكو من جديد ولكن لويد جورج طالب بتعديل الاتفاقية فيما يخص ولاية الموصل وفلسطين،وقد وافق كلمنصو على نقل ولاية الموصل إلى منطقة نفوذ بريطانية مقابل أن تنال فرنسا حصة من نفط الموصل وأن تؤيد بريطانيا فرنسا تأييداً تاماً ضد اعتراض الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك ونتيجةً لأطماع هذه الدول بنفط الموصل واندحار الدولة العثمانية ونشوء مملكة العراق تحت وصاية بريطانيا ظهرت مشكلة الموصل بعد الحرب العالمية الأولى.انظر :فاضل حسين،مشكلة الموصل دراسة في الدبلوماسية العراقية-الانكليزية-التركية وفي الرأي العام،(بغداد،1955)، ص ص 7-23 .

(3) ابراهيم خليل أحمد وجعفر عباس حميدي، تاريخ العراق المعاصر، (الموصل، 1989)، ص 46 .

لقد أرادت بريطانيا أن تجعل مشكلة الموصل تهديداً متواصلاً للعراق لكي تضطره إلى تسليم النفط إليها. كما ان اللجنة[1] التي أرسلت إلى العراق كانت، كما هو واضح، تميل الى بريطانيا والدليل على ذلك ان اللجنة لم تبت في القضية إلا بعد أن تأكدت من أن شركة النفط التركية قد استطاعت الحصول على الامتياز في 14 آذار 1925، وبعدها بخمسة أيام فقط قررت اللجنة إنهاء أعمالها وتم نشر القانون الأساسي العراقي في 21 آذار أي بعد أسبوع من توقيع الامتياز[2].

لقد كان توقيع الامتياز بين الحكومة العراقية وشركة النفط التركية يمثل قفزة كبيرة في المصالح الإستراتيجية البريطانية في العراق، إذ أن بريطانيا استطاعت من خلال هذا الامتياز أن تضمن لها مصالح ثابتة ودائمة من قبل الحكومة العراقية التي تأسست تحت العلم البريطاني آنذاك، وبغض النظر عن المساهمين في الشركة فقد كانت بريطانيا هي المالك والمسيطر الوحيد على الشركة، فكانت تلك بحق أكبر خدمة تقدمها الحكومة العراقية آنذاك لقوات الاحتلال البريطاني لا سيما إذ أدركنا ان هذا الاتفاق الذي وقعت عليه حكومة العراق قد جاء بدون رضاها، وقد أصبح أسم شركة النفط التركية فيما بعد بأسم شركة نفط العراق[3]. وقد منح الامتياز لهذه الشركة لغاية عام 2000، وقد اقتضت هذه الاتفاقية بأن الشركة يجب

---

(1) في 24 أيلول 1925 اجتمع مجلس عصبة الأمم وقرر المجلس بناءً على اقتراح بريطانيا ارسال لجنة عن عصبة الأمم إلى منطقة الحدود للتعرف على الوضع في المنطقة في خط بروكسل، وقد تألفت اللجنة من الجنرال ليدونر رئيساً وكل من العقيد الركن رودولف ياك من وزارة الدفاع الوطني الجكوسلوفاكية وآيد اورتيكا متز من السلك الدبلوماسي الأسباني كمساعدين؛ و ماركوس من السلك الدبلوماسي الأستوني كسكرتير للجنرال ليدونر وآي شاير عضو سكرتارية العصبة كسكرتير للجنة . أنظر: حسين، المصدر السابق، ص ص 139-141 .

(2) خليل، المصدر السابق، ص 121 .

(3) تغير اسم شركة النفط التركية إلى شركة نفط العراق (.I. P. C) في 8 حزيران 1929 .

أن تبقى بريطانية الجنسية وأن يكون رئيس مجلس إدارتها بريطاني، والذي زاد في مرارة العراقيين هو رفض الشركة السماح للعراق بالمشاركة في إدارة شؤونها وتوجيه أعمالها وعدم وجود أي عراقي يعمل فيها، وقد اقتصرت مشاركة العراق فيها على الحصول على نسبة أرباح تبلغ 2٪ فقط[1].

د. الاحتلال البريطاني للعراق :

من العوامل الاستراتيجية والاقتصادية التي مر ذكرها آنفاً كانت تقف وراء رغبة بريطانيا باحتلال العراق احتلالاً عسكرياً مباشراً، فالموقع الجغرافي للعراق على طريق الهند التي عرفت بـ (درة التاج البريطاني)، ووجود نهري دجلة والفرات وقربهما من البحر المتوسط لتسهيل عملية نقل البضائع والأشخاص وغيرها فضلاً عن المركز التجاري المهم الذي يشكله العراق بين مفترق الطرق وتنامي الرغبة البريطانية بالسيطرة على هذا الموقع ووضع اليد على النفط، كل ذلك كان مثار اهتمام السياسيين البريطانيين[2].

ان مشروع الاحتلال البريطاني للعراق لم يكن جديداً بل هو مشروع قديم تعود جذوره إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر حين رفع الكولونيل رولونسون (Colonel Rolinson) القنصل البريطاني في بغداد (1843-1859) مذكرة في يوم 13 حزيران 1853 إلى وزارة الخارجية البريطانية حثّ فيها حكومته إلى احتلال العراق[3].

---

(1) أنتوني سامبسون، الشقيقات السبع شركات البترول الكبرى والعالم الذي صنعته، ترجمه عن اللغة الانكليزية سامي هاشم، ط1، (بيروت، 1967)، ص ص 103-104 .

(2) خليل، المصدر السابق، ص 44 .

(3) التميمي، المصدر السابق، ص 93 .

وعلى ما يبدو ان الحكومة البريطانية لم تأخذ هذه التوصية بجدية آنذاك، إلا أن تنامي المصالح البريطانية في المنطقة بمرور الوقت دفعها إلى التفكير بإيجاد حماية هذه المصالح إضافة إلى الخوف من ظهور منافسة لها في المنطقة لا سيما بعد أن أصبحت ألمانيا تشكل خطراً كبيراً على المصالح البريطانية التي تنوعت بشكل كبير، وكنتيجة لذلك، أناطت حكومة الهند عام 1911 مهمة الاحتلال المباشر للعراق إلى لجنة رباعية تألفت من الأدميرال سليد (Admeral Sir. E. Slade) قائد البحرية العام وبرسي ليك (Sir. Percy lake) رئيس الأركان العامة في الهند و هنري مكماهون (Sir. H. Macmahon) سكرتير الشؤون الخارجية في الهند وبرسي كوكس (Sir. Percy Z. Cox) المقيم السياسي في الخليج العربي. فقدمت اللجنة تقريرها في 15 كانون الثاني 1912 وأوصت باحتلال الفاو والبصرة تعزيزاً لمكانة بريطانيا في الخليج العربي[1].

وعلى الرغم من عدم الأخذ بمقترحات اللجنة في حينها لأنها كانت سابقة لأوانها إلا أن القناصل البريطانيين في بغداد والموصل والبصرة انصرفوا لإعداد المعلومات اللازمة عن الجيوش العثمانية وأعدادها وتجهيزاتها وقدرتها على التحرك فضلاً عن القيام بوضع الخرائط اللازمة للأعمال العسكرية[2]. ومع بداية اندلاع الحرب العالمية الأولى وجدت بريطانيا الفرصة مواتية للقيام بعمل عسكري ضد الدولة العثمانية متخذةً من وقوف العثمانيين مع الألمان ذريعة قوية لاحتلال العراق، وقد مر احتلال العراق بثلاث مراحل :

---

(1) التميمي، المصدر السابق، ص 94 .

(2) أحمد تاريخ العراق المعاصر، ص 10 .

المرحلة الأولى :

أعدت الحكومة البريطانية أولى حملاتها لغزو العراق بقيادة الجنرال دلامين (Dilamin) وهذه الحملة صارت تعرف فيما بعد بحملة (D) الحرف الأول من اسم القائد المذكور، وجعلتها تتجه إلى البحرين وترابط فيها ثم صدرت الأوامر السرية في أوائل تشرين الأول عام 1914 بالاتجاه شمالاً، وفي السادس من تشرين الثاني نزلت إلى البر قرب شط العرب القوة البريطانية الهندية فاستولت على الفاو تحت اسناد المدفعية البريطانية، وفي اليوم نفسه أصدر برسي كوكس الذي كان يرافق الحملة بوصفه رئيساً للحكام السياسيين في الخليج بياناً أشار فيه إلى أسف الحكومة البريطانية لمعاداة الدولة العثمانية واعلان الحرب عليها، وقد طمأن من خلال بيانه السكان في البصرة بأنهم سوف لن يتعرضوا لهم إذا ما وقفوا موقفاً ودياً ولا يساندون الجنود العثمانيين[1].

وعلى ما يبدو فان السلطات العثمانية الموجودة في البصرة لم تكن تعلم من خلال بريطانيا والفاو ومدخل شط العرب إلا في اليوم الثاني من خلال المدنيين الذين غادروا المنطقة إلى البصرة،فاستعدت القوات العثمانية لصد التقدم البريطاني إلا ان حركة هذه القوات كانت غير نظامية وغير مدروسة ومليئة بالأخطاء إذ لم تكن لديهم اية معلومات عن الموقع البريطاني ولا خرائط للمنطقة بعكس القوات البريطانية التي كان تقدمها مبني على حسابات وتقديرات دقيقة مكنتهم من دحر العثمانيين في معارك السنية وسيمان وكوت الزين وفتح الطريق أمام هذه القوات لاحتلال البصرة حيث انسحبت هذه القوات باتجاه القرنة ودخلتها القوات البريطانية في 22 تشرين الثاني، وأذاعت السلطات البريطانية بعد دخولها البصرة

(1) البزاز، المصدر السابق، ص ص 16-17 .

خطاباً دعت فيه أهالي البصرة إلى التعاون معها باعتبارها السلطة الوحيدة القائمة واقعياً ووعد الخطاب بالحرية والعدالة[1].

كان لاحتلال البصرة ميناء العراق الوحيد أثر كبير في تشجيع البريطانيين على الاستمرار لحملتهم في العراق، لذلك اتجهت قوة برية ومائية في دجلة فتمكنت من احتلال العمارة في 30 حزيران 1915، ثم احتلت قوة ثانية اتجهت عبر الفرات الناصرية في 25 تموز من العام نفسه، وهكذا استطاع البريطانيون السيطرة على المثلث الواقع بين البصرة والعمارة والناصرية، وباحتلالهم هذه المناطق انتهت أول مرحلة من مراحل الغزو البريطاني إذ أصبحت ولاية البصرة كلها تقريباً تحت السيطرة البريطانية[2].

بدأ البريطانيون منذ أن وضعوا أقدامهم في البصرة بنشاط واسع فعينوا حاكماً سياسياً

هو الرائد دارسي براونلو (D. A. C. Brownlon) وبدأ في إدخال النظم الجديدة اليها والتوغل في حياة أهلها توغلاً كلياً وقد زار نائب الملك في الهند البصرة وخطب في عدد كبير من وجهائها وملاكها وشيوخ بعض القبائل القريبة منها واعداً اياهم، كأي مستعمر، بمستقبل زاهر تحت ظل الاحتلال[3].

المرحلة الثانية :

شجع احتلال ولاية البصرة، والانهيار السريع للمقاومة العثمانية، القادة العسكريين البريطانيين على طلب التقدم نحو بغداد خصوصاً وان احتلال البصرة جاء مطابقاً للتوقعات والخطط التي رسموها لذا أخذت حكومة الهند على عاتقها

---

(1) احمد، تاريخ العراق المعاصر، ص ص 11-12 .

(2) البزاز، المصدر السابق، ص ص 17-18 .

(3) المصدر نفسه، ص 18 .

تحقيق فكرة الزحف نحو بغداد بعد تعيين الجنرال جون نيكسون (John Nixon) كقائد للقوات البريطانية في العراق في 9 نيسان 1915 وخولته بالزحف نحو بغداد[1].

تقدمت القوات البريطانية باتجاه الكوت وتم الاستيلاء عليها في 30 أيلول 1915[2]. ثم تقدمت هذه القوات نحو بغداد حتى وصلت المدائن التي تبعد 30 كيلو متر جنوب بغداد، فوقعت هنالك معركة كبيرة بين القوات العثمانية والقوات البريطانية إنكسرت فيها الجيوش البريطانية مما أدى إلى انسحابها إلى مدينة الكوت[3]. فاستغل العثمانيون هذا الانسحاب، وقاموا بتعقب القوات البريطانية المتراجعة وتمكنوا من محاصرتهم في مدينة الكوت في 7 كانون الأول 1915، وقد استمر الحصار حوالي خمسة أشهر ذاق فيها البريطانيون ويلات الحصار وقد حاول البريطانيون مرات انقاذ جيشهم المحاصر ولكن دون جدوى، مما اضطر البريطانيون المحاصرون إلى الاستسلام في 29 نيسان 1916، وبلغ عدد القوات التي استسلمت (13.500) ألف جندي عدا الضباط، وأرسل هؤلاء أسرى إلى الأناضول[4].

ان هذا الاندحار والخسائر التي تكبدها البريطانيون خلال هذه المعركة كانت بحق ضربة موجعة مما حدا بالبريطانيين إلى تعين لجنة للتحقيق في سير العمليات

---

(1) أحمد، تاريخ العراق المعاصر، ص 13 .

(2) هنري فوستر، نشأة العراق الحديث، ط1، ج1، ترجمه عن اللغة الانكليزية سليم طه التكريتي، (بغداد، 1989)، ص 75 .

(3) البزاز، المصدر السابق، ص 21 .

(4) أحمد، تاريخ العراق المعاصر، ص 14 .

الحربية في العراق، وقد قيل في أسباب هذا الاندحار استهانة القائد العام البريطاني جون دكن (John Diken) بقدرة العراقيين والقوات العثمانية[1].

لقد أنهت الخسائر التي تعرضت لها القوات البريطانية المرحلة الثانية من مراحل الاحتلال البريطاني للعراق، والتي كان البريطانيون يتأملون فيها الكثير والكثير، إلا أن استهانتهم بالطرف المقابل كان له الأثر الكبير في لحاق الهزيمة بهم، مما تطلب منهم وقتاً ليس بالقليل لإعادة تنظيم جيشهم وحساباتهم.

المرحلة الثالثة :

بالرغم من الخسائر الفادحة التي مني بها البريطانيون في حصار الكوت إلا أنهم قاموا بجلب قوات جديدة ومعدات وفيرة وأخذوا يستعدون بحيطة وحذر لاسترجاع الكوت ومن ثم الاستيلاء على بغداد. وقد رافقت الاستعدادات العسكرية البريطانية عوامل سياسية كان لها الأثر الكبير في الاسراع باحتلال بغداد. فالاتفاقية السرية بين بريطانيا وفرنسا والتي عرفت لاحقاً بـ (معاهدة سايكس بيكو، 1915) كانت من العوامل المهمة لإتمام سيطرتها على المنطقة ما بين بغداد والبصرة، تلك المنطقة التي أصبحت من حصة بريطانيا بموجب الاتفاق السري آنف الذكر. لهذا سمحت بريطانيا للجنرال ستانلي مود (Stanley mood) الذي أصبح قائد الجيش في هذه المنطقة بالتقدم نحو بغداد معلناً انتهاء بدء المرحلة الثالثة من مراحل احتلال العراق[2].

استأنفت القوات البريطانية هجومها ضد العثمانيين في أوائل عام 1917، ودارت معارك طاحنة بين الجانبين تضعضع فيها مركز العثمانيين الذين انسحبوا

---

(1) ايرلند المصدر السابق، ص 226 .

(2) البزاز، المصدر السابق، ص 22 .

من الكوت نحو المدائن يوم 27 شباط وتحصنوا فيها، لكن البريطانيين استمروا في تقدمهم نحو المدائن ما دفع العثمانيين إلى الانسحاب نحو نهر ديالى في 16 آذار ثم انسحبوا من بغداد فدخلها البريطانيون بقيادة الجنرال مود في 17 آذار[1].

ان احتلال بغداد كان يمثل المرحلة المهمة والصعبة للبريطانيين من مراحل احتلالهم للعراق، ولا سيما أنهم يحنون ذلك رد فعل على الدرس الذي لقنه العثمانيون لهم في حصار الكوت، مما أعطاهم حافزاً كبيراً للتقدم لاحتلال مناطق العراق الأخرى ولا سيما بعد أن اتضحت أمامهم مناطق ضعف العثمانيين. فتقدم الجيش البريطاني شمالاً بقيادة الجنرال مارشال (Marshal) الذي خلف مود بعد وفاته، فاحتلت القوات البريطانية سامراء في 22 نيسان 1917، وفي الوقت نفسه كانت هناك قوة بريطانية متجهة نحو الغرب بمحاذاة القوات فاحتلت الرمادي في 29 أيلول. كما استمر الجيش السائر بمحاذاة دجلة في سيره شمالاً فاحتل تكريت في 6 تشرين الثاني عام 1917، وقد بقي الجيش البريطاني عند الفتحة جنوب الشرقاط حتى أواخر تشرين الأول عام 1918، ولكن الجنرال مارشال وبناءً على الأوامر الصادرة إليه من الوزارة الحربية البريطانية استمر بالزحف فاحتل مدينة الموصل على الرغم من احتجاج القائد العثماني الذي عدّ هذا العمل مخالفة صريحة لبنود هدنة مودروس[2]. حيث أوعز مارشال إلى كاسلوس (Caslus) بالزحف نحو الموصل واحتلالها بحجة أن الأتراك ينسحبون منها وان هناك خطر من وجود عناصر تثير الاضطراب وتعبث بالأمن والقانون.لقد احتل البريطانيون ولاية الموصل مستندين في ذلك على تفسيرهم لشروط الهدنة التي لم تكن تحوي ما ينص

(1) أحمد، تاريخ العراق المعاصر، ص 14؛أمين سعيد،الثورة العربية الكبرى، ج2 (القاهرة، لا . ت) ص ص 4-9 .

(2) البزاز، المصدر السابق، ص 24 .

على التخلي عن الموصل، لذلك نشأ ما يعرف بـ (مشكلة الموصل) وكان هذا الادعاء أحد الحجج العديدة التي قدمها الأتراك عند مطالبتهم بهذه الولاية فيما بعد[1]. وباحتلال البريطانيين للموصل أصبح العراق كله تحت السيطرة البريطانية من الناحية العسكرية، إلا أن هذا الاحتلال البريطاني للعراق قد كلف بريطانيا كثيراً، فقد قدرت الخسائر البريطانية خلال مدة العمليات العسكرية بحوالي مائة ألف قتيل وجريح هذا فضلاً عن الخسائر المادية الكبيرة[2].

هـ الانتداب البريطاني على العراق وتأسيس الحكومة العراقية المؤقتة:

عندما شارفت الحرب العالمية الأولى على الانتهاء قامت الأوساط الحاكمة في كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا بالتباحث في كيفية التصرف تجاه المستعمرات الألمانية في أفريقيا والولايات العربية في الدولة العثمانية على أساس ان تلك الدول هي المنتصرة في الحرب، وهي التي ستضع صورة العالم الجديدة. وفي أثناء المحادثات التي جرت بصورة سرية بين هذه الدول تقرر ان يكون نظام الانتداب[3] هو النظام الذي تسير عليه الدول المنتصرة في الحرب في حكمها

(1) أحمد، ولاية الموصل، ص ص 315-321 .

(2) S. H. Longrigg ,Iraq 1900 – 1950, (London ,1953), P. P. 92- 9

(3) الانتداب: نظام سياسي مؤقت استحدث بعد الحرب العالمية الأولى ونص عليه ميثاق عصبة الأمم عام 1919، ويقصد به وضع بعض البلاد التي تسكنها شعوب لم تكن أهلا لأن تستقل بشؤونها تحت اشراف بعض الدول المتقدمة للنهوض بهذه الشعوب حتى تستطيع أن تتولى زمام أمورها بنفسها، فقسمت المادة 22 من ميثاق عصبة الأمم الأقاليم التي يرى وضعها تحت نظام الانتداب إلى ثلاثة أنواع بحسب مبلغ رقيها وتقدمها، النوع الأول يعرف بالمجموعة (أ) وهي البلاد التي تكون مهمة الدولة المتقدمة بالنسبة إليها هي الارشاد والتوجيه ومثالها العراق وسوريا وشرق الأردن وفلسطين، والنوع الثاني ويعرف بالمجموعة (ب) وهي الأقاليم المتخلفة ومثالها المستعمرات الألمانية في أفريقيا فتتولى الدولة المنتدبة إدارتها بشرط رعاية مصالح السكان المادية والأدبية وحرياتهم

للمناطق الآنفة الذكر[1]. وخلال المداولات التي جرت بين هذه الدول في مؤتمر الصلح في باريس تقرر في سان ريمو يوم 25 نيسان 1920 انتداب بريطانيا على العراق بما في ذلك الموصل[2].

عندما قام البريطانيون باحتلال العراق كانت ترافق حملاتهم تلك البعثات سياسية وفنية وقانونية وعدد من الاختصاصيين بالشؤون الأساسية الأخرى. وقد زاد عدد هؤلاء بازدياد أهمية الحملة وتوسع أهدافها. فقد كانت بريطانيا في بادئ الأمر تريد جعل العراق الأوسط والجنوبي أي بغداد والبصرة جزءاً من الهند خاضعاً لإدارة بومباي، وسرعان ما عينوا حاكماً سياسياً في البصرة هو الجنرال باريت (Rareet) الذي أخذ على عاتقه إدخال الأنظمة الهندية في مختلف نواحي الحياة، فأصبحت العملة الهندية محل العملة العثمانية والقوانين التجارية والتنظيمية الهندية صارت نافذة في الولايات إلى غير ذلك من التشريعات والأنظمة المختلفة، وظلت الحال على ما هي عليه إلى أن تم صرف النظر عن فكرة فصل جنوب العراق ووسطه عن شماله وتغلبت الفكرة القائلة بأن يكون العراق كياناً موحداً[3].

ومعتقداتهم، والنوع الثالث ويعرف بالمجموعة (ج) ويشمل بعض المناطق المتخلفة النائية فتديرها الدولة المنتدبة كجزء من أقاليمها . ولما كان الهدف من الانتداب هو إعداد شعوب هذه الأقاليم إلى النهوض تمهيداً لاستقلالها وإدارة شؤونها بنفسها، ألزم قانون العصبة الدولة المنتدبة بتقديم تقرير سنوي لمجلس العصبة تفحصه لجنة الانتدابات الدولية لترى فيه رأيها، وللعصبة إقالة الدولة من الانتداب إذا أخلت بشروط الانتداب، وبعد قيام هيئة الأمم المتحدة حلّ نظام الوصاية محل نظام الانتداب . انظر: أحمد عطية الله، القاموس السياسي، ط3، (القاهرة، 1968)، ص 130 .

(1) متشاشفيلي، المصدر السابق، ص 155 .

(2) سعيد، الوطن العربي، ص 160 .

(3) البزاز، المصدر السابق، ص 27 .

استخدم البريطانيون في حكمهم للعراق اسلوب المساومة والتسويف، فقد كانوا يغدقون على العراقيين الوعود والعهود ولكن دون جدوى، إضافة إلى أن سياستهم في العراق كانت سياسة المستعمر المستبد الذي لا يهمه سوى مصلحته. وجراء سوء المعاملة فقد هبّ العراقيون بثورة عارمة في حزيران 1920 شملت أرجاء العراق كافة، فقد جاءت الثورة كرد على الإحباط الذي أصاب العراقيين الذين تطلعوا إلى الاستقلال بعد زوال الحكم العثماني، حيث أدرك العراقيون أنهم وقعوا فريسة بيد الاستعمار البريطاني[1].

ان ثورة العشرين هي ثمرة لنضال طويل خاضه الشعب العراقي نتيجة لتطور المقاومة الشعبية ضد الاستعمار، ومن أجل الاعتراف للشعب بحق المصير، فقد بدأت الثورة بحوادث لم تكن تتميز في بدايتها عن معظم الانتفاضات العفوية التي حدثت في البلاد في تلك الفترة، وكان للوضع الدولي في نهاية حزيران عام 1920 أثر كبير في تصعيد النضال التحرري للشعب العراقي. وبالإضافة إلى ذلك فقد تحطمت الآمال التي عقدها بعض الوطنيين المخلصين في العراق على حسن نية بريطانيا في إنشاء دولة عربية مستقلة في (الشرق الأدنى)، وكان القرار الذي اتخذ في مؤتمر سان ريمو عام 1920 والذي نص على اقتسام العراق وسوريا ولبنان وفلسطين بين كل من بريطانيا وفرنسا قد كشف عن تنكر المستعمرين للوعود التي قطعوها على أنفسهم للشعب العربي، وعلى ذلك أصبحت الشعارات التي تدعو

(1) أحمد عبد الرحيم مصطفى، "أسس السياسة البريطانية في العراق"، مجلة الخليج العربي، البصرة، المجلد 21، العدد3، 1975، ص 17 .

إلى تعميق النضال ضد الوجود البريطاني تلقى تأييداً متزايداً بين مختلف الفئات الوطنية في العراق[1].

كانت ثورة العشرين نقطة تحول كبيرة في مسيرة العراق والعراقيين، فهي رغم عدم تكافؤ الطرفين إلا انها استطاعت أن تحقق شيئاً ليس بالقليل، إذ أجبرت هذه الثورة المستعمرين البريطانيين على الإيفاء ولو بجزء من وعودهم وعهودهم للعراقيين، فمن النتائج المهمة التي تمخضت عنها الثورة هي تنظيم العلاقات العراقية البريطانية على أسس تعاهدية. ففي 26 تشرين الأول أعلن برسي كوكس عن تشكيل حكومة مؤقتة برئاسة نقيب أشراف بغداد (عبد الرحمن الكيلاني) حيث أهلّه مركزه الاجتماعي والديني وسمعته لإشغال موقع رئيس الوزراء لحين انتخاب المجلس التأسيسي وإقرار شكل الحكومة التي يبتغيها في المستقبل، وشغل الموظفون البريطانيون مراكز استشارية حيث أصبحوا مستشارين للوزراء العراقيين[2].

وبذلك وضع الحجر الأساس لقيام الحكومة العراقية، فعلى الرغم من الظروف التي ولدت فيها هذه الحكومة والتي احتوت على هيئة وزارية مؤلفة من رئيس وزراء ووزراء للداخلية والمالية والعدلية والأوقاف والصحة والدفاع والأشغال العمومية والتجارة ووزراء آخرين لهم وزارات خاصة، إلا أنها كانت البذرة الأولى في مسيرة الدولة العراقية الحديثة، وقد عقدت هذه الوزارة أول

---

(1) ل. ن. كوتلوف، ثورة العشرين التحررية الوطنية في العراق، ترجمه عن اللغة الروسية عبد الواحد كرم، (بغداد، 1971)، ص ص 175-178 .

(2) وليد محمد سعيد الأعظمي، انتفاضة رشيد عالي الكيلاني، الحرب العراقية-البريطانية 1941 دراسة موثقة في المضامين السياسية والقومية والاستراتيجية لثورة مايس 1941، (بغداد، 1987)، ص 13.

اجتماع لها في يوم الثلاثاء الموافق 2 تشرين الثاني 1920 برئاسة السيد عبد الرحمن الكيلاني [1].

و. مؤتمر القاهرة وقيام الحكم الملكي:

فرض نظام الانتداب على العراق بموجب مقررات مؤتمر سان ريمو، آنف الذكر، وفي حزيران عام 1920 تم الإعلان عن عودة برسي كوكس لتطبيق مقترحات بونهام كارتر التي قبلت كأساس تبنى عليه مؤسسات الحكومة المؤقتة حسب شروط الانتداب [2].

وفي الوقت الذي كانت فيه الأوضاع العراقية غير مستقرة في الداخل على الرغم من تأسيس حكومة مؤقتة قررت بريطانيا نقل ونستون تشرشل من منصب وزير الحربية إلى منصب وزير المستعمرات، فكان أول ما فكر فيه الوزير الجديد هو إنقاص النفقات البريطانية في (الشرق الأوسط) إلى أدنى حد ممكن، وتمهيداً لذلك قررت بريطانيا عقد مؤتمر في القاهرة يحضره ممثلو بريطانيا في بلدان المشرق ومن ضمنها العراق للمذاكرة في أفضل الطرق لخفض النفقات البريطانية وتعيين مستقبل الحكم في العراق [3].

وبعد مداولات عديدة ومناقشات حول اختيار الشخص الذي يتولى الحكم في العراق تم ترشيح الأمير فيصل بن الشريف حسين لعرش العراق خلال ذلك المؤتمر الذي عقد في القاهرة برئاسة تشرشل في 12 آذار 1921 والذي حضره عن العراق برسي كوكس وسكرتيرته المس بيل (Bell) ووزير الدفاع جعفر العسكري

(1) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ط5، ج1، (بيروت، 1978)، ص ص 17–18 .

(2) مجموعة باحثين، المفصل في تاريخ العراق المعاصر، ط1، (بغداد، 2002)، ص 211 .

(3) الحسني، المصدر السابق، ج1، ص 29 .

ووزير المالية ساسون حسقيل والجنرال هالدن (Halden) قائد القوات البريطانية في العراق وعدد من المستشارين البريطانيين[1].

كانت مسألة تنصيب الأمير فيصل ملك سوريا السابق قد بحثت بين فيصل والحكومة البريطانية قبل انعقاد المؤتمر في آذار 1921، حيث كان فيصل قد وافق على العرض الذي تقدمت به الحكومة البريطانية ليكون ملكاً على العراق، وكانت جميع النقط البارزة قد حسمت بينه وبين الحكومة البريطانية، ولم يبق لمؤتمر القاهرة غير المصادقة على ترشيحه ورسم الخطة التي تتبع في تنصيبه ملكاً على العراق[2].

أختير فيصل بن الحسين ملكاً لعرش العراق لأن بريطانيا كانت راغبة فيه، وأدركت أنه الشخص الوحيد الذي يستطيع أن يحقق مبتغاها وأهدافها وأنها تستطيع من خلاله الوصول إلى أهدافها وطموحاتها في العراق، إذ أدركت بريطانيا على ما يبدو أن فيصل عندما يصبح حاكماً على العراق سوف يكون الوحيد من الحكام العرب الذي يمتلك فكرة عن مصاعب العملية التي تواجه إدارة شؤون الحكومة عربية بموجب خطوط غربية[3].

في 23 آب 1921 تم تتويج فيصل بن الحسين ملكاً على عرش العراق وذلك في ساحة برج الساعة بقشلة بغداد، وقد حضر حفل التتويج ممثلون عن ولاية بغداد والمندوب السامي البريطاني برسي كوكس والجنرال هالدن والكولونيل كورنواليس (Korinwalis) المستشار الخاص بالأمير وعدد من المسؤولين[4].

(1) البزاز، المصدر السابق، ص 66 .

(2) محمد مظفر الأدهمي، المجلس التأسيسي العراقي دراسة تاريخية سياسية، (بغداد، 1974)،ص167 .

(3) محمود شبيب، "أسرار من تاريخ العراق الحديث"،مجلة آفاق عربية،بغداد، العدد3، 1975،ص 20 .

(4) الحسني، المصدر السابق، ج1، ص ص 59-60 .

وبعد أن تم تتويج فيصل ملكاً وأصبح شكل الحكم واضحاً في العراق بقي أمام المندوب السامي البريطاني مهمة تأليف وزارة جديدة تأخذ على عاتقها نشر المعاهدة العراقية –البريطانية الأولى، وتأليف المجلس التأسيسي، فأبلغ الملك فيصل في 18 أيلول بأن يكلف عبد الرحمن الكيلاني بإعادة تأليف الوزارة تكون مهمتها نشر مشروع المعاهدة على النحو الذي قبله الملك والوزارة السابقة، وإجراء انتخابات المجلس التأسيسي بطريقة تؤمن مجيء أكثرية يمكن بواسطتها إقرار المعاهدة في المجلس التأسيسي[1].

بدأت الشكوك لدى الوطنيين من الموقف البريطاني تجاه العراق بعد ان نشرت الصحف العراقية تصريحات اج.أي.فيشر (H.A.Fesher) ممثل بريطانيا في عصبة الأمم أمام مجلس العصبة في 17 تشرين الثاني 1921، حول سياسة بريطانيا في العراق وقالت بأن واجبات بريطانيا وتعهداتها كدولة منتدبة ستتحقق فعلا إذا ما عقدت معاهدة مع الملك فيصل تضمن إشراف حكومة البريطانية على علاقات العراق خارجية والقيام بالتعهدات الدولية الملقاة على عاتق بريطانيا، وأخيرا تدبير الإشراف البريطاني الحالي على العراق حسبما تدعو الحاجة الى ذلك[2].

سارت عملية انتخاب أعضاء المجلس التأسيسي بالسرعة التي كانت الوزارة تنشدها. وكانت الحكومة العراقية تؤيد وجود عناصر وطنية في هذا المجلس، كما ان الحكومة البريطانية كانت تشاطر الحكومة العراقية هذا الرأي لإضفاء الشرعية على حركة الانتخابات أمام الناس في العراق وأمام عصبة الأمم في الخارج ولتبين للعالم أن العراق يتمتع بنظام دستوري يساير رغبة العراقيين كافة، وهكذا انتهت

(1) أحمد، تاريخ العراق المعاصر، ص 37 .

(2) الأدهمي، المصدر السابق، ص ص 200-201 .

الانتخابات، وفي 22 آذار 1924 استصدرت الوزارة أمراً ملكياً نص على افتتاح المجلس التأسيسي، وبالفعل تم افتتاح المجلس في 27 آذار 1924، وهكذا أصبح شكل الحكم في العراق ملكياً مقيداً بنظام دستوري، واستطاعت بريطانيا من خلال سيطرتها المطلقة إلزام العراق بقبول المعاهدات التي كانت تفرضها على العراق ابتداءً من معاهدة 1922 حتى معاهدة 1930 والتي كبلت العراق بقيود كبيرة وأصبحت مقدرات العراق بموجب هذه المعاهدات تحت سيطرة بريطانيا [1].

يتبين لنا مما سبق أن بريطانيا سعت جاهدةً، ومنذ تغلغلها في العراق، لجعله تابعاً لها عن طريق السيطرة على الإمكانيات الاقتصادية لهذا البلد، وتسخير هذه الإمكانيات لخدمة الأغراض البريطانية، كما كان للنفط الدور الكبير في توجيه سياسة بريطانيا نحو العراق ومحاولة بريطانيا الانفراد بالعراق وعدم إدخال أي شريك لها في خيراته، ولذلك نجدها تبعد منافسيها عن طريق الاتفاقات والمعاهدات التي تعقدها معهم. وكما سبق وأن قدمنا وجدت بريطانيا نهاية الأمر وضرورة احتلال العراق عسكرياً ليكون كل شيء تحت أيديها وأمام أنظارها، وكان لها ذلك بين عامي 1914-1918، وبذلك استطاعت بريطانيا ترسيخ نفوذها في العراق فيما بعد عن طريق توجيه الحكومات العراقية المتعاقبة خلال العهد الملكي وفق استراتيجياتها وخدمة لأهدافها الاستعمارية. ولكن بريطانيا واجهت لسنوات طويلة المصالح الأمريكية التي أرادت أن يكون لها نصيب في العراق، وقد اتضحت هذه المصالح في ميادين عديدة كما سنرى.

---

(1) الحسني، المصدر السابق، ج1، ص 204.

ثانياً : جذور المصالح الأمريكية حتى عام 1939 :

قد تختلف أساليب المستعمرين في الحصول على مطامعهم إلا أن هدفهم واحد، فالبريطانيون والأمريكان الذين سعوا للحصول على موطئ قدم في العراق أو للحصول على امتياز معين أو غير ذلك، كانت غايتهم الاستحواذ على الخيرات وتأكيد النفوذ السياسي، وانطلاقاً من هذا المبدأ أدركت الولايات المتحدة بعد أن أعلنت استقلالها عن بريطانيا عام 1783 أن من الضروري أن يكون لها دور متميز في الساحة الدولية[1]. لكن من الأمور المعروفة ان الرعايا الأمريكان في العراق كانوا قلة، وقد قامت القنصلية البريطانية في بغداد بالإشراف على رعايا الأمريكان في العراق بموجب الأمر الصادر في 30 كانون الثاني 1882 والذي خولت فيها أمريكا بريطانيا بالإشراف على رعاياها[2]. ويدل هذا الأمر الصادر على أن الولايات المتحدة لم يكن لديها نفوذ واسع في العراق آنذاك، أما لأنها لم تكن راغبة في ذلك أو لأنها لم تكن تملك الإمكانيات لتوسيع نفوذها. بعد فترة قصيرة قامت بفتح قنصلية لها في بغداد في 14 أيلول 1888 وعيّنت جون هنري (John Henry) أول قنصل لها في بغداد والذي كان يعمل في السلك الدبلوماسي في استانبول لمدة سبع سنوات، وقد وصل هذا إلى بغداد في 9 كانون الثاني 1889، وصادف قدومه إلى بغداد انتشار وبائي الكوليرا والملاريا مما اضطره إلى اللجوء إلى المناطق الجبلية لفترة من الزمن[3]. إلا أن تواجد القناصل الأمريكان في بغداد كان متذبذباً إذ تولى القنصل البريطاني العام تويدي (Tweedie) إدارة أمور القنصلية الأمريكية لفترة

---

(1) عبد المجيد نعنيعي، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث، ط1، (بيروت، 1983)، ص 88 .

(2) لوريمر، المصدر السابق، ج7، ص 3956 .

(3) أياد علي ياسين سرحان، بواكير النشاط الأمريكي في العراق حتى عام 1921، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل 2001، ص 18 .

التجارية التي عقدتها أمريكا مع الدولة العثمانية والتي ضمنت من خلالها حق المتاجرة مثلما ضمنت من قبلها بريطانيا.

أ. المصالح الاقتصادية:

ترجع جذور العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والدولة العثمانية إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر عندما وقع الطرفان اتفاقية تجارية في 7 آيار 1830 وهي أول معاهدة تجارية بين الطرفين، وقد منحت هذه الاتفاقية الأمريكيين امتيازات اقتصادية وتجارية وقنصلية [1]. أما من ناحية العلاقات التجارية مع العراق فانها بدأت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر عندما عقدت اتفاقية ثنائية تجارية بين الدولة العثمانية والولايات المتحدة عام 1864 ونصّت على تنظيم الرسوم الكمركية بين الدولتين أسوةً ببقية الدول الأخرى التي كان لها علاقة تجارية معها [2].

وضعت هذه الاتفاقية الخطوط العريضة لسياسة الولايات المتحدة تجاه العراق على غرار ما سارت عليه بريطانيا، حيث أن تأسيس القنصليتين الأمريكيتين في بغداد والبصرة كان بدافع حماية كانت تلك المصالح التي دخلت في طور النمو، ولا ننسى أن العراق شهد في تلك الفترة تطور عملية تصدير المواد الأولية الداخلة في الصناعة إلى الأسواق العالمية خصوصاً بعد فتح قناة السويس فكان العراق يصدر إلى الولايات

(1) للتفاصيل عن بنود المعاهدة أنظر: ارشيف رئاسة الوزراء، استانبول، رقم البحث: 3876، دفتر نامة همايون، تاريخ الوثيقة 14 ذي القعدة 1245.

(2) Reset Ekram , Osmanli Mualtedelrive Kaptulasi Yonder 1300-1920 , Lozan muahe desi , (Istanbul , 1924) , P. 206 .

المتحدة التمور وعرق السوس[1] والأصواف، وكانت التمور العراقية تصدر إلى أمريكا من البصرة التي تعد الجهز الرئيسي لتصدير التمور حيث توجد فيها أكبر بساتين النخيل في العالم وخاصةً على ضفتي في شط العرب[2]. وقد أخذت تجارة التمور بالتزايد خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر، فبلغت قيمة صادرات التمور للولايات المتحدة 305 طن[3]. وفي عام 1906 بلغ مجموع ما صدر من التمور العراقية إلى الولايات المتحدة 6400 طن[4].

أما بالنسبة لعرق السوس فقد قامت بعض الشركات الأمريكية في عام 1888 بمسح للمناطق التي توجد فيها الجذور والتأكد من وجودها ومن ثم إعدادها للتصدير، وأن هذه الشركات فيما بعد قد أصبحت على يقين بوجود كميات كبيرة من عرق السوس في العراق[5]. وفي بداية عام 1904 أنشئت في البصرة شركة لاستئجار أراضي عرق السوس ولاستخراجه وكبسه لغرض التصدير، ولكنها لم

(1) من الأعشاب الطبية ينمو في منطقتي الكوت والموصل على ضفاف الأنهر ويستخدم في الموصل كشراب في الصيف، قامت الشركات الأمريكية في 1888 بمسوحات في المناطق التي يتواجد فيها لغرض استغلاله في عملية تحلية التبغ الأمريكي وصناعة بعض الأدوية، واستأثرت أمريكا بحصة الأسد من استيراده إذ بلغت 785 . أنظر: سرحان، المصدر السابق، ص 44 .

(2) محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي 1864-1958، ج1، (بيروت، 1965)، ص 138 .

(3) سرحان، المصدر السابق، ص 39 .

(4) جاسم محمد حسن، العراق في العهد الحميدي 1876-1909، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بغداد، 1975، ص 407 .

(5) حسين محمد القهواتي، دور البصرة التجاري في الخليج العربي 1869-1914، (بغداد، 1980)، ص 388 .

تبدأ عملها في البصرة إلا في عام 1905 وفتحت الشركة فرعاً آخر لها في الموصل عام 1911[1].

أما فيما يتعلق بالأسواق فقد قام التجار الأمريكان في عام 1888 باستيراد الصوف من العراق مباشرة عن طريق البصرة، واشتروا وكلاء الشركات الأمريكية تقريباً نسبة 100٪ من كمية الصوف المعد للتصدير في ذلك العام إذ بلغ عدد البالات المصدرة إلى الولايات المتحدة في نفس العام نحو 15.000 ألف بالة[2].

وبقيت الولايات المتحدة المستورد الأكبر للأصواف العراقية التي كانت تستخدم في صناعة السجاد، وقد ساعدت تجارة الصوف فيما بعد على نشوء صناعة إعداد الصوف بالتصدير بعد غسله وتنظيفه وحزمه في بالات ملائمة للشحن، إلا أن ظروف الحرب العالمية الأولى أدت إلى توقف عمليات الشحن والتصدير نتيجة سوء الأوضاع الاقتصادية في المنطقة خلال الحرب والتي أدت إلى ركود التجارة الخارجية وكسادها[3].

أما بالنسبة للاستيراد فقد كان العراق خلال تلك الفترة يستورد من الولايات المتحدة مادة الكيروسين أو النفط الأبيض، ففي عام 1887 قدمت باخرة أمريكية إلى ميناء بوشهر قادمةً من نيويورك تحمل كمية كبيرة من الكيروسين وقامت بتفريغ قسم منها في الميناء وتوجهت بالقسم الآخر إلى البصرة[4]. ومن عام 1905 بدأ العراق باستيراد النفط البيض الأمريكي ذو النوعية الرديئة، إذ استورد

(1) حسن، التطور الاقتصادي، ص 135 .

(2) القهواتي، المصدر السابق، ص 37 .

(3) سرحان، المصدر السابق، ص 48 .

(4) القهواتي، المصدر السابق، ص 423 .

لرخص ثمنه ليلبي حاجة الطبقات الفقيرة من السكان[1]. وقد تضاعف الطلب على النفط الأمريكي بشكل كبير عام 1912 عندما وصلت باخرتان أمريكيتان تخصان شركة ستاندرد أويل الأمريكية وعلى متنها قرابة 15 ألف صفيحة من النفط[2].

أثار تدفق النفط الأمريكي إلى العراق مخاوف البريطانيين الذين أدركوا الخطر الذي يهددهم من جراء تقدم النفوذ الأمريكي في العراق لذلك سعوا بشتى الوسائل للحد من تعاظم النفوذ الأمريكي حيث سارعوا في الحصول على امتيازات استخراج النفط في العراق الأمر الذي أدى إلى نشوء صراع وخلاف بين شركات النفط الأمريكية والبريطانية. وإلى جانب النفط كان العراق يستورد من الولايات المتحدة الإحرامات والشراشف، وكذلك وصلت في عام 1913 كمية من الجعة الأمريكية من مانجستر عن طريق شركة لابورن وهولت[3].

الشركات الأمريكية العاملة في العراق :

كان دخول الأمريكان إلى العراق عن طريق التجارة، فكان من الطبيعي أن تحكم هذه التجارة وتقوم بتنظيمها شركات مختصة، لهذا أنشئت في العراق مجموعة من الشركات الأمريكية التي كانت الواسطة بين تجار هاتين الدولتين، ومن هذه الشركات :

(1) السوداني، المصدر السابق، ص 21 .

(2) سرحان، المصدر السابق، ص 52 .

(3) لونكريك، المصدر السابق، ج1، ص 57 .

1. شركة زرلندي وعيسوي (Zorlendi et Issawi) :

وهي شركة للتصدير تأسست في ثمانينات القرن التاسع عشر، وكانت نصف حصص الشركة أوروبي والنصف الآخر محلي[1]. وقد تخصصت هذه الشركة في تصدير عرق السوس إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كان يستخدم في صياغة لفائف السيكائر بعد أن يخلط بالتبغ[2]. وقد حققت هذه الشركة أرباحاً طائلة من جراء تصدير هذه المادة بالنظر لقلة الكلفة التي تدفعها الشركة للمستأجرين الذين يجمعون عرق السوس، فضلاً عن انخفاض كلف النقل النهري في نهري دجلة والفرات[3].

2. شركة ماك أندرويز فوربس (Mac Andrews Forbes) :

ان الأرباح التي حققها استيراد عرق السوس من العراق دفع التجار الأمريكيين إلى انشاء شركة ماك أندرويز فوربس عام 1904 في البصرة[4] والتي من خلالها يمكن للأمريكان استئجار الأراضي التي تحتوي على عرق السوس للقيام بعمليات استخراجه وكبسه لغرض التصدير[5]، وقد حققت هذه الشركة نجاحات واسعة وصلت إلى حد احتكار تصدير هذا المنتوج وأصبح للشركة فيما بعد فروع في بغداد[6].

---

(1) آداموف، المصدر السابق، ص 233 .

(2) سعيد حانة، النظام الاقتصادي في العراق، (بيروت، 1938)، ص 183 .

(3) آداموف، المصدر السابق، ص 233 .

(4) خليل علي مراد، "تجارة الموصل"، موسوعة الموصل الحضارية، مجلد4، (الموصل، 1992)، ص 375 .

(5) كمال مظهر أحمد، "النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط وبنود الرئيس ولسن"، مجلة آفاق عربية، بغداد، العدد3، تشرين الثاني 1976، ص 107 .

(6) John A. Denevo , American interests and Policies in the middle East 1900-1939 , (Minneapolis , 1968) , P. 39 .

ان سيطرة الشركة على منتوج عرق السوس في البصرة وبغداد دفعها إلى السيطرة على صادرات ولاية الموصل من هذه المادة، حيث قامت الشركة بافتتاح فرع لها في الموصل عام 1911[1]، إلا أن نشاط هذه الشركة قد شهد انقطاعاً خلال فترة الحرب العالمية الأولى. وقد ناشد عدد من تجار الموصل بضرورة الاستمرار في استثمار الأمريكيين لعرق السوس واستئناف عمل الشركة في الموصل[2]. إلا أن سلطات الاحتلال البريطاني بعد احتلالها للموصل قامت بوضع عراقيل في طريق الشركة لغرض إنهاء دورها ولتحويل انتاج هذا المحصول إلى أيدي التجار البريطانيين، ويعد هذا صورة من صور التنافس المبكر بين البريطانيين والأمريكان في العراق[3].

3. **شركة أصفر (Asfar Co.) :**

تعد هذه الشركة من أقدم الشركات التي تأسست في البصرة، إذ يرجع تاريخها إلى عام 1794 وكانت مهمتها استيراد البضائع من الهند عن طريق السفن الشراعية، ومن البضائع التي كانت تستوردها الأقمشة والشاي والسكر إضافةً إلى أنها كانت تصدر التمور والحبوب كما أن مكابسها كانت من المكابس التي تأسست في البصرة[4]. كما كانت هذه الشركة المصدر الرئيسي للتمور العراقية إلى الولايات المتحدة الأمريكية[5].

---

(1) أحمد، ولاية الموصل، ص 241 .

(2) جريدة الموصل، العدد413، 11 تشرين الثاني، 1927 .

(3) جريدة الموصل، المصدر السابق .

(4) حامد البازي، البصرة في الفترة المظلمة وبعدها، ط1، (بغداد، 1970)، ص 113 .

(5) المصدر نفسه، ص 113 .

4. شركة مايكل إخوان (Michacei Brother Co.) :

أنشأ هذه الشركة الإخوان وليام ورزوت مايكل في عام 1908 واهتمت هذه الشركة بتصدير الحبوب والتمور، كما كان لها عدة مكابس وأخذت تتعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية في عملية التصدير[1].

5. شركة سيمون كريبلان (Simon Greeblan Co.) :

تأسست هذه الشركة في البصرة عام 1896 ونشطت في مجال استيراد البضائع وتصدير التمور والحبوب، وقد كان لهذه الشركة فروع في عدة مناطق من العراق، كما كان لها مكابس وعدد من الدوائر لإدارة المعاملات التجارية، وكانت هذه الشركة تصدر التمور إلى الولايات المتحدة الأمريكية[2].

كانت تلك أهم الشركات الأمريكية التي كان لها الدور الكبير في تنظيم حركة التجارة بين أمريكا والعراق وفضلاً عن ذلك كانت هنالك مصالح أمريكية أخرى تمثلت في إنشاء مصارف أمريكية، فالازدهار الاقتصادي الذي شهدته البصرة دفع المصارف إلى فتح فروع لها، فكان ذلك من عوامل تقدم تجارة العراق في أواخر القرن التاسع عشر، وسبباً في زيادة ثقة التجار الأوربيين والتجار العراقيين، ففي عام 1894 فتح البنك العثماني في البصرة فرعاً له وقام بإدارة الفرع أحد المصرفيين الأوربيين لكنه توفي في العام نفسه مما أدى إلى إغلاق فرع البنك تاركاً مراسلاً بسيطاً، إلا أنه أعيد افتتاح فرعه في البصرة عام 1904[3] مما دفع بالأمريكان إلى امتلاك فرع من البنك العثماني المصرفي في البصرة

---

(1) المصدر نفسه، ص 115 .

(2) سرحان، المصدر السابق، ص 58 .

(3) سرحان، المصدر السابق، ص 59 .

(Otoman Bank in Basrain) وقام بتولي الشؤون الأمريكية في البنك مدير فرنسي [1].

ان الغزو البريطاني للعراق عام 1914 قد صاحبه تقلص في حجم الصادرات العراقية إلى الخارج مما أثر على الصادرات العراقية إلى الولايات المتحدة الأمريكية بسبب عدم الاستقرار الحاصل آنذاك[2]. إلا أن العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق بقيت قائمة على الرغم مما تعرضت له التجارة خلال فترة الحرب العالمية من كساد ودمار الحق بكافة المناطق، إلا ان الفترة التي تلتها شهدت تحسناً ملحوظاً فكانت هنالك علاقات تجارية قوية بين التجار العراقيين ونظرائهم الأمريكان، وبصدد تقوية العلاقات التجارية بين الموصل والولايات المتحدة الأمريكية قام بعض من تجار مدينة الموصل بزيارة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وقام التاجر داؤد سبيي بهذه الزيارة على حسابه الخاص وذلك في عام 1930 [3]. وقام في العام نفسه تجار أمريكان بزيارة الموصل لغرض تقوية العلاقات التجارية والسعي لترويج البضائع والمصنوعات الأمريكية في الأسواق العراقية بشكل عام [4]. كما أن التطور الحاصل في العلاقات التجارية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية دفع الحكومة إلى التعرف على مستوى نشاطها التجاري في العراق وذلك من خلال الرسالة التي بعثت بها وزارة الخارجية الأمريكية إلى الوزير المقيم في بغداد والقنصل العام في 8 شباط 1933 طالبةً فيها بيان حجم هذا النشاط

(1) Van Ess Dorothy , Pioneers in the Arab World , (Michigan , 1974) , P. 65

(2) جريدة الزمان، بغداد، العدد30، السنة 11، 22 آب 1947 .

(3) محاضر جلسات غرفة تجارة الموصل، الجلسة 430 في 13 كانون الثاني 1930 .

(4) زهير علي احمد النحاس، النشاط التجاري في الموصل بين الحربين العالميتين 1919-1939، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل 1995، ص 77 .

وإجراء دراسة شاملة له مما يدل على أن الولايات المتحدة كانت في تلك الفترة تبدي اهتماماً ملحوظاً بالنشاط التجاري مع العراق [1].

وقامت الولايات المتحدة وفي سياق تطوير علاقاتها مع العراق في مجال النقل الجوي وتسهيل عملية نقل البضائع من وإلى العراق بالطلب من الحكومة العراقية في كانون الثاني

بإعطاء تخويل لطائرات شركة نفط كاليفورنيا لأن تحلق فوق الأراضي العراقية وتستخدمها كقاعدة لهبوط طائراتها [2].

ومن خلال سير عملية الاستيراد والتصدير من وإلى الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن حجم المواد المستوردة من الولايات المتحدة إلى العراق عدا النفط قد ارتفع بصورة ملحوظة، ففي عام 1935 قدّر ما استورد بـ (2.105.741) مليون دولار في حين قدّر ما صدّره العراق إلى أمريكا في العام نفسه بـ (2.600.298) مليون دولار كما بلغ عدد المؤسسات التجارة الأمريكية في العراق على مختلف أنواعها 8 مؤسسات تجارية [3].

إن العلاقات التجارية بين العراق والولايات المتحدة وصلت إلى مستوى جيد وذلك قبل بداية الحرب العالمية الثانية حيث حصل تطور في هذه العلاقة تمثل في استقدام العراق لبعض الخبراء الأمريكيين للاستعانة بهم في المؤسسات والشركات العراقية آنذاك إذ قامت وزارة الاقتصاد باستخدام ثلاثة من

---

(1) U.S.N.A , Department of State Washington , to the American minister Resident and Consul General Baghdad , Iraq , Date August 17 , 1934 , Film 19 , P. 439 .

(2) U.S.N.A,No.879.6,Charged to:Telegram Sent, Staco Sterp, January 26, 1934 , Film 19 , P.533 .

(3) U.S.N.A, Recapitulation of American intrests in Iraq , Film 23 , P. 127 .

الاختصاصيين في زراعة التبغ وصناعته في عام 1939 بغية استخدامهم في مديرية الزراعة للمراقبة والإشراف على حقول ومزارع التبغ وتعبئة العلب وإلى غير ذلك من الأمور التي تساعد على رفع مستوى زراعة التبغ وترقية صناعته [1].

ب- النفط :

يرجع اهتمام الولايات المتحدة بالنفط العراقي إلى أواخر العهد العثماني، حيث شهدت تلك الفترة توجهاً أمريكياً نحو العراق خصوصاً بعد أن أثبتت الأبحاث العلمية المنشورة وجود كميات كبيرة من النفط فيه الأمر الذي دعا أمريكا إلى الدخول في منافسة مع بريطانيا وفرنسا وألمانيا لمحاولة الحصول على امتياز التنقيب عن النفط، إذ قامت الولايات المتحدة بدعم الشركات والأشخاص الذين يتقدمون بالطلبات للحصول على امتياز من الدولة العثمانية [2].

دخلت الولايات المتحدة في هذه الفترة مساومة مع الباب العالي [3] حول امتياز النفط في العراق، حيث أرسلت في عام 1899 الأدميرال كولبي مايكل جستر (K. M. Chester) إلى استانبول بحجة الحصول على تعويض عن الخسائر التي لحقت المبشرين الأمريكيين في أثناء مذبحة الأرمن [4] عام 1896 ولأجل دراسة المشاريع الاقتصادية في الدولة العثمانية [1].

---

(1) جريدة الاستقلال، بغداد، السنة 20، العدد3489، 25 تشرين الأول 1939 .

(2) Helmot Mecher , Imperial Quest For Oil Iraq 1900-1928 , (London , 1976) , P. 7 .

(3) يقصد بالباب العالي الحكومة العثمانية .

(4) كان الأرمن في شرق الأناضول يمارسون الارهاب ضد المسلمين لاستفزازهم مما دفع المسلمين للرد عليهم ثم عرض القتال بين الطرفين على أوربا على انه مجازر تستهدف المسيحيين . فالاحداث التي وقعت في استانبول 1895 ومداهمة البنك العثماني 1896 قد ابرزت المشكلة من جديد وبشكل دام . وتعرض السلطان عبد الحميد نفسه لعمليات الارهاب إذ تعرض لعملية اغتيال على يد أحد

لم تسفر زيارة جستر الأولى عن الحصول على امتياز، لذلك عاد في عام 1909 ودخل في مفاوضات مع الدولة العثمانية وحصل بموجبها على امتياز لبناء ميناء وسكك حديد في الأناضول يمتد فرع منها إلى السليمانية عبر الموصل وكركوك مع حق التنقيب عن المعادن لمسافة 20كم على جانبي السكة، فتأسست الشركة العثمانية-الأمريكية للتطوير(The Ottman-American Development) لتنفيذ عقد الامتياز[2] إلا أن السفارة البريطانية في استانبول عارضت المشروع باعتبار جستر واجهة لشركة أمريكية ثم أن قيام الحرب العالمية الأولى أدى إلى تأجيل النظر في المشروع[3].

ان ظروف الحرب العالمية الأولى والنقص الحاصل في النفط دفع الولايات المتحدة إلى الاسراع في الحصول على امتيازات النفط في الخليج العربي والعراق خاصةً بعدما اتضحت أهمية النفط خلال الحرب، ولهذا حثت الحكومة الأمريكية شركاتها النفطية للحصول على أكبر قدر ممكن من النفط[4].

وعند انتهاء الحرب أخذت الولايات المتحدة تراقب المفاوضات التي تدور بين الحكومتين البريطانية والفرنسية لاقتسام نفط الموصل بقلق كبير، وقد أثار احتكار بريطانيا للنفط في الأراضي المشمولة بالانتداب البريطاني استياء حكومة الولايات المتحدة. واعتبرت واشنطن الاتفاقيات المعقودة بين بريطانيا وفرنسا

الارهابيين الارمن الا انه لجا منها . وقد كانت خسائر المسيحيين المبالغ فيها وكأنها حقائق لا تقبل الشك جوهر المشكلة الارمنية . انظر: اوغلي، المصدر السابق، ص ص119ـ120 .

(1) يوسف ابراهيم يزبك، النفط مستعبد الشعوب، ج1، (بيروت، 1934)، ص 77 .

(2) خليل، المصدر السابق، ص 24 .

(3) المصدر نفسه، ص 25 .

(4) الدداوي، المصدر السابق، ص 15 .

اتفاقيات احتكارية تغمط الحقوق الأمريكية في العراق خاصة وان الولايات المتحدة تعتبر نفسها إحدى الحلفاء التي لها الحق في أن تعامل على قدر من المساواة مع حليفتيها بريطانيا وفرنسا [1].

وانطلاقاً من هذا المبدأ دخلت الولايات المتحدة في صراع مع بريطانيا في مؤتمر الصلح خصوصاً بعد أن استبعدت المصالح الأمريكية في المشاركة مع المصالح النفطية البريطانية والفرنسية في المؤتمر [2]. وأدركت الولايات المتحدة ومن خلال سير المحادثات ان بريطانيا تحاول استبعاد الولايات المتحدة من الحصول على أية حصة نفطية في المناطق الواقعة تحت انتدابها [3].

وقد ظهرت أولى الصور للتنافس والصراع البريطاني-الأمريكي حول النفط عندما أرسلت شركة سوكوني (Cocony) الأمريكية اثنين من الجيولوجيين إلى العراق للبحث والتحري عن منابع النفط في أواخر آب 1919 [4]. وفي العام نفسه طلب والتر تيفل (Walter Teffle) رئيس شركة نفط ستاندرد نيوجرسي عن طريق دائرة المعارف الأمريكية السماح لشركته بارسال فرقة مسح جيولوجي إلى العراق، وقامت الولايات المتحدة بمفاتحة بريطانيا بالموضوع [5]. إلا أن الرد البريطاني على الطلبين كان الرفض مما دفع الشركات الأمريكية إلى تحريض

---

(1) احمد، ولاية الموصل، ص ص407،406 .

(2) العباس، وثائق امتيازات النفط، ج1، ص 169 .

(3) سعاد رؤوف شير محمد، التغلغل الأمريكي في العراق 1921-1939، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد 1990، ص 80 .

(4) احمد، ولاية الموصل، ص 80 .

(5) عبد الحميد العلوجي وخضير عباس اللامي، الأصول التاريخية للنفط العراقي، ط1، ج1، (بغداد، 1973)، ص 63 .

الحكومة الأمريكية على التدخل في الأمر بصورة تحقق نتائج ايجابية لهذه الشركات[1].

وبالتأكيد فان بريطانيا أرادت الانفراد والسيطرة على منابع النفط في العراق منطلقة في ذلك على أنها الدولة المنتدبة على العراق والتي من حقها ممارسة سلطتها التي تخولها السيطرة على منابع النفط ومصادر الطاقة في هذا البلد، الا ان الظروف الدولية اللاحقة لم تكن في صالح بريطانيا التي كانت ترمي إلى الانفراد بنفط العراق، حيث كان لزاماً عليها ان ترضي فرنسا مقابل تخليها عن ولاية الموصل، كما أن الولايات المتحدة كانت تطالب بسياسة الباب المفتوح (Open Door Policy)[2]، فعندما وضع العراق تحت الانتداب البريطاني في 25 نيسان 1920 كانت بريطانيا تأمل ضمان مصالحها الاقتصادية وخصوصاً النفط[3]. وتهدف سياسة الباب المفتوح من وجهة النظر الأمريكية على الحفاظ على حقوق الولايات المتحدة في الأراضي المسلوخة عن الدولة العثمانية والموضوعة تحت الانتداب، وقد أصرت وزارة الخارجية الأمريكية على رفض العودة إلى أوضاع عام

---

(1) محمود الشرقاوي، أمريكا وبترول الشرق الأوسط، (القاهرة، لا. ت)، ص 6 .

(2) تنص سياسة الباب المفتوح على: 1-معاملة رعايا جميع الأمم معاملة متساوية أمام القانون في الأراضي المشمولة بالانتداب . 2-ان لا تكون الامتيازات الاقتصادية الممنوحة في الاراضي المشمولة بالانتداب امتيازات واسعة للدرجة تجعلها محصورة بفئة معينة . 3-عدم منح امتيازات احتكارية بشأن أية مادة . انظر: تقرير لجنة التجارة الاتحادية الامريكية، دور احتكار النفط الدولي في العراق، (بغداد، لا . ت .)، ص 13 .

(3) خليل، المصدر السابق، ص 47 .

1914 [1]، وذلك لأن (الشرق الأوسط) عام 1920 يختلف تماما عما كان عليه قبل عشرة أعوام [2].

دفع موقف أمريكا المتشدد في سياسة الباب المفتوح بريطانيا إلى التفكير بالتخلي عن الانتداب وتنظيم علاقتها مع العراق بطريقة جديدة تضمن مصالحها بأقل كلفة وذلك من خلال إنشاء حكومة وطنية تستتر وراءها لتحقق أطماعها الاستعمارية [3]. فعندما ظهر إلى العيان الاتفاق الانكلو ـ فرنسي في سان ريمو أثار سخطا كبيرا في الولايات المتحدة الأمريكية مما دفع وزير الخارجية البريطاني إلى إرسال برقية في 7 أيار 1920 إلى أكيوس (Akyos) سفير بريطانيا في واشنطن موضحا فيها ان حقول النفط في العراق لا زالت محور التنقيب، وقد منعت كافة المسوحات وحقوق التملك خلال فترة الاحتلال العسكري ولم يمنح امتياز واحد لأي بريطاني أو مقدم طلب آخر، وقد تركت معالجة هذا الموضوع للحكومة العراقية عندما يتم تشكيلها وسوف يؤخذ بنظر الاعتبار المطالب الخاصة بالولايات المتحدة في التنقيب عن النفط في المنطقة [4].

إن هذا الصراع النفطي بين كل من بريطانيا والولايات المتحدة أخذ صورا بعيدة، إذ أنه أصبح صراعاً واضحاً بين الطرفين، ففي قضية الموصل التي ورد ذكرها آنفاً وفي مؤتمر لوزان الذي نظّم لعقد الصلح مع الحلفاء في 1923 وقف الوفد الأمريكي في هذا المؤتمر ضد بريطانيا، حيث أن الولايات المتحدة كان لها

---

(1) كانت الولايات المتحدة في تلك الفترة تتبع سياسة العزلة .

(2) ابراهيم خليل العلاف، "الولايات المتحدة الأمريكية ونفط العراق حتى عام 1928 دراسة تاريخية، بحث غير منشور بحوزة الباحث، ص 4 .

(3) خليل، المصدر السابق، ص 47 .

(4) العلاف، الولايات المتحدة، ص 5 .

أطماعها في المنطقة وبسبب العلاقات القوية بين أمريكا وتركيا فان الأمريكيين وقفوا دون اعتراف الأتراك بالادعاءات النفطية البريطانية وأن الدعم الذي تلقاه الرئيس التركي مصطفى كمال أتاتورك من المصالح السياسية والتجارية في الولايات المتحدة الأمريكية قد وقف في طريق تسوية المشكلة بالشكل الذي يرضي البريطانيين[1]. رأت بريطانيا انه من الأفضل لها إشراك إحدى الشركات الأمريكية حتى تذهب إلى مؤتمر لوزان مدعمةً بالتأييد الأمريكي في مواجهة تركيا[2]. من هذا المنطلق فقد شهدت العلاقات المتوترة بين شركات النفط الأمريكية والبريطانية، ومنذ حزيران عام 1922، تحسناً ملموساً، إذ أرسل مارك كيرنواي (Marc Kernwiy) رئيس شركة النفط الأنكلو-فارسية برقية إلى أي بوفورد (I. Boford) في شركة ستاندرد أويل-نيوجرسي يقترح فيها إرسال مندوب للاجتماع بشركة النفط التركية بأسرع وقت ممكن[3]. اختارت مجموعة الشركات الأمريكية والتر نيكل (Walter Nikel) مدير شركة ستاندرد أويل-نيوجرسي ونائبه داش (W. Dash) ليمثلاها في المفاوضات مع شركة النفط التركية[4].

استمرت المفاوضات بين الطرفين الأمريكي والبريطاني لفترة طويلة، وقد نتج عن هذه المفاوضات أن توصل الطرفان إلى أتفاق في نيسان 1926 حول توزيع الحصص. وقد حصلت الشركات الأمريكية على 25٪ من أسهم شركة النفط

---

(1) هنري أ. فوستر، تكوين العراق الحديث، ترجمه عن اللغة الانكليزية عبد المسيح جويدة، (بغداد، 1939)، ص 274 .

(2) صلاح العقاد، البترول أثره في السياسة الدولية والمجتمع العربي، (القاهرة، 1973)، ص 13 .

(3) العلاف، الولايات المتحدة، ص 19 .

(4) المصدر نفسه، ص 20 .

التركية واعترفت بشرعية امتيازات الشركة وحقوق العراق في ولاية الموصل[1].
وبذلك أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية رسمياً اعترافها بالانتداب البريطاني على العراق، وتم في عام 1926 عقد اتفاق أكد على مبدأ تكافؤ الفرص بالنسبة للمصالح البريطانية والأمريكية. وفي عام 1928 وزعت الحصص بين الشركات[2]

وتمكن الأمريكيون من المشاركة في الامتياز بحصة قدرها 23.75٪ من حقوق استثمار النفط[3].

وعلى الرغم من هذه التسوية التي تمت بحصول الشركات الأمريكية على حصة لها في شركة النفط التركية إلا أنها لم تكف عن المطالبة بسياسة الباب المفتوح وأخذت تحاول الحصول على امتيازات مستقلة في العراق وغيره من المناطق الغنية بالنفط مما أشعر كل من بريطانيا وفرنسا بالخطر الذي يهددهما من جانب أمريكا وصممتا على إغلاق سياسة الباب المفتوح إغلاقاً تاماً تجاه الأعضاء المساهمين في شركة النفط التركية حتى لا تتمكن الولايات المتحدة من الحصول على امتيازات

(1) صفاء عبد الوهاب المبارك "العلاقات العراقية–الأمريكية 1930–1962"، مجلة كلية التربية، جامعة البصرة، العدد7، السنة 4، 1984

(2) يقصد بها الشركات الأمريكية التي أسهمت في الحصول على الحصة وهي سبع شركات: شركة تكساس (*Texas*) وشركة سنكلير (*Sinclair*) وشركة مكسيكان (*Mixican*) وشركة كولف (*Gulf*) وشركة سوكوني فاكوم (*Socony Facum*) وشركة ستاندرد أويل–نيوجرسي (*Standard Oil Of New Jersey*) وشركة أتلانتك (*Atlantic*). أنظر: المبارك، المصدر السابق، ص 153.

(3) المصدر نفسه، ص 153.

تخولها بالتنقيب على النفط في العراق، سوقد عرفت الاتفاقية المبرمة في 31 تموز 1928 باتفاقية الخط الأحمر (The Red Line Agreement)[1].

وهكذا تبين أن سياسة الباب المفتوح التي اعتنقتها الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن إلا خدعة من قبلها للدخول في التنافس على النفط ومن ثم غلق الباب بعد دخولها. حيث رأت بريطانيا أن تتجنب ما قد يقع من مصادمات بينها وبين الحكومة الأمريكية، فاضطرت إلى التنازل عن 23.75٪ من أسهم شركة النفط التركية، كما بيناه سابقاً، مما أضطر إلى تراجع الولايات المتحدة عن تأييدها لتركيا في الموصل واعترفت بالانتداب البريطاني على العراق، كما اتضح فيما بعد أن المسألة

(1) هي اتفاقية المجموعة (*The Group Agreement*) في 31 تموز 1928، وقد منعت هذه الاتفاقية الجماعة المساهمة في شركة النفط التركية بموجب مبدأ الحرمان الذاتي (وهو الشرط الذي تضمنته اتفاقية الخط الأحمر الذي يقضي بمنع أعضاء شركة النفط التركية من استثمار النفط بشكل منفرد ما لم يتم عن طريق الشركة نفسها، وحددت المنطقة المشمولة بهذه الاتفاقية معظم الأراضي التي تشملها الدولة العثمانية قبل انهيارها في الحرب العالمية الأولى) . انظر: طالب محمد وهيم، التنافس البريطاني-الأمريكي على نفط الخليج العربي 1928-1939، (بغداد 1982)، ص ص 106-107. من الحصول على امتيازات النفط تغطي للمنطقة التي تشمل الامبراطورية العثمانية السابقة باستثناء مصدري الكويت والأراضي المحولة إلا عن طريق شركة النفط التركية، وقد أشرت هذه المنطقة التي عرفت بالمنطقة المحددة باللون الأحمر على خارطة الحقت بالاتفاقية، وتم توزيع الأسهم بنسبة 23.75٪ لكل من شركة دارسي والأنجلو-ساكسون والشركة الفرنسية (*Fracuisedes Petrol Co.*) وشركة استثمار الشرق الأدنى الأمريكية (*The Near East Development Copovation*) و 5٪ لشركة المساهمات والاستثمارات المحدودة (*The Participation Investment LTD.*) وهي شركة خاصة بكولبنكيان . انظر: العباس، وثائق امتيازات النفط، ج1، ص ص 102-123 ؛ سامبسون، المصدر السابق، ص 104 .

ليست مسألة احترام مبادئ أو شعارات بعيدة عن الواقع بل أن الأمر يتعلق باقتسام الغنائم وتوزيع المصالح الاقتصادية الاستعمارية[1].

ويبقى الصراع الأمريكي-البريطاني على النفط مستمراً، حيث أن اتفاقية الخط الأحمر، آنفة الذكر، لم تؤد إلى إنهاء هذا الصراع، حيث سعت شركات نفطية أمريكية وبريطانية من خارج المجموعة المساهمة في شركة نفط العراق إلى الحصول على امتيازات نفطية منذ مطلع الثلاثينات وانتهى في مطلع الأربعينات بحصول شركة نفط العراق وبضمنها المصالح النفطية الأمريكية المتمثلة في شركة استثمار الشرق الأدنى على امتيازات أخرى غطت جميع

اراضي العراق[2]. والذي يؤخذ بنظر الاعتبار خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى أن الولايات المتحدة حاولت توسيع مصالحها التجارية الخارجية والدافع لذلك وجود فائض كبير لديها من رأس المال لدى المحافظة على احتياطها من المخزون النفطي[3]. وبعد منافسة أمريكية بريطانية بدأت منذ عام 1930 توصلت الحكومة العراقية إلى اتفاق مع شركة إنماء النفط البريطانية المحدودة (The British Oil Development Co.)[4] بخصوص منحها امتيازاً نفطياً. وفي 25 أيار 1932 تم توقيع عقد الامتياز الذي كانت مدته 75 عاماً، أما مساحة الامتياز

---

(1) العلاف، الولايات المتحدة، ص 21 .

(2) خليل علي مراد، "نشأة المصالح الأمريكية في نفط العراق"، ندوة تاريخ الأطماع الأمريكية في العراق نظمتها جمعية المؤرخين العراقيين فرع نينوى بالتعاون مع اللجنة الاستشارية للثقافة والفنون يوم 4 مايس 1995، ص 82 .

(3) فاضل محمد الحسيني، "التنافس البريطاني-الأمريكي على امتياز النفط في عمان 1922- 1937"، مجلة الوثيقة، البحرين، العدد37، السنة 19، 2000، ص 159 .

(4) وهي الشركة التي تأسست في لندن منذ آذار 1928 للحصول على امتياز نفطي في الأراضي التي ستتخلى عنها شركة نفط العراق بعد أن تختار قطعها .

فبلغت 46010 ميل مربع شملت الأراضي الواقعة غربي نهر دجلة شمال خط العرض 33 درجة[1].

بعد ضمان الولايات المتحدة حصتها في شركة نفط العراق أرادت أن تضع لها موطئ قدم في شركة نفط الموصل التي تأسست عام 1932 عندما منح امتياز هذه الشركة إلى شركة إنماء النفط البريطانية في 20 نيسان من العام نفسه[2]. حين كانت بريطانيا تملك كل أسهم الشركة وكانت تخشى في الوقت نفسه من دخول مساهمة المصالح الأمريكية في الشركة، لأنها كانت تدرك جيداً الإمكانيات المالية الكبيرة التي يتمتع بها الأمريكيين، لذلك لم يكن للأمريكان دوراً أو مساهمة في شركة نفط الموصل[3].

أما بخصوص شركة نفط البصرة والتي تأسست في 29تموز 1938، فقد حاول الأمريكان الحصول على امتياز هذه الشركة من خلال شركة تكساس والتي ليس لها علاقة مع شركة ستاندرد، إلا أن المصالح البريطانية بدعم من السفارة البريطانية حالت دون تقديم هذا الطلب[4]. حيث كانت شركة نفط العراق بالمرصاد لأي طلب أمريكي تقدمه الشركات الأمريكية مستغلة بذلك النفوذ البريطاني الكبير، حيث تمكنت شركة نفط العراق من أن تحصل على ثلاثة امتيازات غطت مساحة إجمالية 437718 كيلو متر مربع أي 99.8٪ من الأراضي العراقية[5].

---

(1) مراد، نشأة المصالح، ص 82 .

(2) وهيم، المصدر السابق، ص 133 .

(3) المصدر نفسه، ص 119 .

(4) خليل، المصدر السابق، ص ص 286-287 .

(5) مراد، نشأة المصالح، ص 84 .

ج. المصالح التبشيرية:

بالإضافة إلى المصالح التي ذكرناها آنفاً، فقد كان للولايات المتحدة الأمريكية دور فعال في إرسال بعثات تبشيرية إلى العراق كان الهدف منها التمهيد لمجيء الأمريكان إلى المنطقة ونشر أفكار السيد المسيح (ع) في المناطق الاسلامية، حيث تعود فكرة إرسال بعثات تبشيرية إلى خارج الولايات المتحدة إلى مطلع القرن التاسع عشر عندما تأسس مجلس المندوبين الأمريكان للبعثات التبشيرية الخارجية (American Board of Commissioners For Foreign Mission) في عام 1810 في مدينة بوسطن، وبعد ثلاثة أعوام من تأسيسه أرسل المجلس أول المبشرين إلى الهند[1].

بدأ نشاط المبشرين الأمريكان في العراق في النصف الأول من القرن التاسع عشر وفي المناطق الشمالية بالتحديد التي كانت تضم سكاناً ينتمون إلى قوميات عربية وكردية وأقليات عرقية ودينية مثل الصابئة والأرمن والآثوريين[2] وغيرهم. بدأ المبشرون يمارسون نشاطاتهم في المنطقة وكان أبرز هذه النشاطات تشييدهم الكنائس والمدارس الملحقة بها في القرى الكردية في الموصل[3]. كان لهذه البعثات

---

(1) كمال مظهر أحمد، كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى، ترجمه عن اللغة الكردية أحمد الملا عبد الكريم، (بغداد، 1984)، ص 72 .

(2) ويقصد بهم النصارى من النساطرة القاطنين في منطقة جبال هكاري المنيعة في قضاء جولمرك من ولاية وان في الأناضول، وتمتد منطقتهم من بروراري حتى كادر ومدنهم هي بوتان وهكاري ويهدنان وراوندوز، كان عددهم في منتصف القرن التاسع عشر يقدر بـ 75.000 ألف نسمة يؤلفون ثمان عشائر هي التياري الكبرى والتياري الصغرى وتخو وماديار وجيلوا الكبرى وجيلوا الصغرى وديزفال . أنظر: خالد عبد المنعم، "الآثوريون"، موسوعة العراق الحديث، ج1، (بغداد، 1977)، ص 993 .

(3) سرحان، المصدر السابق، ص 66 .

التبشيرية دور كبير في نشر الدعاية الأمريكية من خلا الكتب والكراريس وبمختلف اللغات منها العربية والكردية وغيرها، إلا أن الدور الرئيسي الذي قام به المبشرون كان في جنوب العراق وبالتحديد في البصرة حيث فتحت الإرسالية التبشيرية الأمريكية المعروفة بالإرسالية العربية (Arabian Mission) أول مركز لها في البصرة عام 1891 ليكون قاعدة لنشاطاتها الاستعمارية والتجسسية في منطقة الخليج العربي[1]. تأسست الإرسالية العربية في عام 1889 من جيمس كانتين (James Cantin) وفيليب فيلبس (F. Felebs) وصموئيل زومير (Samuiyl Zomer) طلاب المعهد اللاهوتي للكنيسة المصلحة الهولندية التي اتخذت من مدينة نيو برونزليك في ولاية نيو جرسي الأمريكية مقراً[2]. لها والإرسالية الأمريكية العربية هي إرسالية بروتستانتية ذات أهداف تبشيرية في منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية[3]. فعندما انطلق كانتين في 18 كانون الأول 1890 من القاهرة قاصداً عدد من الدول في رحلة استطلاعية للبحث عن موطئ قدم للإرسالية مرة بسواحل الخليج العربي وزار قطر والبحرين والبصرة وانتهى به المطاف في بغداد، حيث كانت تلك الزيارة بمثابة الانطلاقة الفعلية لبدء عمل الإرسالية نحو تحقيق أهدافها التبشيرية، فوقع اختياره على البصرة لكثافة سكانها ولسهولة الوصول إليها

(1) ابراهيم خليل العلاف، "الجذور التاريخية للأطماع الأمريكية في العراق"، ندوة تاريخ الأطماع الأمريكية في العراق نظمتها جمعية المؤرخين العراقيين فرع نينوى بالتعاون مع اللجنة الاستشارية للثقافة والفنون في يوم 4 مايس 1995، ص 1 .

(2) سرحان، المصدر السابق، ص 83 .

(3) عبد المالك خلف التميمي، التبشير في منطقة الخليج العربي دراسة في التاريخ الاجتماعي والسياسي، ط1، (الكويت، 1982)، ص 45 .

وموقعها الاستراتيجي، فضلاً عن أنها حسب وثائق الإرسالية "الأنسب لفتح ثغرة نحو الهدف"[1].

ويجب الإشارة إلى أن هذه الإرسالية حصلت على تعاون ومساعدة بعض المنظمات الأمريكية التي كانت قائمة في العراق آنذاك ومنها الإرسالية المتحدة والمجلس المسيحي للشرق الأوسط وجمعية الكنيسة التبشيرية[2]، مما ساعد على افتتاح الإرسالية فروع أخرى لها في العمارة عام 1895 وفي مدينة الناصرية عام 1897[3].

كان نشاط هذه الإرسالية منذ نشوئها مقتصراً على خدمات تعليمية وطبية فضلاً عن محاولتها نشر الدين النصراني وبيع الكتب المقدسة وطبعها كالتوراة والإنجيل وتوزيعها بأعداد كبيرة على النصارى، كما نشطت الإرسالية في إصدار بعض المجلات والصحف وباللغتين العربية والانكليزية حيث لم يكن لهذه الإرسالية بداية نشأتها أي نشاط سياسي يذكر[4].

حيث اتجه الأمريكان نحو الميدان الطبي والتعليمي لأنهم أدركوا أنه أحسن وسيلة للتقرب من الناس هناك. ومنذ عام 1891 بدأت الخدمات الطبية في البصرة بسبب حاجة الناس الماسة إليها، إلا أن الأمريكيين واجهوا صعوبات في تقديم هذه الخدمات بسبب جهل الناس لأهمية هذه الخدمات وخصوصاً في مراحلها الأولى. ففي عام 1894 التحق الدكتور ج.ت. ويكوف (J.T.Weckoff) كعضو في

---

(1) عبد الله ناصر السبيعي، "نشاط الإرسالية الأمريكية-العربية للتبشير في شرق الجزيرة العربية"، مجلة الدارة، السعودية، السنة 2، العدد1، 1982، ص 132 .

(2) التميمي، التبشير، ص 49 .

(3) السبيعي، المصدر السابق، ص133 .

(4) Denevo , Op. Cit. , p.p. 11-12 .

الإرسالية في البصرة وصادف قدومه انتشار مرض الحمى مما تطلب العمل جهود كبيرة لم يستطع الطبيب المذكور القيام بها لوحده مما استوجب إحضار طبيب آخر، وبالفعل قدم الدكتور توماس (Thomas) إلى الإرسالية في عام 1895[1]. حيث كان للإرسالية مستشفى صغير وصيدلية يصرف منهما الدواء مجاناً وكلاهما في منزل مؤجر بالقرب من النادي الانكليزي[2]. كما أن عام 1910 كان من الأعوام المهمة في تاريخ الإرسالية وبالتحديد في مجال تقديم الخدمات الطبية حيث شهد هذا العام وضع الحجر الأساس لمستشفى الإرسالية الثاني وهو مستشفى لانسنج التذكاري وتم إنهاء العمل في العام الثاني 1911[3]. وكان لهذا المستشفى دور كبير في معالجة الجرحى وأسرى الحرب خلال الحرب العالمية الأولى[4].

أما في المجال التعليمي فيمكن القول أن نشاط الإرسالية التعليمي قد بدأ عندما عاد جون فان أيس (John Van Ess)وزوجته[5]من إجازتهما عام 1912، حيث أصبحا مسؤولين عن التعليم في هذه المنطقة وقاموا بتأسيس مدرستين

---

(1) التميمي، التبشير، ص ص 90-91 .

(2) العلاف، الجذور التاريخية، ص ص 1-2 .

(3) التميمي، التبشير، ص 101 .

(4) T. Arnold Welson , Loyalties Mesopotamia 1914-1917 , (N.D.,N.P.) , P. 77 .

(5) ولد في عام 1879 في ولاية مشيغان الأمريكية من أبوين هولنديين كانا قد هاجرا إلى أمريكا، حصل على شهادة دكتوراه في اللاهوت في أبواه، وفي عام 1903 أوفدته الإرسالية إلى البصرة ليشرف على طبيعتها وأحوال سكانها . والتقى بالآنسة دورثي فارمان (*Dorthy Frman*) للمرة الأولى في العراق ثم تزوج بها عام 1911 في أمريكا، وبعد عودته إلى العراق عام 1911 عهدت إليه مهمة الشؤون الثقافية في البصرة . ينظر: عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العراق في عهد الاحتلال البريطاني 1914-1921، (بغداد، 1975)، ص ص 30-34 ؛ جون فان أيس، أقدم أصدقائي العرب، ترجمه عن اللغة الانكليزية جميل عمسو، (بغداد، 1949)، ص 338 .

منفصلتين لهما بعد حصولهما على أذن بذلك في العام نفسه، وسميت مدرسة الأول بأسم مدرسة الرجاء العالي في حين سميت مدرسة البنات بأسم مدرسة الرجاء للبنات[1]. واستمر نشاط المدرسة-مدرسة الرجاء العالي-فيما بعد ولم يتوقف إلا لمدة أسبوعين عند احتلال القوات البريطانية للبصرة ثم عادت

بعدها تمارس نشاطها حيث بلغ عدد طلابها عام 1914 (146) طالباً[2]. ويجب الاشارة إلى أن المدرسة واصلت عملها بعد هذه الفترة وتخرج منها عدد كبير من أبناء البصرة[3].

أما فيما يخص المحطتين الفرعيتين في العمارة والناصرية فانهما لا تقلان أهمية عن المحطة الرئيسية للإرسالية في البصرة، حيث استمر العمل في هذه المحطات حتى بداية الحرب العالمية الأولى لا سيما أنهم أدخلوا الخدمة الطبية إلى محطة العمارة في عام 1895 كما قاموا بفتح مكتبة للكتاب المقدس في كل من هاتين المحطتين[4].

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى أعيد افتتاح هاتين المحطتين عام 1920 وكان العمل يتم باشراف القس بيكلر (Bikler) وزوجته،وجاء بعده دايكستر (Dykstar) وزوجته، إلا أن العمل في محطة الناصرية قد توقف بصورة كاملة مع نهاية الحرب العالمية الثانية والسبب في ذلك يعود إلى أن الإرسالية بدأت في التركيز على منطقة الخليج العربي، هدفها الرئيسي، والذي يمثل قاعدة تنطلق منها إلى شبه الجزيرة العربية كما أن الأوضاع السياسية في العراق آنذاك لم تكن مساعدة على

---

(1) التميمي، التبشير، ص 168 .

(2) فان أيس، المصدر السابق، ص 121 .

(3) عبد الرزاق الهلالي،تاريخ التعليم في العراق في العهد العثماني1838-1917،(بغداد،1959)،ص 204.

(4) التميمي، التبشير، ص 68 .

خلق مناخ ملائم لنشاطه[1]. أما بخصوص محطة العمارة فانها واصلت العمل حتى عام 1959 عندما أجبرت الإرسالية على مغادرة العراق بعد ثورة 14 تموز 1958[2].

لقد كان من نتائج التوجه الأمريكي إفساح المجال للبعثات التبشيرية الأمريكية في إنشاء عدد من المؤسسات التعليمية في العراق ومن ذلك حصول الآباء اليسوعيين الأمريكان في 30 حزيران 1932 على رخصة رسمية من وزارة المعارف لفتح مدرسة ثانوية في بغداد باسم (كلية بغداد)، وترجع بدايات الدعوة لتأسيس هذه المدرسة إلى عام 1930 حين قام الأب أدمونـد ولـش (Admund Walsh) أحد أساتذة جامعة جورج تاون الأمريكية بزيارة العراق وذلك بدراسة أحوال التعليم في المدارس الكاثوليكية، ونتيجة لهذه الزيارة فقد شكل رؤساء ثمانية كليات وجامعات يسوعية في الولايات المتحدة جمعية للإشراف على النشاط التعليمي الأمريكي في العراق، وهذه الكليات هي Boston College , Holy Cross College , University of Petroil , George Town University , Loyala University in Chicago , Loyala University Newyork , St. Louis University and The University of San Forn Cisco، فتحت المدرسة أبوابها في 26 أيلول 1932، وقد ضمت في البداية أربعة صفوف، الخامس والسادس الابتدائيين والأول والثاني الثانويين. إلا أن الضغوط البريطانية المتمثلة بتدخل دائرة المندوب السامي البريطاني لضمان المصالح الأجنبية التعليمية أثرت كثيراً في

(1) المصدر نفسه، ص 68 .

(2) المصدر نفسه، ص 69 .

عدم قدرة وزارة المعارف على اتخاذ موقف حاسم إزاء المؤسسات التعليمية الأجنبية بدمجها في منظومة التعليم الثانوي"[1].

وهكذا استطاع البريطانيون والأمريكيون إنشاء مصالح اقتصادية وتجارية وتبشيرية لهم في العراق خلال الفترة التي سبقت قيام الحرب العالمية الثانية والتي كانت مليئة بالمنافسات والصراعات السياسية بين الطرفين والتي كانت الأساس في نشوء صراع وتنافس قوي بين الدولتين في المراحل المقبلة. وسنرى خلال الحرب العالمية الثانية كيف أن الأمريكان مدّوا نفوذهم بشكل واسع إلى العراق مما سيواجه معارضة شديدة من قبل البريطانيين الذين أدركوا بمرور الوقت الهدف الذي تبتغيه السياسة الأمريكية في المنطقة خصوصاً وأن بريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية استنفذت الكثير من قواها وظهرت الولايات المتحدة كقوة جديدة في العالم مما دفعها إلى أن تحل محل بريطانيا في المنطقة.

(1) ابراهيم خليل أحمد، تطور التعليم الوطني في العراق 1869-1932، ط1، (البصرة، 1982)، ص ص 340-341.

الفصل الثاني

تطور العلاقات العراقية - الأمريكية خلال الحرب العالمية الثانية

أولا: أثر الحرب العالمية الثانية في تنامي النفوذ الأمريكي في العراق

أ. تطور العلاقات الدبلوماسية بين العراق والولايات المتحدة خلال سنوات الحرب

ب. موقف الولايات المتحدة من حكومة الدفاع الوطني والحرب العراقية- البريطانية

ج. النشاط التعليمي والثقافي للولايات المتحدة في العراق

ثانيا: التنافس البريطاني – الأمريكي في العراق خلال الحرب العالمية الثانية

أ. التنافس الاقتصادي

ب. التنافس على النفط

الفصل الثاني
تطور العلاقات العراقية-الأمريكية خلال الحرب العالمية الثانية

شهدت العلاقات العراقية – الأمريكية خلال الحرب العالمية الثانية تطوراً ملحوظاً، خصوصاً بعد أن نبذ الأمريكيون سياسة العزلة وبدأوا بالاندفاع نحو الوطن العربي، وكان لهذا الاندفاع أثره في حدوث الصراع على النفوذ في العراق بينهم وبين البريطانيين، ومما لاشك فيه فإن لظروف الحرب أثراً كبيراً في ذلك كما سنرى.

أولاً : أثر الحرب العالمية الثانية في تنامي النفوذ الأمريكي في العراق

ان اهتمام الولايات المتحدة بما يسمى بـ (الشرق الأوسط) قبل الحرب العالمية الثانية كان اهتماماً محدوداً ويدور في إطار المصالح التجارية والنشاط التبشيري بالدرجة الأولى، حيث انها كانت تعد القسم الشرقي من البحر المتوسط، وخلال تلك الفترة، منطقة نفوذ أوربي.كما أن مبدأ مونرو[1] أثر في تحديد ذلك النهج والذي يقضي بعدم الانغماس والتورط في مشاكل القارة الأوربية، وتبني مبدأ العزلة وحصر الاهتمام في دائرة أمريكا اللاتينية، وهذا ما دفعها إلى عدم

---

(1) مذهب سياسي أمريكي ينسب إلى الرئيس الامريكي الخامس جيمس مونرو (1758-1831) يقضي برفض أي تدخل أوربي في شؤون أمريكا السياسية، وذلك في رسالة بعث بها إلى الكونغرس الأمريكي بتاريخ 2 ديسمبر 1823 بمناسبة تدخل روسيا وبروسيا والنمسا في شؤون بعض جمهوريات أمريكا الجنوبية بعد أخماد الثورة الاسبانية . يقضي بمنع الدول الأوربية من الأستيلاء على أرض امريكية بالأستعمار أو الضم أو المبادلة وهو ليس معاهدة دولية بل سياسة اعلنتها الولايات المتحدة معتمدةً في رعايتها على قوتها الفردية . ينظر: عطية الله،المصدر السابق، ص 1274 .

التوقيع على ميثاق عصبة الأمم، كما انها لم تشترك في الحرب العالمية الثانية مباشرة إلا بعد أن قام اليابانيون بهجومهم على ميناء بيرل هاربور[1].

هيأ اندلاع الحرب العالمية الثانية في 3 أيلول 1939 ودخول الولايات المتحدة الحرب فرصة للاندفاع نحو (الشرط الأوسط) والتغلغل السياسي والاقتصادي في بلدانه يشجعها في ذلك تضعضع مركز بريطانيا الحربي، وتحول المنطقة إلى ساحة للصراع العسكري[2]. وكان للولايات المتحدة مسوغاتها الذاتية لهذا الاندفاع، فلقد نقص أحتياطي النفط بسبب الزيادة المفرطة في الإنتاج واشتداد الطلب على النفط خلال العمليات العسكرية واعتماد الحلفاء على النفط الأمريكي، مما دفع المصالح النفطية الأمريكية إلى أن تتخلى عن سياسة عدم التدخل في شؤون (الشرق الأوسط) باعتبارها منطقة نفوذ بريطانية – فرنسية وأخذت تبدي اهتماماً بالمنطقة وامنها[3].

لقد افرزت الحرب العالمية الثانية متغيرات كثيرة، وخلقت موازين جديدة فرضت وجودها ونفوذها على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وقد أثرت هذه القوة والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة تأثيراً مباشراً على الوضع

(1) فاضل عبد القادر أحمد، صراع القوتين العظميين في القسم الشرقي من البحر المتوسط بعد الحرب العالمية الثانية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1989،ص 151 .لم تدخل الولايات المتحدة الحرب العالمية إلا بعد الغارة الجوية اليابانية الاسطول الأمريكي في بيرل هاربور في 7 كانون الأول 1941 . وفي 11 منه أعلنت المانيا وايطاليا الحرب على الولايات المتحدة الأمريكية .

(2) نوري عبد الحميد خليل، التوجه الامريكي نحو العراق في الحرب العالمية الثانية، مجلة آفاق عربية ،بغداد، العدد 9، ايلول 1989،ص51 .

(3) المصدر نفسه،ص51 .

السياسي في العراق وعلى مركز بريطانيا وسيطرتها على العراق بصورة خاصة[1].
فأوجدت الحرب متغيرات في القوى الدولية، فأرادت الولايات المتحدة ان تقوم بدور الشريك ثم الوريث للقوى الإمبريالية التقليدية المسيطرة على المنطقة لأن المنطقة اصبحت تشكل أهمية إستراتيجية لها حيث مصالحها الحيوية[2].

ففي الوقت الذي كانت فيه القوات الالمانية تجتاح فرنسا في آيار 1940 كان وزير أمريكا المفوض في بغداد بول نابنشو (Paul Knabenshue)[3] يقوم بجولة في الأقسام الشمالية والغربية في العراق لدراسة الوضع العسكري في ضوء أي هجوم الماني محتمل من الشمال الغربي وسوفيتي من الشمال الشرقي، كما أرسلت أمريكا بعثة عسكرية إلى العراق أطلقت عليها (قيادة الخليج العربي) اتخذت من البصرة مقر لها فقامت بالعناية بطرق المواصلات بين بغداد والبصرة ومباشرة أفراد البعثة بتطوير ميناء أم قصر وإنشاء المخازن في البصرة التي اتخذت فيما بعد منطلقاً لنقل الإمدادات إلى السوفيت الذين دخلوا الحرب إلى جانب الحلفاء[4].

إن الأسباب آنفة الذكر دفعت الولايات المتحدة إلى زيادة نفوذها في العراق وقد كان للحرب العالمية الثانية دور كبير وملموس في زيادة هذا النفوذ من خلال تطور العلاقة بين العراق والولايات المتحدة في النواحي السياسية والمصالح الاقتصادية.

---

(1) مظفر عبد الله الأمين، التنافس الأميركي – البريطاني في العراق خلال الحرب العالمية الثانية، مجلة الخليج العربي، البصرة، مجلد 14، العدد2، 1982، ص85 .

(2) أحمد، ولاية الموصل، ص152 .

(3) كان نابنشو قبل تعيينه مفوضاً في العراق يعمل كقنصل للولايات المتحدة في كل من القاهرة والقدس أضافة إلى قيامه بأعمال تجارية في الولايات المتحدة .

(4) خليل، التوجه الامريكي، ص52 .

أ. تطور العلاقات الدبلوماسية بين العراق والولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية:

أشرنا فيما سبق إلى أن العراق باعتباره جزءاً مهماً وغنياً في الوطن العربي ودول الجوار جلب انتباه الولايات المتحدة الأمريكية قبل الحرب العالمية الثانية بزمن ليس بالقصير فشهدت المراحل التاريخية التي سبقت عام 1939 تطوراً في العلاقات العراقية-الأمريكية[1]. فبعد دخول العراق في عصبة الأمم عام 1932 قررت الولايات المتحدة من جانبها إقامة تمثيل دبلوماسي مع العراق وقامت بتعيين بول نابنشو كأول وزير مفوض لها في العراق[2].

أما من ناحية العراق فانه في بادئ الأمر تردد في إقامة تمثيل دبلوماسي مع واشنطن وربما يعود السبب في ذلك إلى الضغوط البريطانية وعدم رغبتها في عدم توسيع علاقة العراق بالولايات المتحدة، كما وأن العراق وفي سياق تطور علاقته بالولايات المتحدة[3]، تلقى برقية من الرئيس الأمريكي فرانكلين د. روزفلت (Franklin D. Roosevelt) (1936-1945) في 15 تشرين الأول 1939 تضمنت دعوة العراق للمشاركة في المؤتمر العالمي المنعقد في واشنطن للنظر في القضايا الدولية وقد كان العراق متردداً في قبول الدعوة بسبب عدم رغبة بريطانيا بتوسيع العراق علاقاته مع أمريكا وبالتالي التقليل من شأن نفوذها في العراق. إلا أن العراق وافق بعد الإلحاح من قبل الرئيس الأمريكي. فجاء جوابه بالموافقة في عام

(1) عدنان سامي، "الموقف العراقي رسمياً وشعبياً من السياسة الأمريكية تجاه العراق 1958-1968"، مجلة آداب الرافدين، الموصل، العدد29، 1997، ص 157.

(2) خليل علي مراد، تطور السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي 1941-1947، (البصرة، 1980)، ص 28.

(3) المبارك، المصدر السابق، ص 28.

1940. وتمثل هذه الدعوة مرحلة أخرى من مراحل تطور العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين[1].

وانطلاقاً من رغبة الحكومة العراقية في أن تأخذ العلاقات العراقية-الأمريكية طابعاً دبلوماسياً رسمياً فقد فاتحت وزارة الخارجية العراقية الوزير المفوض الأمريكي في بغداد نابنشو في 2 شباط 1940 معربةً عن رغبتها في فتح قنصلية لها في واشنطن، فقام نابنشو بدوره بتزويد حكومته بطلب العراق بالدخول في المفاوضات لفتح قنصلية له في واشنطن وانه على استعداد لاستلام عروض المشروع[2].

إن الظروف اللاحقة، وتطورات الأحداث، وازدياد النشاط الأمريكي المتمثل بتزايد علاقاتها الاقتصادية مع العراق وازدياد حجم نشاطها التبشيري ورغبة العراق في فتح علاقات دولية جديدة مع العالم دفع السياسيين العراقيين للتفكير في إقامة علاقة دبلوماسية مع أمريكا حيث بدأت في عام 1940 إجراءات من الحكومة العراقية لإنشاء مفوضية عراقية في واشنطن وإسناد مهمة تمثيل العراق هناك إلى شخص كفء لملء هذا المنصب[3]. فبعد أن كان للعراق قنصلية فخرية في نيويورك حتى عام 1940 تقرر تأسيس قنصلية عامة بدلاً عنها وفي آذار 1942 صدر كتاب تعيين علي جودت الأيوبي بدرجة قنصل عام في واشنطن وقد قدم الأيوبي أوراق اعتماده إلى الرئيس روزفلت في نيسان 1942[4].

(1) U.S.N.A. , No. 1443 , Iraq Decision Regarding participation in the Worlds Fair in 1940 , Baghdad, Iraq , November 29 , 1939 , Film 30 , P. 429 .

(2) U.S.N.A. , No. 8 , Telegram Sent , Sec. State , Washington , January 29 , 1940 , Film 31 , P. 828 .

(3) جريدة الأحوال، بغداد، العدد373، السنة الثانية، الخميس 20 تشرين الثاني 1941 .

(4) مراد، تطور السياسة، ص 38 .

إن أهمية العراق بالنسبة للولايات المتحدة، وخصوصاً في ظروف الحرب العالمية الثانية، دفعت الرئيس الأمريكي روزفلت إلى إرسال مبعوثين عنه إلى العراق، حيث أرسل في شباط 1941 العقيد وليم دونغان (Wiliam Dongan) وأرسل أيضاً الضابط جيمس روزفلت (James Roosevelt) عند انتهاء ثورة مايس 1941 وكانت مهمتهم جمع المعلومات ودراسة الأوضاع العامة في العراق وتقوية المشاعر المؤيدة للحلفاء[1].

واستمراراً في تطوير العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين فقد طالبت الولايات المتحدة وعن طريق وزارات خارجيتها من الحكومة العراقية أن تراعي الرعايا الأمريكيين الموجودين في العراق، وان يكون لهم مثلما للرعايا الأجانب الآخرين من حقوق وان تأخذ الحكومة العراقية بنظر الاعتبار التطور الملحوظ في العلاقات بين الطرفين، وأكدت الخارجية على معاملة الرعايا الأمريكيين بكل احترام وتقدير وقد جاء ذلك خلال رسالة بعثت بها وزارة الخارجية إلى الوزير المفوض الأمريكي في 4 آب 1942[2].

واستمرت العلاقات الدبلوماسية بين العراق والولايات المتحدة بالتطور حيث تلقت الحكومة العراقية برقية شكر وامتنان من الحكومة الأمريكية قام بنقلها القائم بالأعمال الأمريكي المؤقت في بغداد بعد وفاة وزير أمريكا المفوض بول نابنشو في 3 شباط 1942 حيث أوعزت إلى القائم بأعمالها أن يقوم بنفسه بزيارة وزير خارجية العراق في ديوانه الرسمي وأن يبلغه تقدير وامتنان الحكومة الأمريكية

---

(1) خليل، التوجه الأمريكي، ص 52 .

(2) U.S.N.A. , No. 851 . 149 , Telegram Received Sec. State , Washington , August 4 , 1942, Film 1, p.513 .

للشرف الذي أولته الحكومة العراقية لنابنشو وباتخاذها التدابير لتشييع جثمانه باحتفال رسمي وتحسسها العميق لهذا العمل الذي يدل على ما كان لممثلها في العراق من احترام ومودة"[1].

وفي سياق تطور العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين أرسل نوري السعيد (رئيس الوزراء العراقي) في 18 تشرين الثاني 1942 رسالة إلى الرئيس الأمريكي روزفلت مهنئاً إياه على نجاح العمليات العسكرية التي قامت بها القوات الأمريكية-البريطانية في شمال أفريقيا. وقد أجابه الرئيس روزفلت برسالة نشرتها الصحف الأمريكية 25 تشرين الثاني جاء فيها أن الولايات المتحدة تفخر بأن تشعر بتعاطف وتعاون الشعب العراقي معها[2].

ويبدو واضحاً أن الولايات المتحدة أخذت تهتم بالعراق وتعمل على تحسين علاقاتها معه وفي ضوء ذلك وجه الرئيس الأمريكي روزفلت دعوة رسمية إلى الوصي عبد الأله لزيارة الولايات المتحدة الأمريكية في نيسان 1945، وفي 3 أيار تمت المصادقة على الدعوة من قبل السكرتير القائم بأعمال الدولة في بغداد أم. سي. لاتا (M. C. Lata)[3]. إلا أن وفاة روزفلت في 13 نيسان من العام نفسه كانت سبباً في تأجيل الزيارة[4].

---

(1) د. ك. و.، وزارة الخارجية، رقم التصنيف 792 / 313 رئاسة الديوان الملكي، سكرتارية مجلس الوزراء، بغداد، شباط 1942، و 1، ص 1 .

(2) مراد، تطور السياسة، ص 199 .

(3) U.S.N.A. , The White House Washington , Memorandum for the Acting Secretary of State, May 3, 1945 , Film 3 , P. 69 .

(4) مراد، تطور السياسة، ص 200 .

وسرعان ما تلقى الوصي الدعوة مرة أخرى في 15 أيار 1945 من رئيس الولايات المتحدة الجديد هاري ترومان (Hary Troman) (1945-1952)، وبالفعل غادر الوصي العراق متوجهاً إلى أمريكا في 22 أيار 1945 بصحبة كل من نوري السعيد وعلي جودت الأيوبي وداؤد الحيدري والدكتور هاري سندرسن (Hary Sunderson) والمرافق عبيد عبدالله المضايفي،وفي 26 منه هبطت طائرته في مطار نيويورك واستقبل استقبالاً فخماً وفي 28 منه انتقل إلى واشنطن ووضع إكليلاً على ضريح الرئيس روزفلت. وفي واشنطن استقبل استقبالاً جيداً وقابل في اليوم التالي لوصوله الرئيس ترومان وقام بجولة شهد فيها معالم الولايات المتحدة ومدنها ومناظرها ومشاريع الري فيها وكذلك محطات توليد القوة الكهربائية وغير ذلك وفقاً لمنهاج أعدته الحكومة الأمريكية استغرق شهراً كاملاً[1].

ب. موقف الولايات المتحدة من حكومة الدفاع الوطني والحرب العراقية البريطانية:

1. قيام الأزمة بين العراق وبريطانيا :

برزت الأزمة بين العراق وبريطانيا نتيجة لرفض بعض السياسيين والعسكريين العراقيين قبول الرأي القائل بدعم السياسة البريطانية أبان الحرب دون قيد أو شرط وأكدوا بأن الفرصة مواتية أمام العراق للحصول على بعض المطالب وفي مقدمتها تسليح الجيش العراقي والنظر في أمر حل المشاكل القومية المعلقة وفي مقدمتها مشكلة فلسطين[2]. وقد عبّر عن وجهة النظر هذه رجال (الكتلة

---

(1) الحسني، المصدر السابق، ج6، ص 250 .

(2) المصدر نفسه، ج5، ص 220 .

العسكرية)[1] الذين قاموا بإسناد الحكم إلى رشيد عالي الكيلاني ومن بسانده في الحملة مسؤولية مناوئة السياسة البريطانية ويحملها على إجابة رغبة العراقيين في تسليح الجيش العراقي وتحقيق أماني الوطنية والقومية[2].

بعد استقالة وزارة نوري السعيد في 31 آذار 1940 كُلف رشيد عالي الكيلاني بتشكيل وزارة ائتلافية لديها القدرة على تحقيق الوحدة الوطنية[3]. فباشرت الوزارة أعمالها باتخاذها بعض التدابير فألغت حالة الطوارئ في البلاد وأطلقت سراح عدد من المحكومين، ومن جهة أخرى وفي الوقت نفسه أزداد الشعور المعادي لبريطانيا في العراق وظهر ميل لدى العناصر القومية نحو دول المحور بسبب موقفهم المتعاطف من قضية العرب في فلسطين، وبمرور الوقت وجد الكيلاني نفسه الناطق بلسان التيار المعادي لبريطانيا[4].

لم تكن السياسة التي اتبعتها حكومة الكيلاني منسجمة مع السياسة البريطانية مما دفع بريطانيا للبحث عن فرصة لتصعيد الموقف ضدها فطلبت منها تحديد موقفها من الدول المتحاربة في الحرب وأن تقطع علاقتها مع إيطاليا لأنها حليفة ألمانيا في الحرب، إلا أن مجلس الوزراء قرر التريث في الأمر[5]. مما دفع بريطانيا إلى التحرك لإسقاط حكومة الكيلاني فاتفقت مع الوصي ونوري السعيد الذي كان يشغل منصب وزير الخارجية على إسقاط الحكومة وفق خطة معينة تقتضي بأن

---

(1) الكتلة العسكرية تضم العقداء الشهداء الأربعة: صلاح الدين الصباغ، محمود سلمان، فهمي سعيد وكامل شبيب . أنظر: الجعفري، المصدر السابق، ص 93 .

(2) الحسني، المصدر السابق، ج5، ص 220 .

(3) الجعفري، المصدر السابق، ص 96 .

(4) المصدر نفسه، ص 96 .

(5) ناجي شوكت، سيرة وذكريات ثمانين عاماً 1894-1974، (بغداد، 1974)، ص ص 287-288 .

يقدم نوري السعيد وناجي شوكت استقالتيهما وأن يؤثرا على الوزراء الآخرين لزعزعة الوزارة وإسقاطها[1]. وبناءاً على الخطة التي رسمتها بريطانيا والتي كان مضمونها نشوب خلاف بين نوري السعيد وناجي شوكت قدّم نوري السعيد استقالته في 19 كانون الثاني عام 1941 وقدّم ناجي شوكت استقالته في 25 كانون الثاني 1941 فاضطر الكيلاني إلى قبول استقالتيهما[2]، إلا أن الكيلاني إزداد تماسكاً تجاه الضغوط التي تعرض لها من البلاط الملكي والسفارة البريطانية مما دفعه إلى تهديد بريطانيا بإثارة الشعب والجيش ضدها[3].

استطاع نوري السعيد باستقالته من الحكومة أن يهيئ الجو المناسب للوصي لكي يطلب من الكيلاني تقديم استقالته بدعوى افتقار وزارته للتضامن اللازم وحتى لا يحرج مع البريطانيين الذين طالبوه بإسقاط الوزارة.غير أن الكيلاني رفض الانصياع لهذا الأمر، وعدّه طلباً غير دستوري، إذ ليس من سلطات الملك بموجب أحكام القانون الأساسي إقالة الوزارة.وحاول الكيلاني تأكيد منهج وزارته السياسي مجدداً فأعلن تمسكه بالمبادئ التي سبق تأكيدها لبريطانيا وهكذا أصبح الموقف بريطانيا والوصي ونوري السعيد يصرون على إخراج الكيلاني من السلطة، والكيلاني من ناحيته يصر على البقاء في الحكم معتمداً على تأييد قيادة الجيش وجماهير الشعب له[4]. تجاه هذه الضغوط اضطر الكيلاني أن يطلب من الوصي حل مجلس النواب وإعادة انتخابه فهيأ إرادة ملكية بإجراء استفتاء للرأي

(1) الجعفري، المصدر السابق، ص 100 .

(2) الحسني، المصدر السابق، ج5، ص ص 182-183 .

(3) رجاء حسين حسني الخطاب، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي من 1921-1941، (بغداد، 1985)، ص 229 .

(4) وميض عمر نظمي وآخرون،التطور السياسي المعاصر في العراق(بغداد،لا.ت)، ص ص 221-212.

العام وحل مجلس النواب، فأدرك الوصي أن الكيلاني يسعى إلى إحكام سيطرته على مجلس النواب، فهرب إلى الديوانية واتصل بمتصرفي البصرة صالح جبر والموصل تحسين علي والناصرية يونس ضياء والعمارة ماجد مصطفى، كما اتصل بقائد قوات كركوك قاسم مقصود وطلب إليهم قطع علاقتهم بحكومة بغداد، مما اضطر الكيلاني إلى تقديم استقالته وبعث بها إلى الوصي[1].

وفي 31 كانون الثاني 1941 وافق الوصي على الاستقالة وكلّف طه الهاشمي بتشكيل وزارة جديدة[2].

كان الخطر الذي يهدد بريطانيا يكمن في قوة العقداء الأربعة، فبالرغم من إسقاط حكومة الكيلاني إلا أن الوصي فشل في إضعاف قوة العقداء الأربعة الذين يشكلون الكتلة التي جاءت بالكيلاني إلى السلطة، فأصبح الوصي وجهاً لوجه أمام كتلة العقداء الأربعة التي أصبحت قوة عسكرية يصعب قهرها والتغلب عليها لذلك راح يبحث عن وسائل جديدة للتغلب عليها[3]. وبتحريض من الوصي وبأوامر منه أصدرت رئاسة الأركان في 20 آذار 1941 أوامر بنقل العقيد كامل شبيب إلى الديوانية وصلاح الدين الصبّاغ إلى جلولاء، إلا أن الأمر لم يلق الأذن الصاغية من قبل العقداء الذين رفضوا تنفيذ الأوامر وأدركوا أنها مكيدة لهم من قبل الوصي لتفتيت قوتهم وإنهائهم[4].

وخلال تطورات الأحداث اتصل رشيد عالي الكيلاني ويونس السبعاوي بالعقداء الأربعة وأبلغوهم بأن محاولة نقلهم ليست إلا مكيدة من قبل الوصي

(1) الجعفري، المصدر السابق، ص ص 101-102 .

(2) طه الهاشمي،مذكرات طه الهاشمي،تقديم خلدون ساطع الحصري، ط1،ج1،(بيروت،1967)، ص 389.

(3) الجعفري، المصدر السابق، ص 102 .

(4) الهاشمي، المصدر السابق، ص ص 413-414 .

وياسين الهاشمي، فقرر العقداء التخلص من الهاشمي فعقدوا مساء الأول من نيسان عام 1941 اجتماعاً في معسكر الرشيد حضره رشيد عالي الكيلاني قرروا فيه إعلان حالة الطوارئ في المعسكرات، وإحداث انقلاب ضد حكومة الهاشمي، فأسرع الهاشمي بإخبار الوصي بنبأ الانقلاب وتقديم استقالته تحت التهديد[1]. ولما سمع الوصي بالأمر هرب إلى دار عمته الأميرة صالحة الواقعة في الرصافة متنكراً بلباس امرأة ثم لجأ إلى السفارة الأمريكية التي كانت قريبة من الدار، فدبرت أمر هروبه إلى قاعدة الحبانية ثم استقل طائرة حربية بريطانية نقلته إلى البصرة[2]. وعلى ما يبدو فان سبب لجوءه إلى السفارة الأمريكية كان لنصيحة وجهها له الدكتور هاري سندرسن طبيب العائلة المالكة الذي استدعي إلى دار الأميرة صالحة بسبب تعذر عبوره نهر دجلة مرة ثانية، وبذلك دبرت المفوضية الأمريكية في بغداد زورقاً بخارياً نقله إلى الدورة في جهة الرصافة[3]. ولما علمت رئاسة أركان الجيش بوجود الوصي في البصرة أبرقت إلى حامية البصرة بعدم تلقي الأوامر منه لأنه فقد صفة الوصاية[4].

2.تشكيل حكومة الدفاع الوطني وقيام الحرب العراقية -البريطانية :

قررت الكتلة العسكرية المتآلفة من العقداء الأربعة وبعد السيطرة الأمور واستقالة وزارة الهاشمي ، وهروب الوصي إلى البصرة ،إقامة حكومة عسكرية أطلق عليها (حكومة الدفاع الوطني) يكون رئيسها رشيد عالي الكيلاني وتكون

---

(1) عبد الرحيم الحديثي، "العراق في الحرب العالمية الثانية الحالة السياسية في العراق عام 1941"، مجلة الجامعة، الموصل، العدد2، السنة 12، آيار 1982، ص 61 .

(2) الجعفري، المصدر السابق، ص 103 .

(3) الحسني، المصدر السابق، ج5، ص 215 .

(4) الجعفري، المصدر السابق، ص 103 .

الكتلة قاعدة لدعمها "فتكونت هذه الحكومة في يوم الخميس الموافق 3 نيسان 1941"[1]. وفي اليوم نفسه عقدت اجتماعاً في وزارة الدفاع تقرر خلاله تقديم مذكرة إلى الحكومة البريطانية يتم التأكيد فيها على احترام نصوص المعاهدة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية فان ذلك يتعارض مع نصوص المعاهدة، وتقرر فضلاً عن ذلك ما يلي :

1. إرسال قوة إضافية إلى البصرة لتعزيز حاميتها وقمع أي حركة يثيرها عملاء بريطانيا.
2. اعتقال متصرف البصرة صالح جبر وجلبه إلى بغداد لأنه قطع الاتصال ببغداد.
3. ترك الحرية للوصي على أن لا يسمح له بالاتصال بالعشائر[2].

وفي تلك الظروف وصل إلى بغداد في 2 نيسان 1941 كينهان كورنواليس (Kinahan Cornwollis) لتسلم مهام عمله سفيراً جديداً للبلاد، وقد أشار في التقارير الأولى التي أرسلها إلى وزارة الخارجية البريطانية إلى أن رئيس الوزراء الجديد رشيد عالي الكيلاني اتصل بالسفارة عن طريق المستشار البريطاني في وزارة الداخلية العراقية طالباً اعتراف بريطانيا بحكومته، إلا أن بريطانيا كانت منزعجة من الانقلاب وعودة الكيلاني إلى الحكم رغم إظهاره الولاء لمعاهدة عام 1930 باعتبار أن ذلك لم يكن إلا ستاراً يخفي ورائه حقيقة تعامله مع ألمانيا لإشراكها في عمل عسكري إلى جانبه ضد بريطانيا[3].

---

(1) الحسني، المصدر السابق، ج5، ص 225 .

(2) الجعفري، المصدر السابق، ص 104 .

(3) عبد التواب أحمد سعيد وعبد الرحيم ذو النون، "العراق في تقارير السفير البريطاني كينهان كورنواليس 1941–1945"، مجلة آداب الرافدين، الموصل، العدد23، 1992، ص ص 322–323 .

نزلت في البصرة وخلال يومي 17،18 من شهر نيسان 1941 قوات بريطانية على أساس أنها ستمر بالعراق، إلا أنها قامت بحفر الخنادق وتدريب الجنود على استخدام الأسلحة الحديثة وغير ذلك مما له الدليل على إبقاء هذه القوات داخل الأراضي العراقية، كما تم تعزيز هذه القوات بقوات جديدة وصلت في يوم 30 نيسان عام 1941[1]،وبناءاً على القرار الذي اتخذه مجلس الوزراء في 28 نيسان 1941 فقد أرسلت قطعات عسكرية إلى جوار الحبانية كتدبير احتياطي لأي هجوم منتظر، وعندما نزلت القوات البريطانية الثانية رغم ممانعة الحكومة العراقية أرسل وكيل آمر القوة الآلية المقدم عبد القادر عباس إنذار إلى آمر المعسكر البريطاني في (سن الذبان) بجوار بحيرة الحبانية طلب فيه منع الطائرات البريطانية من التحليق في الجو فرد عليه بأنه يجب سحب القوات العراقية الموجودة بجوار الحبانية، وبعد مراسلات بين الطرفين فوجئت القوات العراقية بنار شديدة فتحها عليها سلاح الجو البريطاني المرابط في معسكر سن الذبان في الساعة الخامسة من صباح يوم الجمعة الموافق 12 أيار 1941 معلنةً بدء الحرب[2].

استطاعت القوات البريطانية السيطرة على الأمور بعد معارك عديدة مع القوات العراقية التي انسحبت إلى بغداد بعد احتلال الفلوجة في 19 مايس 1941، وزحفت القوات البريطانية إلى بغداد وحين وصلت مشارفها في 30 مايس[3] أدركت رئاسة أركان الجيش العراقي أن البلاد مقبلة على تحمل مصائب الاحتلال البريطاني عاجلاً أم آجلاً فطلبت من رئاسة مجلس الوزراء في 28 أيار 1941 موافقة

(1) الحسني، المصدر السابق، ج5، ص ص 253-257 .

(2) الحسني، المصدر السابق، ج5، ص 258 .

(3) الجعفري، المصدر السابق، ص 113 .

الكيلاني على تكوين لجنة بأسم (لجنة الأمن الداخلي في العاصمة ضد الطوارئ)[1]، ورأت اللجنة أن تفاتح الشعب العراقي بحقيقة الأمر بخسرانه الحرب ضد بريطانيا وبضرورة عقد هدنة تعيد الأمن خصوصاً بعد هروب الشريف شرف ورشيد عالي الكيلاني ووكيل رئيس أركان الجيش العراقي الفريق محمد أمين زكي والعقداء الأربعة إلى إيران[2].

وبذلك انتهت الحرب العراقية-البريطانية التي كان سببها المباشر تضارب الأماني الوطنية القومية بمصالح البريطانيين الاستعمارية خلال الحرب العالمية الثانية[3]. حيث عاد الوصي عبد الآله في 25 أيار 1941 إلى بغداد ومعه نوري السعيد وعلي جودت الأيوبي وداؤد الحيدري ودخلوا قصر الزهور واستقبلوا استقبالاً رسمياً[4].

3. موقف الولايات المتحدة من حكومة الدفاع الوطني والحرب العراقية-البريطانية :

أبدت الولايات المتحدة أثناء الحرب العالمية الثانية نشاطاً ملحوظاً في مجال السياسة الدولية بعد أن كانت قبل الحرب تميل إلى سياسة العزلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وقد ظهر موقفها الأول واضحاً بالنسبة للحرب العراقية-البريطانية، حيث نشطت في تقديم الدعم السياسي لبريطانيا لأنها كانت

---

(1) وهي لجنة تألفت في 28 آيار 1941 كانت مهمتها سلامة الأهلين وممتلكاتهم وتنظيم حياتهم خلال الطوارئ في حالة الانسحاب من بغداد، وكانت مؤلفة من السيد أرشد العمري أمين العاصمة رئيساً وعضوية كل من حسام الدين جمعة مدير الشرطة العام وخالد الزهاوي متصرف لواء بغداد والعميد الركن حميد صفوت . أنظر: الحسني، المصدر السابق، ج5، ص ص 281-285 .

(2) المصدر نفسه، ج5، ص ص 285-286 .

(3) محمود الدرة، الحرب العراقية-البريطانية 1941، ط1، (بيروت، 1969)، ص 45 .

(4) الجعفري، المصدر السابق، ص 114 .

على يقين بأن أمنها سيكون مهدداً بالخطر إذا تعرضت بريطانيا للخطر العسكري، كما أتخذت الولايات المتحدة موقفاً عدائياً تجاه أماني العراقيين الوطنية بضرب ثورة رشيد عالي الكيلاني بالتنسيق مع بريطانيا[1].

وعلى ما يبدو فان موقف الولايات المتحدة المؤيد لبريطانيا والمضاد للثورة كان الغرض منه تعزيز مواقفها في العراق، ودعم نفوذها السياسي والاقتصادي في إطار سياسة عامة ارتبطت بمصالحها[2]. ففي بداية الأزمة العراقية-البريطانية بادرت الولايات المتحدة إلى اتخاذ موقف عدم التدخل وظهر ذلك واضحاً من خلال التعليمات التي أرسلت من قبل وزارة الخارجية الأمريكية وعلى لسان وزير خارجيتها كورديل هل (Gordell Hall) إلى الوزير المفوض الأمريكي في بغداد والتي تقضي بالتريث وعدم التدخل في شؤون العراق الداخلية، وأكدت على أن فشل بريطانيا في الحرب سيعرض أمن العراق وأمن أقطار (الشرق الأوسط) إلى الخطر[3].

كما أبرقت حكومة الولايات المتحدة إلى وزيرها المفوض في العراق بول نابنشو في 30 كانون الأول 1940 تطلب منه توضيح موقف الولايات المتحدة من الأزمة ورغبة أمريكا في أن تكون العلاقات العراقية-البريطانية منسجمة وتسودها روح التعاون للوقوف بوجه الأخطار القادمة لا سيما وأن العالم يشهد حرباً كبيرة[4].

---

(1) Thomas A. Bryson , American Diplomatic Relation with the middle East 1784-1975 , (N. P. , 1979) , P. 130 .

(2) سامي، المصدر السابق، ص 158 .

(3) المبارك، المصدر السابق، ص ص 159-160 .

(4) U.S.N.A. , Department of State , Washington , American Minister Resident and General , Baghdad , Iraq , December 30 , 1940 , Film 33 , P. 273 .

وانطلاقاً من موقف الولايات المتحدة المساند لبريطانيا فقد أبرقت وزارة الخارجية الأمريكية إلى الوزير المفوض العراقي في أنقرة عن موقف العراق من دول المحور ومن ألمانيا وأن العراق بدأ يعيد علاقته مع ألمانيا، الأمر الذي يهدد العلاقات العراقية-البريطانية ولا ينسجم مع تطلعات الولايات المتحدة والتي ترغب بأن تكون العلاقات العراقية-البريطانية منسجمة، وعلّق الوزير العراقي على هذه التصريحات الأمريكية بأن العراق ملتزم بمعاهدة التحالف مع بريطانيا وان العلاقات بين الدولتين تمتاز بالثقة المتبادلة ويبين هذا التصريح الأمريكي رغبة أمريكا في أن تكون العلاقات العراقية-البريطانية منسجمة حتى تتمكن أمريكا من تثبيت وجودها في المنطقة[1].

وقفت بريطانيا ضد حكومة الكيلاني الجديدة وقررت إسقاطها، ووقفت الولايات المتحدة إلى جانب بريطانيا بعد أن شعرت أن ميزان القوى في المنطقة لم يعد في صالح بريطانيا، فكانت إيطاليا قد دخلت الحرب إلى جانب ألمانيا في حزيران عام 1940 الأمر الذي أدى إلى زيادة الأخطار المحدقة بحقول النفط العربية، ثم جاء استسلام فرنسا للألمان في حزيران 1940 ليزيد قلق الأمريكان، حيث وقعت سوريا ولبنان تحت سيطرة حكومة فيشي الإيطالية الموالية للألمان وبدأ الوكلاء السياسيون الألمان بالظهور في سوريا وقامت بعثات عسكرية بدراسة دقيقة للحدود بين العراق وسوريا عند منطقة ألبو كمال[2].

ان كل ذلك دفع الأمريكيين إلى إبداء اهتمام أكثر بالمنطقة والإسراع في تقديم العون لبريطانيا لمنع وقوع حقول النفط بيد معادية عملية كانت أم خارجية وعلى

---

(1) د. ك. و.، وزارة الخارجية، مديرية الأمور الغربية، الديوان الملكي، 311 782 / ، و14، ص 19 .

(2) عبد الجبار ناجي الياسر ونوري عبد الحميد العاني، ثورة العراق التحررية سنة 1941 في برقيات صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية، (بغداد، 1998)، ص 5 .

هذا الأساس بدأت التقارير الأمريكية تتحدث عن اندفاع سوفيتي أو ألماني مفاجئ جنوب العراق، وبدأ الوزير المفوض الأمريكي في بغداد نابنشو يبعث تقاريره عن الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العراق معززاً هذه التقارير بخرائط تفصيلية عن طرق المواصلات البرية وخاصةً السكك الحديد وعن مناخ العراق وطبيعته الجغرافية[1].

أسهمت هذه التقارير، ذات الطابع التحذيري، إلى حد بعيد في صياغة الموقف الأمريكي من ثورة مايس في ضوء ما تضمنته من معلومات عن محاولات لإعادة العلاقات الدبلوماسية بين العراق وألمانيا، وقد وجدت الحكومة الأمريكية في موقف الكيلاني المناوئ لبريطانيا والمساند لألمانيا تهديداً آخر لمصالحها في المنطقة يوازي في خطورته وقوع سوريا تحت سيطرة حكومة فيشي مما سيؤدي إلى زيادة نفوذ المحور في العراق والذي يهدد المصالح الأمريكية في نفط العراق[2].

جاء أول رد فعل لوزارة الخارجية الأمريكية في 3 كانون الأول 1940 عندما أبرق هل إلى نابنشو طالباً منه مقابلة الكيلاني ووزير خارجيته نوري السعيد وإبلاغهما أن الحكومة الأمريكية قد تبنت كسياسة أساسية وثابتة لها دعم بريطانيا في الصراع العالمي الدائر بكل الوسائل الممكنة عدا الحرب[3]. قابل نابنشو رشيد عالي الكيلاني في 5 كانون الأول 1940 ونقل إليه ما ورد في برقية هل، وقد رد الكيلاني بأن الحكومة العراقية ما تزال كما كانت في السابق حريصة كل الحرص

---

(1) المصدر نفسه، ص 6 .

(2) مراد، تطور السياسة، ص 49 .

(3) مراد، تطور السياسة، ص 49 .

على تنفيذ معاهدة التحالف المعقودة بين العراق وبريطانيا في 30 حزيران عام 1930 نصاً وروحاً[1].

إن الضغوط التي تعرض لها الكيلاني وهروب الوصي إلى الديوانية قد اضطرته إلى تقديم استقالته، فتألفت وزارة جديدة برئاسة طه الهاشمي، فأرسل الرئيس الأمريكي روزفلت في 11 شباط 1941 وليم دونغان من أجل حث حكومة الهاشمي على التعاون مع بريطانيا حيث اجتمع أول الأمر بالسفير البريطاني في بغداد ثم قابل الوصي عبد الآله ثم رئيس الوزراء طه الهاشمي ثم توفيق السويدي وزير الخارجية العراقي وابلغهم أن واشنطن تريد لبريطانيا كسب الحرب[2].

وقعت الحرب في مطلع نيسان 1941 وهرب الوصي عبد الآله كما أشرنا آنفاً إلى البصرة، وألف الكيلاني حكومته الجديدة والتي أطلق عليها حكومة الدفاع الوطني فنصحت الحكومة الأمريكية وزيرها المفوض في بغداد نابنشو بتنسيق مواقفه مع السفير البريطاني وعدم إظهار معارضته لحكومة الكيلاني في الوقت نفسه وعدم الإعلان باعترافه بحكومة الكيلاني[3]. ثم أرسلت السفارة البريطانية في بغداد مذكرة إلى الحكومة الأمريكية في 3 نيسان 1941 طالبةً منها عدم اعتراف الحكومة الأمريكية بالحكومة العراقية، أي حكومة الدفاع الوطني، على أساس أن هذه الحكومة غير شرعية لأنها قامت نتيجة انقلاب عسكري[4]. فعملت الحكومة

(1) المصدر نفسه، ص 50 .

(2) الياسري، المصدر السابق، ص 7 .

(3) كوثر عباس عبد تطور العلاقات العراقية-الأمريكية للفترة 1945-1958، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية 1982، ص 67 .

(4) عبد الجبار ناجي، "موقف الولايات المتحدة الأمريكية من حركة مايس اعتماداً على برقيات نابنشو إلى وزير الخارجية الأمريكي"، مجلة آفاق عربية، بغداد، العدد9، 1980، ص 43 .

الأمريكية على عدم الاعتراف بحكومة الكيلاني وماطلت في ذلك كما أنها تجاهلت دعوة وزارة الخارجية حول استقبال المهنئين من رؤساء البعثات الدبلوماسية حيث لم يحضر السفير الأمريكي وسفراء كل من تركيا وإيران ومصر وفرنسا لتهنئة حكومة الكيلاني[1].

في ليلة 30 نيسان وعندما وحدات المدفعية العراقية تمر بقرب مبنى المفوضية الأمريكية أرسل السفير الأمريكي إلى ضابط مخابرات بريطاني يبلغه بتحرك القوات العراقية وقام الضابط بدوره بإبلاغ السفارة والقاعدة الجوية البريطانية في الحبانية،حيث كان هذا أول إشعار أرسله نابنشو إلى البريطانيين كان له الأثر الكبير في سرعة تحرك الجيش البريطاني لتطويق تلك التحركات[2]. ولم يقف الدعم الأمريكي عند هذا الحد بل حتى ان الجامعة الأمريكية في بيروت أنذرت الطلبة العراقيين الدارسين فيها بوجوب ترك الجامعة خلال أربعة وعشرين ساعة ولم يتوقف هذا الأجراء إلا بعد تهديد الحكومة العراقية باعتقال جميع الرعايا الأمريكيين في العراق بما فيهم من الدبلوماسيين[3].

لقد كشفت بعض التقارير الأمريكية أن هنالك أسباب كثيرة كانت وراء اندفاع الولايات المتحدة للوقوف مع بريطانيا وإفشال خطة الجيش العراقي منها التهديدات المتكررة التي أرسلها قادة الثورة إلى المفوض الأمريكي وذلك بقصف المفوضية بالقنابل بسبب إيواء اللاجئين البريطانيين وإلقاء القبض على الوزير المفوض الأمريكي نفسه وموظفي المفوضية وطردهم خارج العراق لعدم اعترافهم

(1) المصدر نفسه، ص 44.

(2) مراد، تطور السياسة، ص 59.

(3) عبد، المصدر السابق، ص 69.

بحكومة الكيلاني على الرغم من قيام المفوض الأمريكي باتصالات غير رسمية مع وزير الخارجية العراقي[1].

وخلاصة القول أن الولايات المتحدة قامت بدور فاعل في التصدي لثورة مايس بعد أن توضحت أهدافها الوطنية والقومية ومن ثم إسهامها في إسقاطها ومساندة بريطانيا بصورة فعالة في ذلك وان أسباب هذا الموقف السياسي الأمريكي وعلى الأكثر هو التأييد البريطاني وكنتيجة طبيعية أيضاً سياسة ألمانيا النازية ولاعتبارات اقتصادية وخاصة فيما يتعلق منها بالحفاظ على مصالحها النفطية وان كانت هي في الواقع لا ترغب في إثارة أية خلافات علنية مع العراق[2].

على العموم ان السياسة الأمريكية تجاه ثورة مايس كانت موجهة بالأساس لتقوية مصالحها الاستعمارية في العراق، فوجدت في ثورة مايس المنفذ لذلك لا سيما وأن بريطانيا كانت صاحبة النفوذ الأقوى في العراق، حيث قامت بتقوية نفوذها من خلال إسنادها لبريطانيا وهذا ما ظهر واضحاً خلال الأحداث اللاحقة، حيث ظهرت المنافسة بين الطرفين وفي مجالات شتى.

ج. النشاط التعليمي والثقافي للولايات المتحدة في العراق :

كان للتعليم ونشره الأهمية القصوى عند الملك فيصل الأول (1921-1933) حيث رأى في قاعدة انطلاق في بعث الأمة وتكوين دولة عصرية، حيث بلغت رعايته للعلم وتقديره لرسالة العلم درجة عالية، فقد قام بزيارة المدرسة المأمونية في

(1) المبارك، المصدر السابق، ص 162 .

(2) Bryson , Op. Cit. P.P. 129-130 .

بغداد وألقى في إحدى صفوفها درساً ثم سجّل اسمه في سجل المدرسة معلماً ومرشداً[1].

وفي سياق اهتمام الملك آنذاك بالتعليم أوعز إلى المربي القومي العربي ساطع الحصري بتنظيم وتأسيس المدارس والمعاهد ووضع مناهجها وبتأسيس دور المعلمين وإيفاد البعثات إلى الخارج، وتم إرسال أول بعثة إلى الجامعة الأمريكية عام 1922، وفي عام 1929 صدر قانون المعارف العام الذي حدد واجبات الوزارة في تأسيس المدارس وفي مراقبتها وفي تشجيع الحركات العلمية والأدبية وتشجيع الأعمال الكشفية والرياضية وشجعت الحكومة مراكز محو الأمية للكبار، كما فتحت المدارس الخصوصية المنح المالية، آخذةً بنظر الاعتبار مستوى المدارس وعدد المعلمين والمستوى العلمي[2].

وتأكيداً لأهمية التعليم فقد قام الملك فيصل الأول خلال الخطاب الذي ألقاه في افتتاح مجلس النوّاب في تشرين الأول عام 1931 بالتأكيد على أهمية التعليم وضرورة الاهتمام به، حيث أكد على دعوة جماعة من أشهر المتخصصين في أمور التربية والتعليم لفحص حالة المعارف في هذه البلاد من جميع جهاتها وتقديم اقتراحات فيما يتعلق بإصلاح التشكيلات العلمية ومناهج التدريس،وأكد أن هذه الدعوة ستتم في القريب العاجل[3].إلا أنه رغم اهتمام الملك وتشجيعه للعلم فان التعليم لم يكن بالمستوى المطلوب آنذاك بسبب جهل الناس بأهمية التعليم وعدم توفر الكوادر الوطنية القادرة على خلق مجتمع واعي ومثقف لاسيما وأن المثقفون كانوا يمثلون فئة قليلة جداً إضافة إلى تردي الأوضاع الاقتصادية آنذاك.

---

(1) خليل كنة، العراق أمسه وغده، ط1، (بيروت، 1966)، ص ص 21-22 .

(2) المصدر نفسه، ص 22 .

(3) الحسني، المصدر السابق، ج3، ص ص 168-169 .

نتيجة لازدياد التذمر من سياسة التعليم التي كانت تسير عليها وزارة المعارف ولقرب دخول العراق عصبة الأمم كدولة مستقلة وظهور الرغبة في إعادة النظر في مجمل أوضاع البلاد فقد ظهرت محاولة لاستقدام عدد من الخبراء الأجانب واستشارتهم في مجال التعليم[1]. وهكذا تألفت في وزارة المعارف لجنة للبحث في قضية لجنة الخبراء وأسهم في هذه اللجنة ساطع الحصري مدير المعارف العام ودعا إلى الاستفادة من خبرة الحكومة في هذا

المجال إلا أن المسؤولين في وزارة المعارف قرروا السير في اتجاه آخر هو دعوة لجنة أمريكية[2]. حيث كان لعدد من خريجي الجامعة الأمريكية دور كبير ومهم في غلبة هذا الرأي ومنهم حسن الجواد ويوسف زينل وداؤد قصير المدرسين في المدارس القانونية ومتي عقراوي خريج جامعة كولومبيا مدير دار المعلمين والتفافهم حول الدكتور سامي شوكت مدير المعارف العام الذي باشر وظيفته في 15 تشرين الأول 1931 ومحاولتهم القضاء على الآثار التي خلفها ساطع الحصري وتوجيه المعارف على ضوء الخبرات التعليمية الأمريكية[3].

1. لجنة مونرو وتأثيرها على التعليم في العراق :

بعث متي عقراوي في 29 كانون الثاني 1931 رسالة شخصية إلى البروفيسور بول مونرو (Poul Monroe) مدير معهد التربية الدولي بجامعة كولومبيا في مدينة نيويورك أشار فيها إلى أن البريطانيين اتخذوا في هذه الفترة مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للعراق وان الحكومة ناقشت المعاهدة الجديدة مع بريطانيا وبموجبها سيدخل العراق عصبة الأمم وينال استقلاله وان من أهم القضايا التي

(1) أحمد، تطور التعليم، ص 309 .

(2) ساطع الحصري، مذكراتي في العراق 1927-1941، ط1، ج2 (بيروت، 1968)، ص ص 177-178 .

(3) المصدر نفسه، ص ص 87-264 .

تشغل بال مجلس الوزراء هي قضية الاصلاح التعليمي وقد استشار مجلس الوزراء عدد من العاملين في الحقل التعليمي حول القيام بالإصلاحات التعليمية وتحديد الاتجاه الذي سوف تتخذه مسيرة التربية في هذا القطر، ولما كنا تعرف أنك مهتم بـ (الشرق الأدنى) وبخاصة في مجال التطورات التربوية فان مجلس الوزراء وبتوجيه من الملك نفسه التي تشغل المسالك التعليمية مكاناً مهماً في تفكيره واهتمامه قبل الفكرة من حيث المبدأ وأنا أسالك فيما إذا كنت مستعداً لترأس لجنة على أن يترك لك اختيار أعضائها وحبذا لو تكون في حدود 3-5 أشخاص[1].

وافق بول مونرو على هذا الاقتراح وقدمت رسالة متي عقراوي إلى وزارة المعارف مع موافقة بول مونرو وبعث إلى وزارة المعارف أيضاً كتاباً يخبره بوصول اللجنة إلى العراق في أوائل شباط 1932 على أن تجري دراستها من خلال شهري شباط وآذار وتقدم تقريرها في شهر نيسان 1932. ووصلت اللجنة بغداد في 6 شباط 1932 وكانت مؤلفة من:

1. بول مونرو مدير معهد التربية الأممي بجامعة كولومبيا.
2. وليم شاندلو باكلي (Wilaim Chandlac Bagly) عضواً.
3. أودجار ولاس نايت (Edgar Waliace Knight) عضواً.

وكان جميعهم من مشاهير رجال التربية في الولايات المتحدة الأمريكية وتولت سكرتارية اللجنة جانيت مونرو. وجاء مع اللجنة الدكتور فاضل الجمالي[2] الحاصل على شهادة الدكتوراه من جامعة كولومبيا والذي أصبح المرافق الرسمي للجنة[1].

---

(1) أحمد، تطور التعليم، ص ص 311-312 .

(2) ولد في الكاظمية عام 1903، كان ضمن البعثة الأولى التي أرسلت للدراسة في الجامعة الأمريكية في بيروت عام 1921 - وفي عام 1929 أرسلته وزارة المعارف للحصول على شهادة الدكتوراه من

بدأت اللجنة عملها بعد دخولها بغداد مباشرة وذلك بأن زارت عدداً من المدارس في بغداد وضواحيها ولم تقتصر في زيارتها على المدارس الرسمية فحسب بل زارت المدارس الأهلية والأجنبية وبعض الكتاتيب. كما قامت بجولة شملت البصرة وبعض الألوية الجنوبية تفقدت خلالها المدارس هناك وقد اجتمعت اللجنة بعدد من المسؤولين عن شؤون المعارف ووضعت بعد ذلك تقريراً مفصلاً ضمنته ملاحظاتها واقتراحاتها وقد سمي التقرير حين نشر من قبل الحكومة العراقية عام 1932 بـ (تقرير لجنة الكشف التهذيبي) (Report on The Educational Inquiry Commission)[2]. وتضمن التقرير الذي نشرته اللجنة تسعة فصول احتوى الفصل الأول على مجمل الانطباعات والتوصيات التي توصلت إليها اللجنة. وقد كتب هذا الفصل رئيس اللجنة البروفيسور بول مونرو وأعقبه فصل آخر يتناول خصائص نظام التعليم القائم في العراق في ذلك الوقت، أما بقية الفصول فقد عكست رأي اللجنة في طبيعة وأسباب وحلول بعض المشكلات التربوية الدينية في العراق[3].

لاحظت اللجنة أن النظام التعليمي في العراق متأثر إلى حد كبير بالنظام التعليمي العثماني الذي كان متأثراً بدوره بنظام التعليم الفرنسي وأن من أهم سمات نظام التعليم في العراق هي صرامة النظام المركزي في إدارة شؤون التعليم

جامعة كولومبيا، عاد عام 1932 ثم عين في العام نفسه مرشداً عاماً للتعليم وفي أيلول 1935 عين مفتشاً في وزارة المعارف وأصبح رئيساً للوزراء للمرة الأولى بين 17 أيلول 1953 – 27 شباط 1954 وفي المرة الثانية بين آذار 1954 – 29 نيسان 1954 . أنظر: أحمد تطور التعليم، ص 313 .

(1) الحصري، المصدر السابق، ص 165 .

(2) أحمد، تطور التعليم، ص 313 .

(3) المصدر نفسه، ص 313 .

كما أشارت اللجنة بأن الهدف الأكبر من التعليم هو إعطاء الشعب وسائل للعيش أفضل مما لديه ونمطاً في الحياة أكثر صلاحاً وتحقيق هذا الهدف الكبير من شأنه أن يضع الأسس الضامنة لمجتمع متقدم مزدهر[1].

كما وجهت اللجنة جهودها نحو مشكلة رئيسية وهي كيفية الجمع بين السلطة المركزية الضرورية والاشتراك المحلي المرغوب فيه، لذلك عرضت جملة اقتراحات منها تأسيس مجلس تربوي استشاري مهمته تقديم المشورة الفنية إلى وزير المعارف، وبهذا الإجراء يمكن ضمان وتنفيذ الإستراتيجية التربوية المرسومة بحيث لا يطرأ عليها تغيير لمجرد تبديل الوزير بحيث يمكن للوزير أن يحتفظ بصفته السياسية. أما الاقتراح الثاني يدور حول تأسيس إدارة للبحوث التربوية في وزارة المعارف تقوم بأبحاث تتعلق بكيفية محتوى المناهج والكتب في ضوء حاجات القطر وقدرات الطلبة[2].

وأكدت اللجنة على ضرورة إعداد المعلم وتدريبه خلال الخدمة وذلك بوسائل عديدة منها تنظيم دورات صيفية وإشغال أوقات فراغ المعلمين في العطل بالسفرات والزيارات وإعداد المحاضرات والعمل على تنمية الروح المهنية والحالة المعنوية بين المعلمين باستمرار وتجديد النشاط وذلك عن طريق ملاحظة الجيد منهم ومكافئته[3].

كما قدمت اللجنة مقترحات عدة لرفع مستوى التعليم الابتدائي وحل مشاكله ومن ذلك :

---

(1) الحكومة العراقية، تقرير لجنة الكشف التهذيبي، محرر التقرير مدير لجنة الكشف بول مونرو، (بغداد، 1932)، ص ص 6-8 .

(2) تقرير لجنة الكشف، ص 9 .

(3) المصدر نفسه، ص 20 .

1. تحسين أوضاع المعلمين وتطوير أعدادهم العلمي والمهني.
2. معالجة مشكلة الرسوب.
3. إيجاد نوع من المدارس يسمى بمدارس التعلم بالعمل (Learning Doing) وذلك لمعالجة مشكلة المنهج المتشابه في كل المدارس العراقية.
4. أوصت اللجنة بوجوب الاهتمام بالعلوم والجغرافية وعلم الصحة والألعاب والإقلال من عدد دروس اللغة العربية وجعل اللغة الانكليزية موضوعاً اختيارياً[1].

أما بالنسبة للتعليم المتوسط والثانوي فقد لاحظت اللجنة فيما يتعلق بهذا الضرب من التعليم أن الدافع الذي الذي يحدد الطلبة بالدراسة هو الحصول على وظيفة حكومية. ورأت اللجنة وجوب إصلاح وتطوير المناهج ومقاومة عملية الاستظهار وتنمية الطرق التربوية الحديثة في المدارس الثانوية، ومن اقتراحات اللجنة في هذا المجال :

1. العمل على التقليل من المواد الإجبارية في المنهج وزيادة المواد الاختيارية وإدخال الفروع المهنية في المنهج الثانوي والاهتمام بجوانب الإنسان العامة كتحسين الحياة الاقتصادية والصحية والعائلية.
2. تزويد المدارس بمكتبات ومختبرات ووسائل تعليمية مختلفة.
3. ينبغي زيادة الاهتمام بالتكوين الاجتماعي للتلاميذ وذلك بالتركيز على الأعمال الاجتماعية والتشجيع على تأسيس نوادٍ رياضية وصحية وأدبية وتمثيلية ونوادي (أعرف العراق).

---

(1) المصدر نفسه، ص 23 .

4. الاهتمام بإعداد المدرسين علمياً ومهنياً ومنحهم فرص التدريب أثناء الخدمة[1].

أما بالنسبة للكتاتيب فقد اقترحت اللجنة على وزارة المعارف فتح دورة في دار المعلمين (للملالي) يطلعون فيها على أسس التعليم وأساليبه الحديثة[2].

ختمت اللجنة تقريرها بالتأكيد على أهمية تنويع التعليم في العراق، إذ عدت التربية وسيلة من الوسائل الناجحة في تحقيق الاستقرار داخل المجتمع وقالت : (من الضروري تدريب الكثير من الشبان إن لم نقل القسم الأكبر منهم لأجل القيادة ليس في الحكومة والتوظيف بل في الصناعة والزراعة وإنتاج الثروة التي يرتكز عليها المجتمع الحديث، وان هذه في الحقيقة هي أصعب مهمة للتربية القومية لا سيما في مرحلة التعليم الثانوي)[3].

كما أكد أعضاء اللجنة في تقريرهم على ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لتعليم الشعب تعليماً أولياً وابتدائياً وحذروهم من التركيز على التعليم الثانوي والعالي لأن هذا يؤدي بنظرهم إلى تنامي طبقة متعلمة لا تتمكن من إيجاد معيشة لها ولذلك فهي تلجأ إلى إحداث المشاكل والقلاقل في البلاد. ومما يلحظ في هذا الرأي سيادة النزعة الاستعمارية التي تحول دون تطوير التعليم العالي والاكتفاء بإرسال بعض الطلبة الذين ينتمون إلى الطبقات الثرية للدراسة في معاهد وجامعات الغرب ومنها الولايات المتحدة[4].

---

(1) تقرير لجنة الكشف، ص ص 38-42 .

(2) المصدر نفسه، ص ص 53-54 .

(3) المصدر نفسه، ص 145 .

(4) أحمد، تطور التعليم الوطني، ص 320 .

إن التطور الحاصل في العلاقات العراقية-الأمريكية خلال سنوات الحرب العالمية الثانية لم يقتصر على المصالح النفطية والمصالح الاقتصادية والتمثيل الدبلوماسي فقط، بل كان للمجال التعليمي الثقافي حصة من هذا التطور. وقد تنوعت المصالح التعليمية والثقافية بتنوع حاجة الولايات المتحدة نفسها لما تراه مناسباً للتغلغل في شؤون العراق الداخلية، فستجد مثلاً موقف الولايات المتحدة من تشريعات التعليم الوطنية التي تقدمت بها حكومة رشيد عالي الكيلاني، وكذلك البعثات العلمية العراقية إلى الولايات المتحدة ومناهج التبادل الثقافي.

2. موقف الولايات المتحدة من تشريعات التعليم الوطنية عام 1940 :

عندما أعدت وزارة المعارف العراقية منذ عام 1930 مشروع قانون لإخضاع المدارس الأجنبية لإشراف الوزارة وانهاء صيغتها الأجنبية وأرادت تقديمه لمجلس النواب لإقراره، بدأت التحركات الأمريكية في مواجهة مشروع القانون الوطني للمعارف بالعراق باجتماع عقده الأب أدموند والش (Edmund Walsh) نائب رئيس جامعة جورج تاون والمسؤولون عن إدارة شؤون (الشرق الأدنى) بوزارة الخارجية الأمريكية في أواخر عام 1939 للبحث في كيفية حماية المدارس الأمريكية من أن تخضع للقانون العراقي[1]. لذلك اندفع الوزير المفوض في بغداد بالتركيز على عدم تطبيق القانون الجديد على المدارس الأمريكية، وكان تركيز المفوض الأمريكي في بغداد يقوم على أن نصوصاً عديدة من مشروع القانون المقترح تضر كثيراً بالمؤسسات التعليمية الأمريكية في العراق ومخالفة بصفة خاصة لإعلام

(1) رافت غنيمي الشيخ، "الولايات المتحدة الأمريكية واتجاهات التعليم الوطني في العراق دراسة لرد الفعل الأمريكي نحو تشريعات التعليم الوطنية بالعراق عام 1940"؛ بحوث الندوة العالمية الثالثة لمركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، الكتاب الثاني، (بغداد، 1979)، ص ص 278-279 .

انضمام العراق لعصبة الأمم في 30 آذار 1932. وفي 14 نيسان 1940 أبلغ وزير الخارجية العراقي المفوض الأمريكي في بغداد بأن مشروع قانون التعليم قد أجازه مجلس النواب وإن كان لن يرسل إلى مجلس الأعيان في دورة انعقاده الحالية، وسوف يعلق إلى الدولة القادمة في الخريف ومن ثم فانه يمكن استمرار المناقشات للوصول إلى حل يرضي المدارس الأجنبية المتخصصة[1].

لذلك استدعي الوزير المفوض الأمريكي إلى وزارة الخارجية العراقية في آذار 1940، حيث أبلغه الوزير العراقي بأن مجلس الأعيان قد أجاز مشروع قانون التعليم، وهنا طلب الوزير المفوض تأجيل تصديق الوصل عليه فلما صادق الوصل عليه طلب رئيس الوزراء العراقي تأجيل نشره بالجريدة الرسمية حتى لا يصبح نافذ المفعول من تاريخ نشره، ولأجل إتاحة الفرصة لمزيد من المناقشات، قرر الوزير المفوض الأمريكي في بغداد عقد اجتماع لمديري المدارس الأمريكية في العراق لكي يعرضوا وجهة نظرهم واعتراضهم على قانون التعليم الجديد ومن ثم الالتقاء بوزارة الخارجية العراقية لمناقشة اعتراضاتهم مع المسؤولين العراقيين بوزارة المعارف[2]. وبالفعل تم الاجتماع في 10 تموز 1940 بمكتب يوسف الكيلاني مدير الشؤون الغربية لوزارة الخارجية بين كل من الدكتور فاضل الجمالي المدير العام للتربية والتعليم ممثلاً لوزارة المعارف من ناحية وكل من فان أيسس والدكتور ستودات (Studat) والأب سارجنت (Sergeant) وهاكن (Hakken) ممثلين للمدارس الأمريكية في العراق وبحضور صديق شنشل والمستشار القانوني لوزارة الخارجية، وخلال الاجتماع أوضح السيد فاضل الجمالي إن

(1) المصدر نفسه، ص 280 .

(2) U.S.N.A. , No. 890 , G 42 , The Minister Resident In Iraq (Knabenshue) to the Secretary of State , Baghdad , May 16 , 1940 .

الهدف من القانون ليس محاربة المدارس الأمريكية وليس ضد أي من الحاضرين شخصياً وإنما الهدف هو حماية التعليم الوطني العام وان وزارة المعارف مستعدة للتعاون مع المؤسسات الأمريكية التي تثبت حسن نواياها نحو العراق بصفة عامة ونحو التعليم بصفة خاصة[1].

واستمرت المناقشات بين الطرفين، فعندما سأل الأب سارجنت إن كان ممكناً أن يقوم الآباء الأمريكيون بدراسة اللغة العربية ثم تدريس هذه المواد الإنسانية اجاب الدكتور الجمالي بأن روح القانون كما يفهمها تقول بأن أبناء اللغة أنفسهم هم أقدر على تدريس المواد الإنسانية واللغة العربية. واختتمت المناقشات بما نصّ عليه القانون من منع العراقيين من الحاق أبنائهم بالمدارس المدارس الأجنبية فذكر الجمالي بأنه مع تقدير الحكومة العراقية بعض الأمريكيين الذين خدموا التعليم لمدارسهم في العراق فان الهدف من نص القانون هو حماية الثقافة الوطنية، على أن يعهد بها العراقيين يتقدمون بطلب السماح لهم من أجل فتح هذه المدارس بأسمائهم كمدارس خاصة وأن توافق وزارة المعارف على قبول منح ومساعدات يمكن أن تقدم لهم من أمريكا عن طريق المدارس الأمريكية[2].

وعلى ما يبدو فقد جابه القرار العراقي بعد تصديق الوصي عليه في 17 آب 1940 معارضة أمريكية، لذلك طلبت وزارة الخارجية الأمريكية من وزيرها المفوض في بغداد ترحيل الرعايا الأمريكان في العراق، وبالفعل تم ترحيل جميع

(1) الشيخ، المصدر السابق، ص 282 .

(2) المصدر نفسه، ص 283 .

النساء والأطفال الأمريكيين في 29 نيسان 1941 فيما عدا من رفض منهم باختياره عدم الرحيل[1].

يرى بعض المؤرخين أن العداء الوطني في العراق لكل ما هو غربي خاصةً لبريطانيا لم ينسحب على الأمريكيين آنذاك، نظراً لأنهم اهتموا بالأمور التعليمية والاقتصادية والدولية ولم تكن للولايات المتحدة أهداف سياسية واضحة بعد في منطقة (الشرق الأوسط) نظراً لأن تلك المنطقة كانت منطقة نفوذ بريطانية وكانت الولايات المتحدة ترغب في أن تكون على علم بكل ما يحدث دون الانغماس بأية مشكلة هناك، وكان كل ما يهمها ضمان مرور سفنها وطائراتها بسلام في أجواء المنطقة، واستمرار تدفق النفط إلى الأسواق العربية إلى جانب توفير الأسواق بحرية للتجارة الأمريكية مع ترغيب السكان المحليين في طريقة الحياة الأمريكية[2].

3.البعثات العلمية :

أفرزت الحرب العالمية الثانية سلسلة متغيرات كان لها التأثير الكبير في تطور العلاقات العراقية-الأمريكية خلال سنوات الحرب، فكان من الطبيعي أن يصاحب هذا التطور تبادل وتعاون في كافة المجالات، لذلك وضمن المجال التعليمي فقد شهدت العلاقة بين الطرفين سلسلة من البعثات العلمية على مختلف الأصعدة، حيث أرسل العراق بعثات علمية عديدة إلى الولايات المتحدة للتعرف على التطور العلمي الحاصل فيها ومحاولة الاستفادة من هذا التطور للارتقاء بالعراق إلى مسار الأمم المتطورة، فمثلاً في 16 تموز 1940 قامت وزارة الدفاع بإرسال بعثة علمية عسكرية إلى الولايات المتحدة للتعرف على آخر التطورات العسكرية الأمريكية

(1) U.S.N.A. , No. 890 , G 1115 , The Minister Resident in Iraq (Knabenshue) to the Secretary of State , Baghdad , April 29 , 1941 .

(2) الشيخ، المصدر السابق، ص 290 .

وآخر ما توصل إليه العلم في المجال العسكري من اختراع أسلحة وخطط عسكرية، وقد كانت البعثة مؤلفة من العقيد الركن علي غالب اسماعيل والرئيس الأول صالح زكي المصلح[1].

كما قام العراق بإرسال بعثة أخرى إلى الولايات المتحدة، حيث أرسلت الولايات المتحدة برقية إلى وزارة المعارف العراقية تضمنت منح خمس زمالات دراسية لمدة عامين للفترة من 1944-1946 لطلاب عراقيين في الجامعة الأمريكية، واشترط أن يكون الأشخاص من ذوي الكفاءة العالية والقادرين على إكمال الدراسة في عامين والعودة إلى الخدمة في العراق في ختام دراستهم، وتؤكد البرقية على أهمية اختيار هؤلاء الطلبة على أساس القدرة العلمية والشخصية القوية، وأشارت بالبرقية أنه سوف يمنح لكل طالب مبلغاً يصل إلى 1.500 دولار فضلاً عن تكاليف السفر[2].

4. التبادل الثقافي :

في مجال التبادل الثقافي وتطور العلاقات الثقافية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية وقع الطرفان في 16 شباط 1944 اتفاقاً ثنائياً لتبادل المطبوعات، حيث من خلالها ستزود حكومة الولايات المتحدة العراق وبصورة منظمة المطبوعات الرسمية وبالعكس[3].

---

(1) د. ك. و.، ملفات البلاط الملكي، الديوان، إيفاد بعثة إلى أمريكا، 6 آب 1940، و91، ص 121 .

(2)U.S.N.A. , Telegram Received , Secretary of State Washington , D. C. , March 29 , 1944 , Film 6 , P. 735 .

(3) فؤاد الراوي، المعجم المفهرس للمعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات والمواثيق والعهود والأحلاف التي ارتبط بها العراق مع الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات الأجنبية في عام 1921، ج4، (بغداد، 1975)، ص ص 205-228 .

كما وقع الطرفان العراقي والأمريكي اتفاقية ثنائية لتمويل مناهج التبادل الثقافي، حيث بناءاً على رغبة الدولتين في توسيع علاقات التفاهم المتبادلة بين حكومتي العراق والولايات المتحدة الأمريكية بوساطة تبادل المعرفة والكفاءات المهنية عن طريق الاتصالات الثقافية بالنظر إلى المادة 32 ب من تشريع الأموال الفائضة للولايات المتحدة لعام 1944 المعدل بالقانون العام رقم 584 المبرم من قبل الكونغرس الأمريكي التاسع والسبعين ينص على أن لوزير الخارجية الأمريكي أن يعقد اتفاقاً مع أية حكومة أجنبية لتمويل بعض الفعاليات الثقافية لتلك الحكومة باستعمال عملة أو اعتمادات عملة تلك الحكومة التي تحصل نتيجة توفير مبالغ من أثمان المخلفات الحربية، فقد اتفقتا على إنشاء مؤسسة تعرف بالمؤسسة الثقافية الأمريكية في العراق لتسهيل إدارة المنهج الثقافي الذي تموله الاعتمادات الموضوعة تحت تصرف المؤسسة من قبل حكومة الولايات المتحدة[1].

ثانياً: التنافس البريطاني – الأمريكي في العراق خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1945

أ. التنافس الاقتصادي:

تعرض العراق خلال فترة الحرب العالمية الثانية لأزمات إقتصادية نتيجة لتدهور الوضع الدولي وإمتناع بريطانيا عن تزويد العراق بالعملات الصعبة مما اضطره إلى الاتصال بالولايات المتحدة للحصول على بعض المساعدات ومواجهة الأخطار المستقبلية فنتج عن ذلك تطور ملحوظ في العلاقات العراقية الأمريكية وأصبح للولايات المتحدة مركزاً لائقاً في العراق مما دفع بريطانيا إلى الاهتمام بهذا

(1) للاطلاع على تفاصيل الاتفاقية أنظر: المصدر نفسه، ص ص 153-156 .

التقارب وإدراك خطر المنافسة الأمريكية للمصالح البريطانية وخاصة الاقتصادية منها[1].

فعندما ظهرت الأزمة العراقية البريطانية وتوتر العلاقات قبل ثورة مايس لجأت بريطانيا إلى الضغط الاقتصادي على حكومة الكيلاني لتقديم استقالتها واتصل السفير البريطاني بازل نيوتن (Basil Newton) بالوزير الأمريكي نابنشو طالبا منه دعوة الحكومة الأمريكية أيضا على استخدام الضغط الاقتصادي على الحكومة العراقية الا ان الحكومة الأمريكية وسياستها الرسمية في منح بريطانيا كل مساعدة ممكنة رفضت الاستجابة لهذا الطلب البريطاني، وفي 14 كانون الأول 1940 ابرق وزير الخارجية الأمريكي كوردن هل إلى نابنشو محذراً إياه من مغبة هذا التدخل ولفت انتباهه إلى ان وزارة الخارجية الامريكية تدرك حقيقة ان مصالحها لا تمتد إلى التدخل في شؤون العراق أو القيام بأي جهد يستهدف إسقاط الوزارات أو الدعوة لاستخدام الضغط الاقتصادي[2].

لقد بدأت المشاكل الاقتصادية تظهر في العراق بصورة محسوسة بعد وصول القوات البريطانية المحتلة للعراق في صيف عام 1941 بعد القضاء على ثورة مايس واحتلال العراق للمرة الثانية[3] فتحركت الولايات المتحدة لتحل محل بريطانيا التي برز ضعفها خلال سني الحرب وذلك بالسيطرة على مستعمراتها ومناطق نفوذها، ولتقود المعسكر الرأسمالي لذلك جاء دور الولايات المتحدة لتقوم بدور مهم في الحياة السياسية والاقتصادية في العراق، فحاولت بريطانيا بدورها سد الطريق أمام

---

(1) المبارك، المصدر السابق، ص 164 .

(2) مراد، تطور السياسة، ص ص 50-51 .

(3) مظفر عبد الله الأمين، "الأوضاع الاقتصادية في العراق خلال الحرب العالمية الثانية"، مجلة الخليج العربي، البصرة، العدد1، مجلد 15، 1983، ص 139 .

الـــــضغوط الأمريكيـــــة[1]، في وقـــــت كـــــان فيـــــه العـــــراق يعاني من تضخم أقتصادي نتيجة لتضاعف النقد المتداول وفيضان عام 1940 وموسم الشتاء

القاسي في 1941–1942 وكانت الأسواق العراقية في الوقت نفسه تعاني من اختفاء الكثير من السلع الاستهلاكية الضرورية بسبب انقطاع الاستيراد من الأسواق الخارجية[2].

كانت الولايات المتحدة، لحد هذه الفترة، تنتظر الفرصة المناسبة للتدخل مباشرة في شؤون المنطقة فوجدت الفرصة سانحة لها من خلال تطورات أحداث الحرب العالمية الثانية للتدخل في شؤون (الشرق الأوسط) عامة والعراق خاصة حيث أسهمت بثقلها الاقتصادي الكبير بإسناد (مركز تموين الشرق الأوسط (Center Middle East Supply [3]، بمختلف التجهيزات والبضائع والمواد الغذائية[4].

---

(1) الأمين، التنافس الأمريكي–البريطاني، ص 86 .

(2) مراد، تطور السياسة، ص 197 .

(3) ارتأت بريطانيا خلال سنوات الحرب العالمية الثانية تحقيق بعض التزاماتها الاقتصادية تجاه بلدان (الشرق الأوسط) الواقعة ضمن هيمنتها أثر اشتداد الغزو الإيطالي لليونان في 28 تشرين الأول 1940 واستناداً إلى المقترحات التي قدمتها ثلاثة مؤسسات بريطانية هي اللجنة الوزارية المنعقدة في لندن برئاسة اللورد هانكي (*Hangly*) والقيادة البريطانية المسؤولة عن قضايا (الشرق الأوسط) والسفارة البريطانية في القاهرة . بضرورة ايجاد مركز للشحن والتموين خاص بالموقعين في (الشرق الأوسط)، تأسس (مركز تموين الشرق الأوسط) في نيسان 1941 . أنظر: زهير علي النحاس، التموين في العراق 1939–1948،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل 1989، ص 70 .

(4) الأمين، التنافس الأمريكي–البريطاني، ص 86 .

وكان مجال عمل المركز يشمل عدة أقطار في آسيا وأفريقيا ومن ضمنها العراق، وقد اسهم في وضع الأسس العامة لانظمة وقوانين التموين لبلدان (الشرق الأوسط) وتقديم المشورة والاقتراحات لحكومات المنطقة في مجال الاستهلاك وتثبيت الأسعار ومكافحة التضخم وتنظيم تبادل المنتجات الزراعية المحلية بين بلدان (الشرق الأوسط)[1].

لقد واجهت بريطانيا صعوبات جمة في تحقيق مهام المركز منذ تأسيسه عام 1940 لذلك استنجدت بالولايات المتحدة لتسهم جديا في نجاح مهمة المركز، حيث شاركت أمريكا بإدارة أمور المركز عام 1942 وأصبحت معظم البضائع المستوردة (الشرق الأوسط) تأتي من الولايات المتحدة[2]. كما أسهم المركز في توزيع المواد المستوردة بموجب قانون الإعارة والتأجير الأمريكي (Lend-Lend Act)[3]. وقد تشكلت لإدارة هذا المركز لجنة أمريكية مركزها في العاصمة الأمريكية وكان من مهام عملها تنسيق وتوفير جميع طلبات واحتياجات المركز. ورغم التعاون البريطاني -الأمريكي فقد استمر المركز في كونه مؤسسه بريطانية من الوجهتين

(1) النحاس، التموين في العراق، ص 70 .

(2) الأمين، التنافس الأميركي-البريطاني، ص 86 .

(3) كانت السياسة الأمريكية في تلك الفترة قائمة على الدعم البريطاني إدراكاً منها بأن انهيار بريطانيا سيعرض أمن الولايات المتحدة نفسها للخطر وكان التعبير العملي لهذه السياسة هو قانون الإعارة والتأجير الذي صادق الكونغرس الأمريكي في 11 آذار 1941 . حيث خول القانون المذكور الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت أن يقدم لمصلحة الدفاع القومي الأمريكي مواداً ومعلومات دفاعية على سبيل الإعارة والتأجير لأية دولة يرى أن دفاعها ضروري لدفاع الولايات المتحدة . وفي اليوم نفسه أعلن الرئيس الأمريكي أن دفاع بريطانيا ضروري لدفاع الولايات المتحدة، ومنذ ذلك التاريخ بدأت الإمدادات الأمريكية بالوصول إلى البريطانيين بكميات كبيرة . أنظر: خليل، تطور السياسة، ص 45 ؛ النحاس، التموين في العراق، ص 70 .

الإدارية والعملية[1]. ولتعزيز مركز أمريكا الاقتصادي في العراق وبالتحديد ضمن نطاق (مركز تموين الشرق الأوسط)، فقد قامت الولايات المتحدة في 2 تموز 1942 بتعيين فريدريك وينانت (Frederick Winant) ممثلا مدنيا للولايات المتحدة في المركز ويكون اتصاله مباشرا مع المفوضية الأمريكية في بغداد ووظيفته إدارة أعمال المركز التي تتعلق بتصدير المواد للعراق والإشراف عليها[2]. وضمن السياق نفسه ويعد دخول الولايات المتحدة كمشارك أساسي مهم في (مركز تموين الشرق الأوسط) كانت رغبة المساهمين الأمريكيين كبيرة تتمثل في تكوين لجنة تقوم بدراسة متطلبات واحتياجات العراق حيث طالب المشاركون الأمريكيون والذين كان مقرهم القاهرة المفوضية الأمريكية في بغداد بتبني هذا الموضوع والتعجيل بتطبيقه لخلق حالة من الاستقرار الاقتصادي تكون لأمريكا اليد الكبرى فيها[3].

ان الاهتمام الأمريكي بالعراق في سنوات الحرب العالمية الثانية جاء نتيجة إدراك الولايات المتحدة لأهمية موقع العراق الاستراتيجي ولكثرة وجود النفط فيه واعتقادها بان عليها الاهتمام بتقوية مركزها فيه من خلال مساعدته على التغلب على المشاكل الاقتصادية التي سببتها الحرب[4]. وانطلاقا من هذه الأهمية فقد قامت الولايات المتحدة في 1 مايس1943 بشمول العراق بمساعدات ما يسمى بـ (الإعارة والتأجير) لان دفاعه حيوي للدفاع الولايات المتحدة الأمريكية وقد حصل

---

(1) الأمين، التنافس الأميركي-البريطاني، ص 86 .

(2) U.S.N.A. , No. 800 . 128 , Telegram Received , Sec. State , Washington , July 2 , 1942 , Film 2 , P.480 .

(3) U.S.N.A. , Telegram Sent , Amlegation , Cairo , Charged to contingent , May 13 , 1942 , Film 2 , P. 568. e

(4) عبد، المصدر السابق، ص 78 .

العراق بموجب ذلك على ما قيمته 77.521.021 دولار من المنتجات الزراعية والصناعية الأمريكية عام 1943، وما قيمته 12.047.685دولار في عام 1944[1].

لقد عكس التوجه الأمريكي نحو العراق احد مظاهر التنافس الأمريكي البريطاني للسيطرة على المنطقة، فقد عمل الوزير الأمريكي المفوض في العراق على حث حكومته للاستفادة من نشاط الحركة المعادية لبريطانيا في العراق والعمل على التدخل في الشؤون السياسية والاقتصادية واستغلال الفرصة التي هيأها ضعف مركز بريطانيا في العراق رغم فشل الحركة الوطنية في تحقيق أهدافها، وشرح المفوض في تقرير بعث به إلى حكومته الأوضاع السياسية في العراق والمجالات المتاحة أمام المنتجات والمؤسسات الأمريكية للتغلغل في الأسواق والسيطرة على الاقتصاد العراقي[2].

ان سيطرة بريطانيا السياسية على بعض أقطار الوطن العربي ومنها العراق وارتباطها من الناحية الاقتصادية بالإمبراطورية البريطانية والجزء الأكبر من حركة الاستيراد والتصدير التي تتم في المنطقة مع بريطانيا يوضح جزئيا سبب المنافسة بين الأمريكيين والبريطانيين المتواجدين في (الشرق الأوسط) وكذلك بين أعضاء اللجنة المشرفة على إدارة مركز تموين الشرق الأوسط في واشنطن، حيث وصفت علاقاتهم داخل اللجنة بأنها لم تكن منسجمة مما أدى إلى حدوث مناقشات حادة بين الطرفين[3]. فبعد دخول الولايات المتحدة الحرب وخلال إسهامها في إدامة حياة (مركز تموين الشرق الأوسط) للفترة (1942-1945) ازداد اهتمام الحكومات والشركات الأمريكية بأمور (الشرق الأوسط) وتداخلت مصالحها السياسية

---

(1) مراد، تطور السياسة، ص179 .

(2) عبد، المصدر السابق، ص78 .

(3) الامين، التنافس الاميركي – البريطاني، ص87 .

والاقتصادية وكشفت الحكومة الأمريكية مدة سيطرة بريطانيا على الأوضاع الاقتصادية دون ان تفسح المجال لحليفاتها لمشاركتها ولو جزئيا، كما ان المصالح والمؤسسات الاقتصادية والمالية الأمريكية وجدت في المنطقة أسواقا متلهفة لبضائعها، الا ان هذه الأسواق تبدو مغلقة بوجه الأمريكيين بسبب احتكار بريطانيا لتجارة بلدان المنطقة، مما أدى الى استياء وامتعاض جهات سياسية واقتصادية مختلفة في الولايات المتحدة الأمريكية[1].

كان الموظفون البريطانيون المنتشرون في أجهزة الحكومة العراقية يقفون سدا منيعا وحجر عثرة في طريق المصالح والشركات ورجال الأعمال الأمريكيين لمنعهم من مناقشة او مشاركة المصالح والمؤسسات التجارية والصناعية البريطانية في اقتحام احتكاراتهم للأسواق العراقية، لا سيما ظهور قلق واضح من قبل الرعايا البريطانيين المقيمين في العراق بسبب خوفهم من وجود مشاريع وأغراض اقتصادية واسعة لدى الحكومة الأمريكية[2].

أن العلاقات التجارية بين العراق والولايات المتحدة كانت تشكل اهمية كبيرة بالنسبة للعراقيين، بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية، وحاجة العراق الملحة الى مساعدة الدول الكبرى وخاصة بعد المحاولات البريطانية المذكورة للضغط على العراق اقتصاديا وعسكريا لجره الى اتخاذ موقف مؤيد للسياسة البريطانية حيال دول المحور والتدهور الذي أصاب اقتصاديات الدول الأوربية والمنافسة البريطانية الأمريكية في جعل العراق وغيره من دول (الشرق الأوسط) أسواقا اقتصادية ورغبة هذه الدول في تنفيذ بعض المشاريع الاقتصادية في العراق[3]. لهذه الأسباب

(1) المصدر نفسه، ص87 .

(2) الامين، التنافس الاميركي – البريطاني، ص88 .

(3) المبارك، المصدر السابق، ص155 .

سارت العلاقات بين كل من بريطانيا وأمريكا في طريق متعرج حيث أن لكل من هاتين الدولتين مصالحها الهامة في المنطقة والتي تتعارض مع مصلحة الدولة الأخرى[1].

كان الوضع الصعب الذي يعيشه العراق خلال تلك الفترة وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادية قد جعل بعض المسؤولين العراقيين يفكرون في التعاون مع الولايات المتحدة والنأي عن بريطانيا، فالعراق كان بأمس الحاجة الى كل ما لدى الولايات المتحدة اكثر مما لدى غيرها، ولا سيما صناعيا مع الأخذ بنظر الاعتبار عدم فهم حقيقة الولايات المتحدة الأمريكية وطبيعة نظامها الذي بدا يظهر ويعبر عن مصالح اكبر وأقوى دولة رأسمالية في العالم منذ ذلك الحين[2]. فكان من الطبيعي والمنطقي ان تراقب بريطانيا وبكل حيطة وحذر ظهور كائن من كان منافسا لمصالحها الحيوية في إمبراطوريتها المترامية الأطراف في الوقت الذي كانت الشواهد على أفول نجمها تتعزز باستمرار[3].

رحبت السفارة الامريكية في بغداد بهذا التغيير في اتجاه السياسة العراقية لصالح حكومتها، حيث تقوى مركز الحكومة الامريكية في عموم اقطار (الشرق الاوسط) بينما انحسر نفوذ بريطانيا، ففي نهاية عام 1944 تأكدت حقيقة محاولة تقرب العراق نحو الحكومة الأمريكية وتحركها بعيداً عن التأثير المباشر للسفارة البريطانية الأمر الذي دفع بالسفير البريطاني كورنواليس إلى تنبيه حكومته على

---

(1) كرستوفر مونتاجو وودهاوس، السياسة الخارجية البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية، ترجمه عن اللغة الانكليزية حسين العقباني، (القاهرة، 1965)، ص219 .

(2) اسامة عبد الرحمن الدوري، العلاقات العراقية – الامريكية 1939 – 1945، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد، 1989، ص283 .

(3) المصدر نفسه، ص284 .

أهمية العراق الإستراتيجية والاقتصادية وعمل على حثهم بعدم التفريط بسيطرتهم على العراق وضياع مصالحهم وإفساح المجال للدول الأخرى وبالذات أمريكا للاستفادة من ثرواته الغنية[1].

لقد شهد عام 1945 حركة دؤوبة لفتح أبواب العراق لاستيراد المنتوجات والبضائع الأمريكية وبشكل لم يسبق له مثيل، ففي بداية هذا العام وجهت الدعوة إلى غرفة تجارة بغداد لحضور المؤتمر العام لغرف التجارة الأمريكية في نيويورك، حيث جرت مباحثات بين أعضاء الغرفة التجارية العراقية وممثلي المؤسسات الصناعية والمالية الأمريكية ونظموا لهم زيارات لبعض المدن الأمريكية والاطلاع على الحياة الأمريكية مما ترك انطباعاً حسناً لدى أعضاء الغرفة التجارية وأخذوا عند رجوعهم للعراق يبثون الدعاية للمصنوعات الأمريكية ويشجعون تعاملاً أوسع مع المؤسسات والشركات الأمريكية مما أزعج وأقلق السفارة البريطانية ودفع السفير البريطاني إلى كتابة تقرير يصرح فيه أن العراقيين يفضلون التوجه نحو أمريكا لشراء البضائع الكمالية كالراديو والثلاجات والسيارات، كما أن الأمريكان يرغبون في شراء التمور العراقية، وفعلاً فقد إتصلت شركة فورد لعقد صفقة لشراء الآف الأطنان من التمور[2].

ورغم ذلك فقد اهتمت بريطانيا بالنشاط الأمريكي في العراق وأظهرت مخاوفها منها، وتشير مذكرة وزارة الخارجية البريطانية إلى ذلك مؤكدةً أن الولايات المتحدة تحاول سرقة الأسواق التجارية التي كانت تحت سيطرة بريطانيا، وأشارت المذكرة إلى ضرورة مراقبة أي محاولة من شأنها السيطرة على أسواق التعامل في

(1) الأمين، التنافس الأمريكي-البريطاني، ص 95 .

(2) المصدر نفسه، ص 95 .

(الشرق الأوسط) بعد الحرب ودعت مذكرة أخرى إلى ضرورة اتباع سياسة متشددة حيال النشاط الأمريكي في العراق[1].

وبالإضافة إلى ما ذكرنا كانت هناك مصالح أخرى للولايات المتحدة في العراق، حيث قامت الولايات المتحدة وخلال سني الحرب بإنشاء أول ميناء بحري عسكري في أم قصر جنوب العراق[2]. حيث كان من المقرر إنشاء هذا الميناء قبل الحرب لكن البريطانيين عرقلوا إنشائه، إلا أن الحاجة أيام الحرب وإقامة قيادة وخدمات الخليج العربي لدول الحلفاء[3] أدى إلى قيام الحكومة الأمريكية ببناء المشروع واستخدام هذا الميناء وسكة الحديد التي أوصلت لتقديم المساعدات الحيوية للاتحاد السوفيتي في مواجهة القوات الألمانية، وحالما انتهت الحرب سارع البريطانيون إلى تدمير ميناء أم قصر تدميراً تاماً[4].

وبعد كل ما استعرضناه فقد شهد عام 1945 حركة كبيرة لفتح أبواب العراق لاستيراد المنتوجات والبضائع الأمريكية بشكل لم يسبق له مثيل، وجرت بين البلدين مفاوضات أسفرت عن تأكيدها على ضرورة التعاون المشترك لتقوية الروابط بين البلدين[5].

---

(1) المبارك، المصدر السابق، ص 156 .

(2) محمود الدرة، حياة عراقي من وراء البوابة السوداء، (القاهرة 1976)، ص ص 102-103 .

(3) للاطلاع على تفاصيل قيادة خدمات الخليج العربي لدول الحلفاء، انظر: مراد، تطور السياسة، ص ص 106-114 .

(4) حيدر، المصدر السابق، ص 83 .

(5) محمد عويد الدليمي، كامل الجادرجي ودوره في السياسة العراقية 1898-1968، (بغداد، 1997)، ص 201 .

وأخيراً تقرر في نهاية عام 1945 إلغاء (مركز تموين الشرق الأوسط) نهائياً حيث سبق وان أخذت الاحتياطات في بداية العام للتخفيف من سيطرة المركز وبالتالي سيطرة بريطانيا على مجمل الحياة الاقتصادية في العراق وذلك لإعادة الحياة الطبيعية إلى العراق ومنطقة (الشرق الأوسط) ونتيجةً لذلك وكعامل مساعد آخر وجدت البضاعة الأمريكية مجال أوسع لغزو الأسواق العراقية [1].

لقد صاحب التوجه الأمريكي نحو العراق خوف بريطانيا من اتساع حجم هذا التوجه ومن ثم الإضرار بمصالح بريطانيا التي أخذت الحرب منها ما أخذت وأنهكتها وأثقلت كاهلها، فكان أمراً طبيعياً أن تحاول الولايات المتحدة الحلول محل بريطانيا، لذلك عملت السفارة الأمريكية على تشجيع التجار ورجال الأعمال العراقيين عبر الاتصال بهم وإطلاعهم على المنتوجات الأمريكية لاستيراد مختلف البضائع مثل السيارات والأدوات الكهربائية وبالمقابل تشجيعهم على تصدير المنتوجات العراقية كالتمور والجلود إلى الولايات المتحدة [2].

لقد تجسدت أكبر صورة للصراع الاقتصادي بين بريطانيا والولايات المتحدة في (مركز تموين الشرق الأوسط)، واستكمالاً لما ذكرناه فقد كان الموظفين البريطانيين يعملون ما في وسعهم باندفاع لمنع المصالح الاقتصادية والتجارية الأمريكية من التغلغل داخل العراق وفي الوقت نفسه فأنهم لا يجرؤن على القيام بإجراءات علنية خصوصاً في فترة الحرب خوفاً من اعتبارها إجراء معادي لأمريكا والتي أهم حليف لبريطانيا، ولهذا فان مثل هذه الإجراءات التي تعمل على مقاومة

(1) الأمين، التنافس الأمريكي-البريطاني، ص 97 .

(2) عبد، المصدر السابق، ص 81 .

اتساع رقعة التاريخ السياسي والاقتصادي الأمريكي في هذه المنطقة تنفذ من قبل البريطانيين بشكل خفي وغير مباشر [1].

ولتكريس هذا الصراع بعث السفارة البريطانية بعض المسؤولين البريطانيين لعرقلة تصدير البضائع الأمريكية وتفويت الفرصة على المصانع الأمريكية لتسويق منتجاتها، حيث قام العقيد البريطاني بيتر بيليس (P. Bayliss) مدير الاستيراد العام في وزارة التموين العراقية والدكتور بيلي (Bailey) ممثل بريطانيا في (مركز تموين الشرق الأوسط) في القاهرة بالعمل على عدم السماح لتصدير البضائع الأمريكية وخاصةً المنسوجات القطنية إلى العراق وانهما أطلقا إشاعة بأن ليس للشركات والمصانع الأمريكية رغبة في دخول الأسواق العراقية [2]. مما أثار ضجة لدى الأوساط الأمريكية التي بدأت البحث عن مصدر هذه الإشاعات، فقام آر جي. جاكسون (Commander R. G. Jackson) مدير عام (مركز تموين الشرق الأوسط) بالاتصال بالدكتور بيلي ممثل بريطانيا في المركز للتأكد من هذه الإشاعات، فأخبره بيلي أنه لا يعلم مصدرها وأنه ليس له أية يد فيها [3]. كما أننا نلاحظ في هذه الفترة بالتحديد في عام 1944 إزدياد النشاط الأمريكي-العراقي من حيث الصادرات والواردات، فقد ارتفعت قيمة الصادرات العراقية إلى 617385 ألف دينار عراقي، في حين بلغت نسبة الواردات بـ 196035 ألف دينار عراقي، والسبب في ذلك يعود إلى إقدام بريطانيا على غلق أسواق التعامل التجاري بوجه

---

(1) الأمين، التنافس الأميركي-البريطاني، ص 88 .

(2) المصدر نفسه، ص 89 .

(3) U.S.N.A. , Embassy Baghdad to State Department , Washington , April 20 , 1944 , Film 24 , P. 890

العراق مما أضطره إلى الاتجاه والاستيراد من الأسواق الأمريكية التي سارعت إلى تلبية المطالب العراقية[1].

إن الوضع الاقتصادي الصعب الذي عاشه العراق خلال فترة السيطرة البريطانية وبالتحديد خلال فترة الحرب العالمية الثانية، وتسخير طاقات العراق وإمكاناته الاقتصادية لخدمة الجيش البريطاني، دفع الحكومة العراقية إلى إظهار الرغبة في التقرب من الولايات المتحدة حيث أن الحكومة التي جاءت إلى الحكم في أوائل حزيران عام 1944 انتهجت منهجاً أكثر استقلالية تجاه البريطانيين، وأعرب أنصار الحكومة في مناسبات الحكومة على تفضيلهم الاستقالة بدلاً من الانصياع لأوامر السفارة البريطانية والمستشارين البريطانيين[2].

وبعد هذا التحول الرسمي العراقي حول تشجيع التدخل الأمريكي في شؤون العراق قام وزير الخارجية العراقي أرشد العمري بالاتصال بالوزير المفوض الأمريكي وأخبره بأنه يطمح أن تكون العلاقات بين الولايات المتحدة والعراق بنفس مستوى علاقة العراق ببريطانيا وأنه يوجد هناك شعور بين الطبقة الحاكمة في العراق ومنذ فترة، بأنه يجب توطيد علاقة العراق مع الولايات المتحدة، حيث أن توطيد هذه العلاقات سوف يؤدي إلى تحقيق تقدم اجتماعي وثقافي واقتصادي في المنطقة[3].

---

(1) المبارك، المصدر السابق، ص 155 .

(2) عبد، المصدر السابق، ص 8 .

(3) U.S.N.A., No. 890.1.344 , Henderson to State Department Am Embassy , Baghdad (Washington) , November 25 1944 .

ب- التنافس على النفط :

أشرنا فيما سبق إلى المصالح النفطية الأمريكية-البريطانية حتى عام 1939 وكيفية نشوء هذه المصالح والتنافس والصراع الذي كان دائراً بين الطرفين من أجل الاستحواذ على امتيازات البحث والتنقيب على النفط وكيف استطاعت الولايات المتحدة من الدخول كشريك لبريطانيا في شركة نفط العراق (شركة النفط التركية سابقاً) وسنتحدث في هذا الفصل عن استمرار هذا الصراع خلال فترة الحرب العالمية الثانية وبعدها. إذ ظهرت في الولايات المتحدة موجة من الدعاية القوية في أوساط الرأي العام الأمريكي وفي الفترة 1941-1942 بالتحديد عن قرب نضوب آبار النفط الأمريكية المحلية وعن زيادة اعتمادها على الواردات الأجنبية بما يهدد أمنها وتقدمها القومي والاقتصادي ورفاهية شعبها، وكان الهدف من هذه الدعاية والذي اتضح فيما بعد هو تحقيق سيطرة أكبر للمصالح النفطية الأمريكية على نفط منطقة (الشرق الأوسط) وإضعاف نفوذ بريطانيا في المنطقة وعقد اتفاقيات نفطية بين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تتيح للأولى احتلال المركز المسيطر على (الشرق الأوسط) ونفطه[1].

تضاعفت أهمية النفط في الحرب العالمية الثانية، حيث استهلك خلال الحرب مئات الملايين من الأطنان مما زاد في تلهف الدول العظمى في الحصول على امتيازات النفط وتخزين الملايين من أطنانه وضمان الكثير من موارده، فاستمرار الحرب أدى إلى نضوب الكثير من آبار النفط الأمريكية وإلى نقص المخزون من الذهب الأسود في أمريكا مما أدى إلى اتجاهها نحو الشرق الأوسط وإلى الصراع في

(1) مصطفى خليل، أزمة الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية، (القاهرة، 1974)، ص19 .

سبيل الحصول على النفط العربي[1]. ورغم ذلك فقد بقيت الولايات المتحدة وخلال السنوات الأولى للحرب تحترم السيطرة البريطانية على منطقة الخليج وتعتبرها القوة الأكبر في المنطقة رغم اتساع المصالح الأمريكية فيها ويعتقد أن السبب في ذلك يعود لإنشغال صانعي السياسة الأمريكية بقضية واحدة وهي كسب الحرب[2].

ومثلما ظهرت حاجة الولايات المتحدة للنفط خلال سنوات الحرب ظهرت حاجة بريطانيا كذلك إليه فزاد الطلب على النفط العراقي وذلك لقلة تكاليفه ورخص أسعاره وسهولة نقله وكان ذلك لتحقيق مصالح الجماعات المساهمة في شركة نفط العراق[3].

ومن خلال الاهتمام الأمريكي المتواصل بنفط المنطقة عامة قامت بإجراءات عديدة من أجل تنمية مواردها النفطية في داخل الولايات المتحدة وخارجها، ففي 27 نيسان 1941 أعلن الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت حالة طوارئ محدودة وعيّن هارولد أيكس(H. Ickes) منسقاً ومنظماً للعمل على توحيد مختلف مظاهر الصناعة النفطية لمواجهة حالة الطوارئ التي مرت بالبلاد بسبب حالة الحرب[4]. ومما جعل الولايات المتحدة تفكر في الاعتماد على المصادر النفطية من خارج البلاد هو تخوفها من تناقص احتياطها النفطي الداخلي، ونتيجةً لذلك دعت الشركات النفطية الأمريكية إلى تعديل امتياز شركة نفط البصرة واستثمار نفطها بأقرب وقت، إلا أن شركة النفط الإنكليزية-الإيرانية (Anglo-Iranion Oil Company)

(1) أحمد سويلم العمري، صراع البترول في العالم الخارجي، (القاهرة، 1960)، ص ص 68-69 .

(2) Bryson , op . Cit . P. 115 .

(3) خليل، التاريخ السياسي، ص 305 .

(4) راشد البراوي، حرب البترول في الشرق الأوسط، ط3، (القاهرة، 1950)، ص 133 .

عارضت هذا الاتجاه، لأن بريطانيا بالأساس لم تكن راغبة في تطوير المنطقة وعرض انتاجها النفطي في إيران للمنافسة[1].

لقد كانت الشركات المساهمة في شركة نفط العراق متفقة على تأجيل استثمار النفط العراقي حتى الحرب العالمية الثانية، لأنها كانت تمتلك مصادر خاصة بها في أنحاء أخرى من العالم[2].

إن ظروف الحرب وفقدان الولايات المتحدة لملايين الأطنان من النفط جعلها تفكر في الاستفادة من المصادر الخارجية، فقد كانت راغبة في استثمار حقول شركة نفط البصرة للتعويض عما فقدته خلال فترة الحرب، إلا أن بريطانيا كانت غير راغبة في تطوير المنطقة -كما ذكرنا سابقاً - الأمر الذي أدى إلى خلق حالة من المنافسة بين الشركات الأمريكية والبريطانية في العراق وبالتحديد في شركة نفط العراق.

لقد ارتبطت المصالح النفطية الأمريكية في العراق بشركة نفط العراق فقط، فكان أي عامل سلبي على الشركة يهدد مصالح أمريكا، لذلك كان مركز أمريكا قلقاً في العراق، فعندما نشبت الحرب العالمية الثانية وظهرت الأزمة العراقية البريطانية وأحداث مايس إزداد شعور العداء ضد شركات النفط بزيادة شعور العداء ضد بريطانيا، مما زاد من مخاوف الجماعات الأمريكية المساهمة في الشركة من احتمال إلغاء الحكومة العراقية لامتياز شركة نفط البصرة بعد انتهاء الوقت المحدد لها بالشروع بالحفر في 21 تشرين الثاني 1941[3].

---

(1) خليل، التاريخ السياسي، ص 314.

(2) المصدر نفسه، ص 314.

(3) خليل، التاريخ السياسي، ص 306.

لذلك وفي 12 شباط 1943 طالبت الوزارة الخارجية الأمريكية من وزيرها المفوض في بغداد توماس ويلسون (T. Weison) أن يقدم مذكرة للحكومة العراقية يبين فيها أن الحكومة الأمريكية تعتبر استلامها لقسط الإيجار المطلق لعام 1942 ومطالبتها بقسط المستحق لعام 1943 يتعارض مع ادعائها بطلان الامتياز وانها تأمل أن تتسلم تأكيداً من الحكومة العراقية بأن استلامها لمبلغ الإيجار المطلق قبل نهاية آذار 1943 بمثابة اعتراف باستمرار نفاذ الامتياز[1].

لقد نصت المادة 40 من الامتياز على أن كل اهمال أو عجز يبدر من الشركة عن تنفيذ أو انجاز شيء من أحكام الاتفاقية لا يجوز اعتباره خرقاً للاتفاقية إن كان ذلك ناجماً عن قوة قاهرة، ونصت المادة 41 على أن كل خلاف في تفسير الاتفاقية يعجز الفريقان عن تسويته بطريقة أخرى يحال إلى حكمين اثنين يختار كل فريق واحد منهما وعلى وازع يختاره الحكمان قبل الشروع في التحكيم،وبناءً على ذلك أبلغت الحكومة العراقية شركة نفط البصرة في 27 كانون الأول 1941 بأنها قررت حل الخلاف عن طريق التحكيم والا فانها ستعتبر اتفاقية الامتياز ملغاة، وسارت قدماً في ذلك حين عينت في 26 كانون الثاني 1943 وزير خارجيتها عبد الأله حافظ حكماً عنها فيما عينت الشركة سكليروس (Siklirous) مدير إدارة شركة نفط العراق حكماً عنها والذي وصل بغداد في 19 كانون الثاني 1943 [2]. وكانت المجموعة الأمريكية (شركة استثمار الشرق الأدنى) المساهمة في شركة نفط العراق والمالكة لشركة نفط البصرة على اتصال بحكومتها حول الموضوع وتطلعها على تطورات الموقف أولاً بأول، وبناءً على تلك المعلومات اعتقدت الحكومة الأمريكية

---

(1) المصدر نفسه، ص 334 .

(2) خليل، التوجه الأمريكي نحو العراق، ص 52 .

خطأً أن رغبة نوري السعيد (رئيس الوزراء العراقي آنذاك) من وراء التحكيم هي فسخ الامتياز فوجدت الفرصة أمامها سانحة لانتزاع الامتياز وتمتين علاقتها بالعراق، حيث قامت الولايات المتحدة بالضغط على نوري السعيد واغرائه بوساطة وزيرها المفوض في بغداد ويلسون بهدف تشجيعه على الغاء الامتياز ومنحه للشركات الأمريكية [1]. إلا أن دوافع نوري السعيد من وراء هذه العملية هو للضغط على الشركة للحصول على قرض إضافي لضمان مصالح بريطانيا لا سيما وأن مصلحته ومصلحة بريطانيا كانت شيئاً واحداً، وحين قابله ويلسون في 17 شباط 1943 تظاهر بأنه لا يؤيد تطوير المنطقة وأبلغه أيضاً أنه دائماً يعتبر منطقة البصرة احتياطياً وطنياً للنفط [2].

من خلال المباحثات التي جرت بين نوري السعيد وويلسون، عبر نوري السعيد ووزير خارجيته عبد الآله حافظ عن أسفهما لتدخل حكومته في مسألة تخص العراق والشركة، أما سكليروس فكان يرى أنه الممثل الوحيد للشركة وأن المصالح الأمريكية لا تشكل سوى أقلية في مجلس الإدارة، فحفز التدخل الأمريكي كلاً من نوري السعيد وسكليروس على الإسراع في التفاهم حول التمديدات التي طلبتها شركتا نفط البصرة والموصل، وفي 22 آذار 1943 وقعتا بالأحرف الأولى اتفاقيتين أرسلتا إلى مجلس إدارة الشركة لاختيار أحدهما [3].

اختار مجلس إدارة الشركة الاتفاقية الثانية والتي تتعلق بشركتي نفط البصرة والموصل معاً والذي ينص على منح الحكومة العراقية تأجيلاً غير محدداً لتعهداتها الخاصة بالحفر وتصدير النفط يبدأ من الثاني من أيار 1941 وينتهي بعد عامين من

(1) خليل، التوجه الأمريكي نحو العراق، ص 53 .

(2) خليل، التاريخ السياسي، ص 315 .

(3) المصدر نفسه، ص 317 .

توقيع الهدنة مع ألمانيا أو إيطاليا أو اليابان أيهما تكون الأخيرة مقابل قرض مقداره مليون ونصف المليون باون يدفع في الأول من حزيران عام 1943 [1].

وبغض النظر عن الاتفاقية الأولى والتي كانت خاصة بشركة نفط البصرة فقط، فقد اختارت الشركة الاتفاقية الأهم والتي تخص شركتي نفط البصرة والموصل معاً والتي من خلالها تضمن بريطانيا مصالح أوسع وأشمل، وهي بالأساس كانت موجهة ضد المصالح الأمريكية التي كانت بأمس الحاجة إلى مصادر النفط في ذلك الوقت، إلا أن الدور الكبير

الذي لعبه نوري السعيد لخدمة المصالح البريطانية للعراق كان لها الأثر الكبير في طغيان الرغبة البريطانية على أمريكا.

فيما بعد عرضت الاتفاقية للمناقشة في مجلس النواب في العاشر من نيسان 1943 بعد أن اختارها مجلس الشركة في 25 آذار منه، فانتقدت المعارضة قبول الحكومة على المبلغ الزهيد مقابل تأجيل استثمار النفط لأجل غير محدود لا سيما وأن هذا المبلغ لا يساوي شيئاً في ضوء التضخم النقدي السائد، وأشاروا إلى أن الغبن الذي سيلحق بالعراق من جرائها كبير جداً، ومع ذلك فقد وافق المجلس عليها بالأكثرية [2].

أما الصورة الثانية من صور الصراع النفطي البريطاني الأمريكي خلال سني الحرب فقد ظهر عندما تبلغت وزارة الخارجية الأمريكية بوجود أعمال تخريب من قبل موظفين بريطانيين في العراق لعرقلة أعمال شركة النفط العراقية (T.P.C.) (والتي كانت لبريطانيا كما لفرنسا وأمريكا وهولندا 23.5٪ من أسهم الشركة)

(1) المصدر نفسه، ص 317 .

(2) خليل، التاريخ السياسي، ص 318 .

حيث كانت هذه الأعمال التخريبية لغرض إفادة وتطوير أعمال شركة النفط الإنكليزية-الإيرانية والتي تمتلكها بريطانيا لوحدها[1]، حيث أرسلت وزارة الخارجية الأمريكية تقريراً إلى الوزير المفوض الأمريكي في بغداد في 18 كانون الثاني 1943 فحواه أن وزارة الخارجية الأمريكية علمت من مصادرها أن السبب وراء تدمير النفط والتجهيزات العائدة لشركة النفط العراقية في منطقة الموصل هو شركة النفط الإنكليزية-الإيرانية، حيث أكدت هذه المصادر على أن هذا العمل التخريبي قد دبّر من قبل الجيش البريطاني معللاً سبب ذلك أن هناك قضايا عسكرية وأمنية تستلزم تدميرها، حيث أنها قد دبرت لغرض القضاء على التنافس التجاري. كما أن المصادر تؤكد أن 10-12 ألف طن من المعدات وأدوات الحفر العائدة لشركة نفط العراق والتي سيطر عليها الجيش البريطاني قد شحنت من البصرة إلى جهة غير معلومة وتستعمل الآن من قبل شركة النفط الإنكليزية-الإيرانية وسوف لن تعاد إلى شركة نفط العراق. ويتضح من هذا التقرير أن بريطانيا أرادت إبعاد خطر المنافسة الأمريكية من خلال القضاء على ممتلكات شركة نفط العراق والتي لأمريكا فيها نسبة 23,5٪ والسيطرة على هذه المنابع عن طريق شركة النفط الإنكليزية-الإيرانية[2].

إلا أن الظروف اللاحقة والتطورات الدولية التي حدثت في العالم بسبب الحرب وتزعزع مركز بريطانيا والشعور المعادي لها في العراق قد دفع الحكومة العراقية إلى تغيير سياستها والتقرب من الولايات المتحدة، فضلاً عن رغبة رجال السياسة العراقيين في إقامة علاقات متينة مع أمريكا، فخلال هذه الفترة أزداد

(1) الأمين، التنافس الأمريكي-البريطاني، ص 89.

(2) U.S.N.A. , No. 890 , G. 363 / 378 , S. Walla , State , Department Washington D.C. Tons Embassy , Baghdad , January 2 , 1943 .

اهتمام الولايات المتحدة بزيادة وتطوير انتاج النفط في العراق بصورة خاصة والمنطقة بصورة عامة، حيث أن الولايات المتحدة بدأت تنظر باهتمام بالغ إلى أهمية العراق بالنسبة للمصالح النفطية الأمريكية في الخليج العربي، فالعراق يطل على الخليج العربي ووجود قوة معادية للولايات المتحدة في العراق أو وقوع تغييرات سياسية جذرية فيه يمكن أن تؤثر سلباً على المصالح الأمريكية في الخليج[1].

وانطلاقاً من التقارب بين السياستين العراقية والأمريكية حاول نوري السعيد، من خلال زيارته للولايات المتحدة في 29 أيار 1945 بصحبة الوصي عبد الآله، استغلال رغبة الحكومة الأمريكية في تطوير المنطقة من أجل الضغط على شركة نفط العراق لتغيير سياستها في استغلال نفط العراق وطلب مساعدة الولايات المتحدة للعمل على زيادة الإنتاج في حقول العراق واستثمار نفط البصرة ومد خطوط أنابيب جديدة[2].

(1) عبده، المصدر السابق، ص 73 .

(2) المصدر نفسه، ص 74 .

الفصل الثالث

ميادين صراع النفوذ البريطاني – الأمريكي في العراق بعد الحرب العالمية الثانية 1945-1958

أولا: ميدان التسلح والبعثات العسكرية

ثانيا: التنافس في المجال الاقتصادي

ثالثا: التنافس في المجالين التعليمي والثقافي

رابعا: التنافس في ميدان النفط

الفصل الثالث
ميادين صراع النفوذ البريطاني-الأمريكي في العراق بعد الحرب العالمية الثانية 1945-1958

دار صراع النفوذ البريطاني - الأمريكي حول العراق، وخاصة في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، وفي ميادين مختلفة لعل من أبرزها ميادين التسلح والبعثات العسكرية، والاقتصاد، والنفط والثقافة، والتعليم، ولم يكن الصراع في كل الأوقات واضحا وجليا، وإنما اتخذ أشكالا دفينة وسنتعرض لأبرز ميادين الصراع.

أولاً : ميدان التسلح والبعثات العسكرية :

في يوم الخميس الموافق 6 كانون الثاني 1921، عين في وزارة الدفاع فريق من الضباط العراقيين، وعقد الاجتماع الرسمي الأول لفتح دوائر (المقر العام للجيش العراقي) في (قصر عبد القادر باشا الخضيري) المطل على نهر دجلة قرب الباب الشرقي. ورأس الفريق جعفر العسكري وزير الدفاع الاجتماع وإلى جانبه الميجر أيدي (J. I. Eadi) المستشار البريطاني للوزارة ووكيل القائد الرائد محي الدين بن عمر الخيال ومجموعة من الضباط، وتقرر في الاجتماع تأليف المقر العام من أربع دوائر هي الحركات، الإدارة، اللوازم والمحاسبات، فكانت تلك الدوائر البذرة الأولى لنشوء الجيش العراقي[1].

---

1) وزارة الدفاع، هيئة التاريخ العسكري، تاريخ القوات العراقية المسلحة، ط1، ج1، (بغداد، 1986)، ص 187.

بعد دخول العراق عضواً في عصبة الأمم في 3 تشرين الأول 1932 كان الجيش العراقي يتكون من (10.000) مقاتل و (22) مدفعاً و (111) رشاشة متوسطة و (137) رشاشة خفيفة و (1053) سيفاً و (13) طائرة وبعض القطعات الساندة والخدمات المتواضعة مما يدل على أن الجيش آنذاك لم يكن بالقدرة على تحقيق الأماني الوطنية والقومية وكان الواضح من ذلك أن غرض بريطانيا هو الإبقاء على جيش صغير لا يكاد يكفي تحقيق الأمن الداخلي، فنجدها تقاوم كل مسعى وطني لزيادة عدده ورفع مستوى كفاءته القتالية لكي يستجدي المعونة البريطانية عند تعرض أمنه الوطني للخطر[1].

كانت الحكومة العراقية، آنذاك، تعتمد بصورة كبيرة على بريطانيا في أمور الجيش وكان هناك مستشارون عسكريون بريطانيون في الجيش، وخلال ظروف الحرب العالمية الثانية وبالتحديد خلال ثورة مايس عام 1941 كان الجيش العراقي يتألف من (1800) ضابط و (45.000) ضابط صف وجندي و (13.000) حيوان من خيول وجمال وبغال، وكانت القوات المحاربة تتألف من (42) فوج مشاة و (21) بطرية مدفعية ومجموع أربع كتائب خيالة وعدة أسراب جوية وأربع بواخر بريئة وصنوف فنية وإدارية أخرى[2]. فكان من الطبيعي ونتيجة لموقف الجيش المعادي لبريطانيا خلال ثورة مايس والحرب العراقية البريطانية وبعد سيطرة بريطانيا على أمور العراق، أن تقوم بريطانيا بإضعاف الجيش العراقي وكسر شوكته، فاعيد بعد انتهاء المعركة وبالتحديد في نهاية عام 1941 الاستشاريون العسكريون البريطانيون ومعظمهم من الذين عملوا كمستشارين عسكريين في بدء تأسيس الجيش، وقد

---

(1) يعمر زكي الخيرو، "تأسيس الجيش العراقي وتطوره في المدة 1921-1958"، مجلة الزحف الكبير، بغداد، العدد 4، كانون الثاني – شباط 2000، ص 65 .

(2) الحسني، المصدر السابق، ج6، ص 181 .

اشتهروا بنزعتهم الاستعمارية وسيطروا على الجيش سيطرة تامة، وكان هدفهم الغاء الجيش العراقي نهائياً إلا أنه كان من الصعب عليهم ذلك فعمدوا على الابقاء على هيكله مع تجريده من القيادة الكفوءة وروح القتال والوسائل المادية التي تلزمه للدخول في معارك نظامية[1].

وبما أن زمام الأمور كانت بيد بريطانيا فانها سعت جاهدةً ومن خلال سيطرتها على قيادة الجيش العراقي في العمل على إضعاف هذا الجيش فنجدها قد أوعزت الى رئاسة أركان الجيش بوضع خطة لإعادة تنظيمه في نهاية وزارة نوري السعيد الثامنة (25 كانون الأول 1943–19 نيسان 1944)[2]. ومن خلال البعثة الاستشارية العسكرية البريطانية[3]. والتي عملت على تشتيت وحداته بحجة إشراك الجيش مع المحور ضد الحلفاء، وعملت على إضعاف كفاءته القتالية بتدريبه منذ عام 1944 وحتى منتصف عام 1947 على الحروب غير النظامية فضلاً عن ضعف

(1) المصدر نفسه، ج6، ص 182 .

(2) وزارة الدفاع، هيئة التاريخ العسكري، تاريخ القوات العراقية المسلحة، ط1، ج3، (بغداد، 1991)، ص 172 .

(3) د. ك. و.، وزارة الدفاع، شعبة الحسابات العسكرية، بغداد، البعثة الاستشارية البريطانية، شباط 1940، و40، ص 5 . البعثة الاستشارية العسكرية البريطانية: وهي بعثة كان هدفها المعلن الاشراف على الجيش العراقي وتطويره، إلا ان هدفها الأساس والخفي كان إضعاف الجيش العراقي على أكبر قدر وبالتحديد بعد أن أصبحت قيادة البعثة بيد الجنرال رنتن الذي منح رتبة فريق وقتية في الجيش العراقي ابتداءً من 23 آيار 1944 بموجب الإرادة الملكية 306 في 5 تموز 1944 وعندما شغل منصب المفتش العام للجيش العراقي عهد اليه نوري السعيد بصفته وكيل وزير الدفاع بزيادة الوحدات العسكرية وتقديم توجيهاته المتصلة في إعادة تنظيم الجيش.انظر:تاريخ القوات المسلحة، ج3،ص 172 .

تصليحه وتجهيزه[1].

اقترنت سيطرة بريطانيا المطلقة على أوضاع العراق بمختلف جوانبها بتسخير امكانيات البلد خدمة لبريطانيا، وعندما أراد العراق تأسيس جيش وطني لم تكن بريطانيا واقفة بوجه هذا المطلب إلا أن استطاعت من خلال تغلغلها في أجزاء هذا الجيش من السيطرة عليه وإضعافه، فرغم تعهداتها الكبيرة للنهوض بالجيش العراقي إلى أعلى المستويات ومن خلال تسليحه كجيش حليف، إلا أنها كانت تريده أن يكون لأغراض الأمن الداخلي فقط وليس للدفاع الوطني، حيث أن بريطانيا كانت مقتنعة دائماً بأن السلاح الذي تسلمه للجيش العراقي سيستخدم، في يوم من الأيام، ضدها أو ضد مصالحها في المنطقة وهذا لم تسعى الى تزويد العراق باحتياجاته العسكرية كماً ونوعاً[2].

ان الحرب العالمية الثانية قد أنهكت بريطانيا عسكرياً واقتصادياً مما جعلها غير قادرة على حماية المنطقة والدفاع عن مصالح الغرب الرأسمالي تجاه القوى العالمية الجديدة التي ظهرت على المسرح السياسي الدولي ومواجهة حركات التحرر نتيجة لتنامي الشعور الوطني والقومي عند الشعوب التي استعمرتها مما جعلها تنسحب من مناطق مستعمراتها لتحل محلها الولايات المتحدة الأمريكية[3]. هذا الضعف الذي أصاب بريطانيا انعكس على العراق أيضاً فنجد المصالح الأمريكية تتغلغل في هذه الفترة بصورة أوسع، وكانت الولايات المتحدة تبحث عن طرق وأساليب لكي

(1) الخيرو، المصدر السابق، ص 67 .

(2) مؤيد الونداوي، "العلاقات العراقية-البريطانية 1945-1958"، مجلة دراسات سياسية، بغداد، العدد3، السنة 1، شباط 1999، ص ص 100-101 .

(3) احمد، صراع القوتين العظميين، ص 149 .

تضع لها موطئ قدم في العراق فوجدت الفرصة سانحة أمامها بعد انتهاء الحرب وخروج بريطانيا منهكة، فكان الجانب العسكري واحداً من الجوانب التي كان للولايات المتحدة الأثر الكبير فيه والذي خلق منافسة قوية بينه وبين بريطانيا على تسليح الجيش العراقي. حيث أخذت مسألة تسليح الجيش وتجهيزه في عام 1946 أهمية أكثر من السابق ورغب البريطانيون في بيع الموجودات الفائضة في مخازن جيشه أو إعارتها بأثمان، واستمرت المراسلات في الدوائر البريطانية ذوات العلاقة للتوفيق بين المتطلبات السوقية (الاستراتيجية) ومتطلبات السياسة الخارجية،واستمرت المناقشات في آذار 1946 حول تجهيز الجيش العراقي وتسليحه، وأشار القائد البريطاني في العراق إلى موضوع إعارة العراق الأسلحة والمعدات المستعملة والمتيسرة داخلياً لدى الجيش البريطاني، فأيده المسؤولين العسكريين البريطانيين في العراق وطالبوا مراجعهم بمنح حرية عمل عملية لفائدة العراق، وأكدوا أن العراق منطقة تحفها المخاطر إضافة إلى أن بيع الموجودات الفائضة في مخازن الجيش البريطاني للحكومة العراقية يتفادى الكثير من التأخير وينجم عنه التخلص من التكاليف العالية للحراسة والإدامة[1].

في الوقت الذي حرصت فيه وزارة الخارجية البريطانية على ضرورة إيضاح النفقات التي يتحملها عن ايجار المعدات القديمة، إذا قبلها العراق على سبيل الإعارة إلى أن تتوفر معدات جديدة، بدا للدوائر البريطانية أنهم إذا تصلبوا في موضوع بدلات الإيجار قد يخسرون هذه التجارة المفيدة لهم لا سيما وأنه أصبح واضحاً أمامهم احتمال تحول العراق نحو الولايات المتحدة الأمريكية[2]. ولما

(1) تاريخ القوات المسلحة، ج3، ص 192 .

(2) المصدر نفسه، ص 192 .

تسلمت وزارة أرشد العمري المسؤولية في حزيران 1946 كانت المراسلات بين وزارة الدفاع والجهات البريطانية مستمرة فيما يخص تسليح الجيش وتجهيزه إذ تطلب حل بعض مشكلات تدخل المستويات العليا، ونظراً لسفر الوصي إلى بريطانيا نقل القائم بالأعمال العراقي في لندن شاكر محمود الوادي إلى الموظف المختص بوزارة الخارجية في 2 تموز 1946 رغبة الوصي في مقابلة مونتغمري ليفاوضه في مسألة تجهيز معدات للجيش العراقي وأن من مصلحة بريطانيا أن توفر المعدات التي يحتاجها العراق، وعقد الاجتماع في 16 تموز 1946 وأعرب الوصي خلال اجتماع عن استيائه من المعدات التي جهزها البريطانيون للجيش العراقي لأنها كانت معدات عديمة الفائدة[1].

لقد حرم العراق من تسليح جيشه في سنوات الحرب العالمية الثانية والسنوات التي تلتها في حين كانت القوى الوطنية والقومية تضغط باتجاه تقوية الجيش وتعزيزه وتطالب بتخلي بريطانيا عن مطاري الحبانية والشعيبة وتسليم القواعد العسكرية إلى السلطات العراقية وهي القواعد التي نصت على منحها المادة الخامسة من معاهدة التحالف العراقية-البريطانية المؤرخة في 30 حزيران 1930. وبموجب خطة وضعتها وزارة الدفاع في أوائل عام 1946 بتدريب الجيش على الحروب النظامية وتسليحه بالأسلحة الحديثة، نظمت وزارة الدفاع منهج الأربع سنوات لتسليح الجيش وتأمين الاحتياجات الضرورية، وجرت المباحثات التمهيدية بصورة سرية في المدة 7-17 آيار 1947 بين وفد عراقي مؤلف من رئيس الوزراء صالح جبر ووزير الدفاع شاكر الوادي ورئيس أركان الجيش صالح صائب الجبوري ووفد بريطاني مؤلف من نائب مارشال الجو بريان بيكر (Brian Baker)

(1) المصدر نفسه، ص 196 .

ونائب مارشال الجو أ. كراي (A. Gray) والعميد أف. س. كرتس (F. C. Curtis) والقائم بأعمال السفارة البريطانية في بغداد دوكلاس بوسك (Douglas Busk) ورئيس البعثة العسكرية البريطانية في وزارة الدفاع الفريق رنتن (J. M. L. Rentin) والرائد يوناك (P. Uniacte) وعقدت ثلاثة اجتماعات في قصر الرحاب إلا أن المفاوضات توقفت قبل الوصول إلى نتائج نهائية[1].

وعلى ما يبدو قد تأثرت عملية تسليح الجيش العراقي بالأحداث الجارية في فلسطين، إذ كان لهذه الأحداث وقع على تزويد العراق بالأسلحة والمعدات الحربية من قبل بريطانيا، ففي بداية الأحداث قامت بريطانيا في 28 نيسان 1948 بسحب البعثة العسكرية الاستشارية البريطانية التي كانت مهمتها ومنذ البداية إضعاف الجيش العراقي معللة سحب البعثة ببلوغ الجيش العراقي مرحلة من الكفاءة وأصبح بها في غنى عن جهود هذه البعثة والتي كان الهدف الأساس من سحبها هو التنصل من أي فشل قد يحدث في الجيش العراقي في فلسطين[2] بسبب حالته السيئة[3].

كانت حرب فلسطين عام 1948 محكاً لتطبيق بريطانيا المعاهدة البريطانية والإيفاء ببنودها لا سيما وأن طلبات العراق من السلاح والعتاد كانت متراكمة في الدوائر البريطانية طوال سنوات الحرب العالمية الثانية في حين تزايدت حاجة الجيش العراقي إلى صرف تلك الطلبات. وفي سبيل الإسراع في انجاز تلك الطلبات عقد في 29 آيار 1948 اجتماع في وزارة الخارجية ببغداد حضره وزير الدفاع ووكيل وزير

---

(1) تاريخ القوات المسلحة، ج3، ص 204 .

(2) كان للجيش العراقي شرف المساهمة في حرب 1948 ضد (اسرائيل) . للتفاصيل أنظر: المصدر نفسه، ج3، ص ص 209-241 .

(3) الخيرو، المصدر السابق، ص 68 .

الخارجية أرشد العمري والفريق الركن صالح صائب الجبوري رئيس أركان الجيش والعقيد الركن عباس علي غالب مدير شعبة الحركات ويوسف الكيلاني من وزارة الخارجية وحضرها أيضاً السفير البريطاني وسكرتيره. وشدد في محضر الاجتماع على صرف الطلبات العسكرية وبحث امتناع مستودعات القوة الجوية البريطانية في الحبانية من تجهيز القوة الجوية العراقية من احتياجاتها من الأعتدة والقنابر والمواد الاحتياطية، ووعد السفير البريطاني باخبار حكومته وحثها على الموافقة على تجهيز الطلبات[1].

وبدلاً من صرف المعدات العسكرية المتعاقد عليها بين العراق وبريطانيا، أمرت الحكومة البريطانية في 2 حزيران عام 1948 بفرض حضر شامل والامتناع عن تزويد العراق بأية أسلحة ومذخرات مهما كان نوعها بدعوى التزامها بميثاق الأمم المتحدة وقرار مجلس الأمن فكان ذلك دليلاً على الانحياز إلى جانب اسرائيل وسوء نيتها تجاه الدول العربية ومنها العراق. إذ أن ذلك المنع لم يطبق إلا ظاهرياً بحق الصهاينة[2].

وفي الوقت نفسه وصل تقريران للمخابرات الأمريكية من الملحق العسكري الأمريكي في بغداد إلى السفير البريطاني في بغداد هندرسون (Hendarson) يؤكدان على إرسال معدات عسكرية مهمة للجيش العراقي من قبل الولايات المتحدة، حيث ان بريطانيا أرادت ان تجهز العراق بأسلحة لحماية الأمن الداخلي فقط لأنها كانت تدرك ان آية اسلحة إضافية تصل إلى العراق تاخذ طريقها إلى فلسطين لذلك كانت خائفة من وصول المساعدات العسكرية الأمريكية إلى العراق لا سيما وان

(1) تاريخ القوات المسلحة، ج3، ص 226 .

(2) تاريخ القوات المسلحة، ج3، ص 227 .

التقريرين اللذين حصل عليهما هندرسون قد وصلا في وقت متأخر، لذلك كانت بريطانيا تسعى لمنع وصول أية مساعدات عسكرية إلى العراق[1].

بعد عودة الجيش العراقي من فلسطين برزت الحاجة إلى مقر مسيطر في بغداد، فشكلت آمرية موقع بغداد في 6 تموز 1949، وتم العمل على تزويد أفواج المشاة بنقلية آلية بدلاً من النقلية الحيوانية، وفي 15 آب 1950 تم استحداث مديرية الهندسة الآلية الكهربائية وفي 16 تموز 1951 شكلت سرية الدبابات المستقلة نوع تشرشل، وتم تشكيل لواء آلي في 29 كانون الأول 1951 بالاستفادة من موجودات القوة الآلية، وفي 2 آيار 1953 تسلم الملك فيصل الثاني سلطاته الدستورية وأصبح قائداً عاماً للجيش العراقي[2].

لقد ظهر شعور، وفي هذه الفترة بالتحديد، بين أوساط المسؤولين العراقيين بموضوع المساعدة العسكرية الأمريكية للعراق حيث أكد القائد العام للقوات العراقية في البصرة على أهمية تجهيز الجيش العراقي بالأسلحة من أجل صد أي هجوم روسي محتمل[3]. ولما كانت قضية تسليح الجيش العراقي إحدى عوامل الاحتكاك بين العراق وبريطانيا ونتيجةً لموقف بريطانيا المتشدد في الاستجابة لمتطلبات العراق العسكرية فقد قام رئيس الوزراء العراقي توفيق السويدي في 27 تموز 1950 باطلاع السفير الأمريكي في بغداد وأثناء اجتماع عقد بينهما على الطلبات العسكرية العراقية[4].

---

(1) U.S.N.A. , No. 1/27/48 , British Military Shipment To Iraq , January 27 1948 , Film 4 , P. 501 .

(2) الخيرو، المصدر السابق، ص 68 .

(3) U.S.N.A. , Foreign Service Dispatch To The Department of State Washington , October 9 , 1952 , Film 15 , P. 219 .

(4) الدليمي، المصدر السابق، ص 201 .

كان هذا الطلب العراقي بداية لتوجه العراق إلى الولايات المتحدة وتغيير لسياسة الوزارات اللاحقة، وبالإضافة إلى ذلك شعر العراقيون ونتيجةً للضغط الشعبي الكبير لتطوير الجيش إلى حاجة العراق لتزويد جيشه بالمعدات الحديثة والأسلحة المتطورة، وبما أن بريطانيا كانت دائماً تحاول إضعاف الجيش العراقي، والحد من فاعليته وتحديد واجباته بحفظ الأمن الداخلي ارتأت وزارة جميل المدفعي السادسة والتي ألفت في 29 كانون الثاني 1953 الاتجاه إلى الولايات المتحدة، ورغبة منها في توسيع تشكيلات الجيش العراقي وتقويته طلبت من حكومة الولايات المتحدة في آذار 1953 مساعدات عسكرية ودخلت الوزارة في مفاوضات مع الحكومة الأمريكية[1]. إلا أن الوزارة لم تتلق أي جواب لطلبها[2].

أدركت الولايات المتحدة، وبالتحديد في مطلع الخمسينات، أن مركز بريطانيا في العراق أخذ بالضعف وانه إذا ما تدهور على نحو متزايد فان على الولايات المتحدة ان تسارع في تعزيز وجودها هناك، وفي إطار تلك الرؤيا الأمريكية جاءت زيارة وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس (John Foster Dallas) إلى (الشرق الأوسط) في 27 آيار 1953 وهو أول وزير خارجية أمريكي، وقد رافقه في مهمته عدد من الخبراء الاقتصاديين والعسكريين[3]. ففاتحت الوزارة القائمة آنذاك الوزير الأمريكي بضرورة مد أمريكا يد العون للعراق في المجال العسكري، رغم أن الأمريكان لم يكونوا قد أجابوا على مذكرة الحكومة العراقية، إلا أن العراقيين واصلوا بحث الموضوع مع السفارة الأمريكية فقامت قائمة الصهاينة الذين قاموا بضجة مفتعلة في الأوساط العالمية للحيلولة دون تلبية هذا الطلب، مما اضطر فاضل

(1) جريدة صوت الأهالي، بغداد، العدد171، 26 نيسان 1954 .

(2) الدليمي، المصدر السابق، ص 202 .

(3) علاء جاسم محمد الحربي، العلاقات العراقية-البريطانية 1945-1958، ط1، (بغداد 2002)، ص 231 .

الجمالي أن يوجه رسالة إلى جون فوستر دالاس رجاء أن تعيد حكومته النظر في طلب العراق المشروع دون أن تتأثر بدعايات الصهاينة[1].

وانطلاقاً من رغبة حكومة الولايات المتحدة في دعمه المنطقة عسكرياً لتوفير غطاء أمني للحد من المد الشيوعي فان العراق حصل على اعتبار خاص لما له من صلة تقارب جغرافي بالاتحاد السوفيتي، حيث أن مسألة المساعدة العسكرية الأمريكية للعراق يمكن أن يكون لها مغزى في تنظيم دفاع إقليمي في (الشرق الأوسط)[2].

ان زيارة وزير الخارجية الأمريكي للعراق كانت تمهيداً للتقارب الدبلوماسي السياسي القائم بين العراق والولايات المتحدة آنذاك، حيث أنه بعد الطلب الذي عرضه رئيس الوزراء العراقي فاضل الجمالي (8 آذار 1953-29 نيسان 1954) على الوزير الأمريكي لم ير الأخير مانعاً من تحقيق طلب العراق ولا سيما بعد أن وثق من تأثر ساسته بالسياسة الأمريكية المغايرة للسياسة الشيوعية العالمية، فوافق على طلب العراق وبعث به إلى سفارة الولايات المتحدة في بغداد لتبلغ بها الحكومة العراقية، حيث كان مبدأ الجمالي في الحصول على المساعدة العسكرية الأمريكية لا يأخذ صفة معاهدة أو حلف يضطرانه إلى مراجعة مجلس الأمم للحصول على التشريع اللازم، فتم في 21 نيسان 1954 التوقيع على اتفاقية الأمن المتبادل بين الولايات المتحدة والعراق والتي بموجبها وافقت الولايات المتحدة على تزويد الجيش العراقي بالمساعدات العسكرية بدون أية شروط أو التزامات تحالفية أو سياسية[3]. وفي ضوء الاتفاقية المذكورة صادقت وزارة الدفاع الأمريكية على

---

(1) الحسني، المصدر السابق، ج9، ص 109

(2) U.S.N.A. , Secretary of Defense , January 11 1945 , Film 15 , P. 283 .

(3) للاطلاع على تفاصيل الاتفاقية انظر: الحسني، المصدر السابق، ج9، ص ص 95- 99 .

تزويد العراق بمنحة عسكرية أمريكية عن طريق لجنة التنسيق الأمريكي لأسلحة (الشرق الأوسط)[1].

لم تكن بريطانيا بعيدة عن محاولات الولايات المتحدة الرامية إلى بسط نفوذها على العراق وبدا ذلك واضحاً بعد زيارة دالاس، وفي محاولة لعدم ترك العراق يعتمد على الولايات المتحدة في التسليح اضطرت بريطانيا إلى تلبية بعض طلبات العراق من السلاح على الرغم من الصعوبات التي سببها توقف انتاج بعض تلك الأسلحة كي تثبت للعراقيين فوائد المعاهدة العراقية-البريطانية، بالنسبة لهم، ولكي تتمكن القوات العراقية من حفظ الأمن الداخلي[2].

وفي الوقت نفسه الذي كانت فيه الولايات المتحدة في منافسة خفية مع بريطانيا لأخذ مكانها بعد أن أصابها الانهيار، كانت (اسرائيل) داخلة في منافسة قوية ومثيرة مع الولايات المتحدة، حيث كانت ترفض توقيع اتفاقية الأمن المتبادل بين العراق وأمريكا لأن ذلك يعرض أمن (اسرائيل) للخطر، وبما أن العراق بلد عربي فان ذلك يعني أن المساعدات التي يتلقاها العراق من أمريكا سوف تستخدم ضدها ويجب على الولايات المتحدة أن تعيد حساباتها وأوراقها في هذا الموضوع[3].

بعد توقيع وزارة الجمالي الثانية والولايات المتحدة الأمريكية على اتفاقية الأمن المتبادل والتي تخص بالتحديد المعونة العسكرية الأمريكية،شعر البريطانيون

---

(1) U.S.N.A. , Subject: U.S. Arms Program For Iraq , September 7 , 1954 , Film 15 , P. 778 .

(2) الحربي، المصدر السابق، ص 244 .

(3) U.S.N.A. , America Jewish Congerss , The Honorable , John Foster Dallas , Secretary of State , State Department to Washington D.C. , May 18 1954 , Film 15 , P. 555 .

بالقلق، وان هذه الاتفاقية سوف تؤدي إلى اضعاف موقفهم في العراق حيث كانوا يخشون أن يستسلم العراق لتوجيهات دبلوماسية الدولار[1] والتي وصفوها بأنها دبلوماسية متخبطة لا تعود بالنفع على الجانبين[2].

لم تكن بريطانيا راغبة في دخول الولايات المتحدة للمنطقة ولم يكن بيدها حيلة، لذلك قامت بتشجيع العراق ولكن بحذر شديد لقبول المساعدات العسكرية الأمريكية[3]. وبعد أن استطاعت أمريكا التغلغل في بلدان (الشرق الأوسط) عن طريق قروض بنك الانشاء والتعمير ومشروعات النقطة الرابعة[4]. بدأت تتخذ

---

(1) دبلوماسية الدولار (*Dollar Diplomacy*) أكد كل من الرئيس وليم هوارد تافت (1857-1930) رئيس الولايات المتحدة (1909-1913) عن الحزب الجمهوري ووزير خارجيته فيلاندر نوكس على سياسة الباب المفتوح بتبني سياسة عرفت فيما بعد بأسم دبلوماسية الدولار من أجل توسيع تجارة الولايات المتحدة من خلال دعم المشاريع الأمريكية في الخارج وتشمل امريكا اللاتينية والشرق الأوسط وخاصةً الصين من أجل الحصول على امتيازات خاصة لمد سكك حديد حالها في ذلك حال بريطانيا وفرنسا والمانيا، وقد تم ذلك بفعل النداء الشخصي الذي لم تكن له سابقة والذي وجهه الرئيس تافت إلى الوصي على العرش الصيني الأمير جن (*Chun*) مما أدى إلى توقيع امتياز تتقاسمه الدول الأربع وهي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والمانيا في 20 مايس 1911، وهكذا بدأت المصارف الأمريكية، حالها في ذلك حال المصارف البريطانية الفرنسية والألمانية، تستعمل دبلوماسية الدولار في فتح الأبواب أمام المصالح الأمريكية . انظر: محمد، المصدر السابق، ص 44 .

(2) غانم محمد الحفو، "العراق ومشاريع الاحلاف الدفاعية الغربية 1946ـ1958 صفحات تاريخية في المواقف الرسمية والشعبية" بحث غير منشور بحوزة الباحث، ص15 .

(3) الوندادي، العلاقات العراقية ـ البريطانية، ص95 .

(4) مشروع أمريكي لتقديم المساعدات للدول التي تطلبها ومن هذا المبدأ عقد العراق اتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية في 10 نيسان 1951 شملت على خمس مواد تضمنت المادة الاولى التعاون في المجال الفني والمادة الثانية تتعلق بالمشاريع التي تنفذ بموجب هذا الاتفاق والمادة الثالثة تتعلق بالمناهج والمشاريع المشار إليها في المادة الاولى والمادة الرابعة تتعلق بالموظفين الامريكيين في

الخطوة التالية وهي الاستحواذ على هذه البلدان سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، ونعني بهذا إقامة تكتل عسكري في (الشرق الأوسط) إلا أن بريطانيا ما فتئت تحارب مشروعات التغلغل الأمريكي في المناطق التي تعدها خاضعة لنفوذها[1]، لذلك انساق فاضل الجمالي وراء الدعوة الأمريكية لسياسة الأحلاف ولم يترك فرصة سنحت له إلا ودعا فيها إلى إقامة حلف دفاعي يربط العراق وأقطار (الشرق الأوسط) بعجلة الغرب[2].

وبدون الدخول في تفاصيل هذه الأحلاف وأطرافها الأمر الذي يهمنا فيه هو مدى تأثير هذه الأحلاف على المساعدات العسكرية التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية للعراق وتأثير هذه المساعدات على بريطانيا التي كانت غير راغبة في تغلغل النفوذ الأمريكي إلى المنطقة والعراق بالذات لما لبريطانيا من مصالح كبيرة وحساسة فيه، حيث أن أمريكا ومن خلال مشاريع الدفاع الإقليمية اتخذت وسيلة لخلق فئة متأثرة بها، إذ أن ذلك من شأنهم يجعل السياسيين والعسكريين العراقيين يميلون إلى المشاركة في المشاريع الأمريكية وربما يكونون على استعداد للاشتراك في مشروع الدفاع عن العراق من خلال مشروع تركيا وايران وباكستان أكثر من استعدادهم للانضمام إلى مشروع يضم العراق وبريطانيا فقط[3]. لذلك كانت المساعدات العسكرية التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية كتمهيد لجر العراق للدخول في أحلاف أمريكا التي ستنشئها في المنطقة، وحيث أكدت الولايات المتحدة

العراق وامتيازاتهم والمادة الخامسة تتعلق بتاريخ تنفيذ هذه الاتفاقية والتعديلات المضافة إليها . انظر: الراوي المصدر السابق، ج6، ص ص 45- 49 .

(1) خالد العزي، حلف بغداد، (لا. م .، 1957)، ص 7.

(2) الحقو، المصدر السابق، ص15 .

(3) الحربي، المصدر السابق، ص 246 .

من خلال تقارير وزارة الخارجية أن المساعدات العسكرية التي تقدمها للعراق مبنية على مبدأ الأمن الجماعي، لذلك يجب على الحكومة العراقية أن تأخذ بنظر الاعتبار ومن خلال المساعدات المقدمة اليها التشاور مع كل من تركيا وباكستان وبيان هل هي راغبة في ربط نفسها مع هاتين الدولتين وأية دولة أخرى حتى تستطيع بعد ذلك تقديم أكبر عون عسكري للعراق[1].

ادركت الولايات المتحدة أن العراق يظهر رغبة واضحة في السير على نفس السياق مع كل من تركيا وباكستان، حيث تأكدت الولايات المتحدة من أن انضمام العراق إلى الحلف يعني حصوله على المساعدات العسكرية الكبيرة بالاضافة إلى تعزيز مكانة الحكومة العراقية لدى أمريكا كما أن القادة العسكريين العراقيين قد بينوا رغبتهم في الانضمام إلى الحلف، وبذلك اطمأنت الولايات المتحدة إلى انضمام العراق إلى الحلف[2].

إن المساعدات العسكرية الأمريكية للعراق سواءً في الحلف أو خارجه أفصحت عن مدى تذمر بريطانيا منها، حيث أن بريطانيا ومن خلال سفيرها في العراق قد أعربت عن قلقها الكبير، لذلك أخبر بريطانيا الولايات المتحدة أنه يجب عليها أن تتبع السياقات المنصوص عليها من خللا المعاهدات العراقية-البريطانية حتى تستطيع تنسيق برامج المساعدات العسكرية للعراق، لأن العراق يقع تحت سيطرة بريطانيا ويجب على الولايات المتحدة أن تراعي ذلك[3].

(1) U.S.N.A. , Department of State to Am Embassy , Baghdad Priority , April 8 , 1954 , Film 15 , P. 384 .

(2) Ibid , P. 385 .

(3) U.S.N.A. , Secretary of Defense , To Specter , January 11 , 1954 , Film 15 , P. 283 .

أن ازدياد الاهتمام الأمريكي بالعراق دفع السكرتير القائم بأعمال الخارجية في رسالة معنونة إلى وزير الدفاع في 21 أيلول 1953 طالباً من ايضاح أهمية العراق للرئيس الأمريكي، وان قدرته متزايدة في الدفاع عن نفسه مهمة لأمن الولايات المتحدة الأمريكية، وبهذا نتمكن من توسيع مجال المساعدة الأمريكية للعراق[1]. الملك وفي 4 كانون الثاني 1954 أفاد السكرتير المساعد للدفاع أن المساعدات التي ستقدم للعراق سوف تكون ذات قيمة كبيرة خصوصاً وأن العراق من المحتمل أن يكون بالمواجهة من الناحية الاستراتيجية مع الاتحاد السوفيتي[2].

ان سياسة الأحلاف التي بدأتها الولايات المتحدة كان لها دور كبير في تعزيز نفوذها في المنطقة عن طريق ربط هذه الدول بالأحلاف وتقديم المساعدات العسكرية التي كان في ظاهرها ان الولايات المتحدة تدعم الدول الحليفة وتمد لها يد العون للدفاع عن نفسها، إلا أنها كانت في باطنها موجهة بالأساس ضد الخطر الشيوعي السوفيتي وحماية المصالح الصهيونية، فكانت سياسة الولايات المتحدة تصطدم مع السياسة البريطانية في العراق، فكانت بحكم ثقل مركز بريطانيا في العراق تخشى المواجهة معها لذلك كانت تستغل ضعف بريطانيا في بعض الأحيان لتقدم المساعدات العسكرية للعراق والتي تعود عليها بالنفع من خلال كسب ود السياسيين العراقيين، حيث كانت سياسة الأحلاف صورة من صور التنافس العسكري البريطاني الأمريكي.

وقد جسدت صورة ثانية للصراع من خلال المبادرة التي قامت بها الولايات المتحدة بالتعاون مع بريطانيا نفسها في تشرين الأول 1955، حيث قامت الولايات

---

(1) Ibid , P. 385 .

(2) Ibid , P. 386 .

المتحدة باهداء العراق عشرة دبابات نوع سنتوريون 7 بينما أهدت بريطانيا للعراق دبابتين، حيث كانت الدبابات العشر التي أهدتها أمريكا قد اشترتها من بريطانيا حسب خطة المساعدة الخارجية[1].

لقد تم الاتفاق بين البريطانيين والعراقيين على صيغة البيان الصحفي عن الهدية، فاقترح البريطانيون أن تكون الصيغة كما يلي (ان عشراً من هذه الدبابات اعطيت بموجب برنامج المعونة الأمريكي واثنين هدية من الحكومة البريطانية) أم أمريكا فقد اقترحت أن تكون الصيغة كما يلي (ان الدبابات الاثنتي عشرة أهديت إلى الحكومة العراقية)، حيث كان القصد افهام الرأي العام ان كل ما يأتي إلى العراق بموجب برامج المعونة هو هبة، فوافق الأطراف الثلاثة على الصيغة[2]. الا أنه في يوم 24 تشرين الأول 1955 حدث تسرب بمعلومات مجهولة المصدر، فلقد نشرت الصحف الصادرة في بغداد صيغة البيان التالي (ان عشراً من هذه الدبابات أعطيت بموجب برنامج المعونة الأمريكي واثنتين هدية من الحكومة البريطانية) حيث كانت هذه الصيغة بريطانية أرادت من خلالها أن تبين للرأي العام أن بريطانيا هي التي أتت للعراق وان الدبابات الأمريكية هي بموجب برنامج المعونة[3].

قامت السفارتان البريطانية والأمريكية بارسال مصورين لتصوير عملية انزال الدبابات من السفينة حتى يعم خبر هذه العملية المشتركة لمساعدة العراق، ولما وصلت الباخرة إلى البصرة كانت الأت التصوير في محلاتها تنتظر الشروع في التفريغ، ثم فتحت المنافذ وأخذت الرافعات تعمل فرفعت دبابتين سنتوريون 7 وقد

---

(1) ولدمارغلمن، عراق نوري السعيد: انطباعاتي عن نوري السعيد بين سنة 1954-1958، (لا. م.، لا. ت.)، ص 293 .

(2) غلمن، المصدر السابق، ص 294 .

(3) المصدر نفسه، ص 294 .

كتب على كل منهما بحروف كبيرة (هبة من صاحبة الجلالة) فسجلت آلات التصوير المشهد[1].

بعد تلك اللقطة اتجهت آلات التصوير لالتقاط صور الدبابات العشر المهداة من الولايات المتحدة ولكن الرافعات لم ترفعها لتصفها على الوصيف وبقيت آلات التصوير عاطلة عن العمل طوال النهار فبقيت الهدية الأمريكية قابعة في مكانها ولم تر الضوء إلا في اليوم التالي بعد أن سمع العراق الكفاية عن كرم صاحبة الجلالة، كما عين يوم 3 كانون الثاني 1954 موعداً لتسليم الدبابات رسمياً إلى العراقيين في معسكر الرشيد في بغداد، إلا أنه قبل الاحتفال زار موظف بريطاني السفارة الأمريكية ليوضح لهم الصيغة التي يجب أن يلقيها السفير الأمريكي في خطاب الاحتفال، وعلى ما يبدو كانت بريطانيا تريد فرض سطوتها على أمريكا حتى في الخطاب الذي ألقاه السفير الأمريكي[2].

بعد العدوان البريطاني على مصر في 31 تشرين الأول1956 فقدت بريطانيا مركزها العظيم في (الشرق الأوسط) نتيجةً لتآمرها مع (اسرائيل) وفرنسا في غزو مصر.فحدث فراغ في المنطقة فرأت أمريكا أن تملأه وتحل محل بريطانيا فيها قبل أن يحتل الاتحاد السوفيتي هذه المنزلة، وعلى هذا تقدم دوايت ديفيد أيزنهاور (Dwight David Eisenhower) (1952-1961) رئيس الولايات المتحدة الأمريكية إلى الكونغرس الأمريكي في 5 كانون الثاني عام 1957 بمشروع تضمن اربع نقاط رئيسية عرفت فيما بعد بمبدأ أيزنهاور[3].

---

(1) المصدر نفسه، ص ص 294-295 .

(2) المصدر نفسه، ص 295 .

(3) الحسني، المصدر السابق، ج10، ص ص 53-54 . ومن الجدير بالذكر أن مبدأ أيزنهاور هو مبدأ تحول بموجبه الرئيس الأمريكي آيزنهاور أن يستعمل قوات الولايات المتحدة للمحافظة على

بعد إعلان هذا المبدأ قررت الحكومة العراقية إيفاد بعثه تضم بعض السياسيين إلى أمريكا لمعرفة أهداف هذا المشروع وتفاصيله وحث الحكومة الأمريكية على تنفيذ وعدها الخاص بتموين الفرقة العسكرية العراقية الحديثة بالسلاح والعتاد[1]. رأى الرئيس الأمريكي أن يوفد مبعوثه الخاص ريتشارد روزفلت (Ritchard Roosevelt) على رأس وفد إلى بلدان (الشرق الأوسط) لتوضيح مشروعه، فاستغلت الحكومة العراقية هذه الفرصة واستدعت المبعوث فجاء إلى بغداد في 6 نيسان 1957 وأوضح مشروعه إلى المسؤولين العراقيين وقال ان القوات الأمريكية لن تتدخل في شؤون أية دولة من دول الشرق الأوسط إلا إذا تعرض ذلك البلد إلى الخطر الشيوعي وطلب حماية الجيش الأمريكي[2].

عبّر نوري السعيد (رئيس الوزراء العراقي) عن تأييده الطويل لهذا المبدأ ورحب به، كما أيد مجلس الأمة المبدأ بعد فترة قصيرة، وبعد قدوم ريتشارد ودراسة متطلبات العراق حصل العراق على المعونة عسكرية مباشرة حيث استلم الجيش مدفعية وأجهزة الكترونية[3].

ورغم تغلغل النفوذ الأمريكي في العراق وتوسعه خصوصاً في مجال المساعدات العسكرية للجيش العراقي إلا أنها لم تكن بالمستوى المطلوب ولم تصل إلى ما وصلت اليه العلاقات العراقية البريطانية من مستوى، ويمكن أن نعلل سبب

استقلال أي بلد في الشرق الأوسط بناءً على طلبها ضد أي عدوان موجه من أي بلد واقع تحت سيطرة الشيوعية، وتقديم المعونة العسكرية لأي بلد يطلبها والتعاون مع أي بلد لبناء قوته الاقتصادية ودعم استقلاله. انظر: غلمن، المصدر السابق، ص 143 .

(1) الحسني، المصدر السابق، ج10، ص 143 .

(2) المصدر نفسه، ج10، ص 56 .

(3) غلمن، المصدر السابق، ص 144 .

ذلك إلى أن البريطانيين عندما دخلوا إلى العراق اتبعوا سياسة تتمثل في السيطرة على الأمور بصورة مباشرة، خصوصاً وأنهم قاموا بإبدال سيطرتهم العسكرية بسيطرة أخرى تتمثل بالانتداب وتكبيل العراق بالمعاهدات التي أرغمته وأجبرته على الانسياق وراء السياسة البريطانية، حيث سيطر مستشارو بريطانيا تقريباً على كافة نواحي الإدارة مما خلق صراعاً بين هاتين الدولتين على طوال الفترة التي حاول من خلالها الأمريكان التغلغل في العراق وبالتحديد بعد الحرب العالمية الأولى.

لم يقتصر دور البريطاني-الأمريكي في ميدان الجيش على التسليح فقط بل امتد أيضاً إلى البعثات العسكرية التي كان العراق يقوم بإرسالها إلى الخارج أو من خلال الدعوات التي كان يتلقاها الضباط العراقيون من قبل بريطانيا والولايات المتحدة، ورغم الدور المحدود الذي تشكله هذه البعثات من ناحية قلة عدد أفرادها إلا أن جدواها ومردودها المعنوي كبير جداً، إذ أن هؤلاء الضباط الموفدين إلى بريطانيا وأمريكا يقومون بنقل الخطط والأفكار التي يدرسونها ويتعلمونها في تلك البلاد، وبما انه كان هناك تنافس بريطاني أمريكي فمن الطبيعي أن تقوم هذه الدول باتخاذ هذه البعثات كوسائل لنقل أفكارها ومبادئها لا سيما وأن هذه الدول تنظر إلى الأمور بمنظار بعيد.

لذلك كانت البعثة الاستشارية العسكرية البريطانية التي سبق ذكرها تقوم بدور كبير في إضعاف الجيش العراقي، فقد عملت البعثة على تشتيت وحدات الجيش العراقي وبالتحديد في الفترة 1944-1947 وإضعاف قدراته وكفاءته القتالية

بحجة إشراك الجيش مع المحور ضد الحلفاء، كما عملت على تدريبه على الحروب غير النظامية فضلاً عن ضعف تسليحه وتجهيزه[1].

وقد ظهر واضحاً بصورة لا تقبل الشك التوجه العراقي نحو الولايات المتحدة الأمريكية في مسألة تسليح الجيش العراقي وتطويره وتدريبه، فخلال سني الحرب العالمية الثانية وبالتحديد في 15 شباط 1940 قام العراق بإرسال بعثة عسكرية من القوة الجوية الملكية برئاسة الرئيس الأول محمود هنيدي وضباط صف وجنود من منتسبي القوة الجوية الملكية إلى الولايات المتحدة لتعلم فنون القتال الحربي الجوي وتعلم قيادة الطائرات الحربية[2]. وفي العام نفسه قام العراق بإرسال بعثة عسكرية أخرى إلى الولايات المتحدة لغرض الاطلاع على التطور العسكري هناك وشراء المواد الأساسية التي يحتاجها الجيش العراقي من أسلحة ومعدات حربية[3].

ان ايفاد البعثات العسكرية إلى الولايات المتحدة خلال سني الحرب كان له الأثر الكبير في تطور العلاقات العسكرية بين العراق والولايات المتحدة، لذلك ارتأت الحكومة الأمريكية أن ترسل بعثة عسكرية امريكية إلى العراق لغرض الاطلاع على الأوضاع العسكرية هناك والتعرف على متطلبات الجيش العراقي[4]. حيث أن هذه البعثة تمثل انتقالة كبيرة في سياق العلاقات بين الطرفين لا سيما وأن

---

(1) الخيرو، المصدر السابق، ص 67 .

(2) د. ك. و.، البلاط الملكي، الديوان، ايفاد بعثة عسكرية إلى الولايات المتحدة، 1569، 15 شباط 1940، و 141، ص 172 .

(3) د. ك. و.، وزارة الدفاع، شعبة الحركات، بغداد، 1569، 15 تموز 1940، و 109، ص 140.

(4) د.ك.و.، الحكومة العراقية، وزارة الخارجية: مديرية التشريفات، 311792، 25 كانون الثاني 1942، و 8، ص8 .

الولايات المتحدة أخذت باتباع سياسة الانفتاح على العالم الخارجي آنذاك، فكان من الطبيعي أن يكون العراق من الدول التي تحاول الولايات المتحدة جاهدةً الوصول اليه للحصول على موطئ قدم فيه والاستحواذ على مصادر الطاقة التي يتمتع بها، إذ أن هذا التقارب أثار في الواقع اهتمام السفير البريطاني في العراق كينهان كورنواليس الذي أدرك بدوره خطورة توجه العراق نحو الولايات المتحدة ورغبة بعض المسؤولين العراقيين في تطوير علاقات العراق بالولايات المتحدة[1]. والواضح أن بريطانيا كانت لا تقبل بوجود أي منافس لها في المنطقة على اعتبار ان المنطقة هي منطقة نفوذ بريطانية، فكانت لا ترحب بوجود الولايات المتحدة أو أية دولة أخرى على الرغم من أن الولايات المتحدة كانت حليفة لبريطانيا، إلا أن وجودها في المنطقة يسبب خسارة بريطانيا للكثير من مصالحها وهذا ما لا ترغب فيه بريطانيا، لذلك ظهر التنافس بين هذين البلدين وكان الجيش أحد صور هذا التنافس.

بعد عقد اتفاقية الأمن المتبادل بين العراق والولايات المتحدة في 21 نيسان 1954 سابقة الذكر، وصلت إلى العراق بعثة عسكرية أمريكية في 15 أيار 1954 تتألف من خمسة ضباط برئاسة العميد مايدز (Maidez) لأستطلاع حاجة الجيش العراقي من الأسلحة والتجهيزات فعقد مؤتمر في نفس اليوم بين البعثة الأمريكية والجانب العراقي لبحث ودراسة إسداء المساعدات العسكرية الأمريكية بموجب قانون الأمن المتبادل الأمريكي لعام 1951 والذي ينص على وجوب إجراء اتفاق ثنائي بين الولايات المتحدة والجهة الطالبة[2]. كما سبق الولايات المتحدة ان

(1) المبارك، المصدر السابق، ص 169.

(2) تاريخ القوات المسلحة، ص ص270-271.

وجهت دعوة إلى الفريق الركن رفيق عارف رئيس أركان الجيش العراقي لزيارة الولايات المتحدة بعد اختتام مناقشات اتفاقية المساعدة العسكرية الأمريكية العراقية[1].

وضمن سياق هذه الدعوة وصل إلى قاعدة كريستوفر الجوية الأمريكية كل من رفيق عارف والعميد الركن عباس علي غالب في 22 حزيران 1954 في زيارة استغرقت ثلاث اسابيع قام خلالها الوفد العراقي بزيارة للمجمعات العسكرية الأمريكية بدعوة من الجيش الأمريكي، كما وصل في التاريخ نفسه إلى نيويورك العقيد حسن مصطفى الملحق العسكري العراقي والذي خول من قبل الجيش الأمريكي للقيام بزيارة إلى مقراته والاطلاع على التطور العسكري هناك[2]

ويبين هذا التطور السريع للعلاقات العسكرية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية مدى تأثر الجيش العراقي بالإمكانيات العسكرية للجيش الأمريكي، ورغبة الحكومة العراقية في تنظيم جيشها على غرار الجيش الأمريكي.

ثانياً : التنافس في المجال الاقتصادي :

يعد المجال الاقتصادي من المجالات المهمة التي تمس حياة الإنسان العراقي مباشرةً، وبما انه كان هناك تنافس بين المستعمرين البريطانيين والامريكيين في العراق فكان من الطبيعي ان يصل التنافس إلى هذا المجال المهم، ويمكن الاشارة هنا إلى ان الوزارة السعيدية الثامنة (25 كانون الاول 1943- 19نيسان 1944) رفعت إلى مجلس النواب في اذار 1944 لائحة قانونية وزارة باسم (وزارة التموين) تلحق بها الدوائر التي يقرر مجلس الوزراء ربطها بها، حيث ان مشكلة التموين من

(1) U.S.N.A. , in Cominc ; Telegram Department of State , Baghdad , Secretary of State , April 24 , 1954 , Film 16 , P. 25 .
(2)U.S.N.A., Op. Cit., Film 16,p.27 .

المشكلات التي تعذر على الوزارات العراقية كافة حلها مدة الحرب العالمية الثانية والفترة التي تلتها، لهذا كان إنشاء (مديرية التموين العامة) ثم (وزارة التموين) ضربا من المحاولات العقيمة للتغلب على المصاعب القائمة، ومما زاد في تدهور الاوضاع الاقتصادية أن الموظفين البريطانيين كانوا هم الذين يشرفون على الاستيراد والتصدير وكان لهؤلاء سياسات وتوجهات خاصة، حيث كانت اجازات الاستيراد مثلا وقفا على اليهود وكان الوطنيون من ابناء البلاد لا يحصلون الا على القدر اليسير منها، كما أن التحاويل كانت تعطى إلى فريق دون اخر[1].

توضح هذه الأعمال مدى سيطرة بريطانيا على الاقتصاد العراقي وعدم قدرة الوزارات على اتخاذ أي إجراء من شانه ان ينهض بالاقتصاد العراقي. وبعد الحرب العالمية الثانية وتزعزع مركز بريطانيا في المنطقة ظهرت الولايات المتحدة كمنافس قوي لبريطانيا، والذي ساعدها على هذه المنافسة وجود انصار لها في المنطقة على حساب النفوذ البريطاني، كما ان وجود أنصار لبريطانيا يقومون بالدور نفسه سبب المنافسة وتناقض السياستين البريطانية والأمريكية[2].

كانت سياسة الولايات المتحدة موجهة بالأساس إلى إزاحة بريطانيا عن المنطقة لأن أمريكا لديها من الأموال والقدرة الصناعية ما يمكنها من بسط نفوذها على بعض الدول في (الشرق الأوسط)، اما بريطانيا فليس لديها من الأموال والمقدرة الصناعية والتجارية ما تستطيع به ان تقاوم النفوذ الأمريكي الذي يزداد انتشاراً بسرعة فائقة [3].

(1) الحسني، المصدر السابق، ج6، ص180 .

(2) جريدة صدى الاحرار، العدد 37، السنة 2، 5 تشرين الثاني 1949 .

(3) المصدر نفسه .

وعلى الرغم من ذلك،فقد تقدمت الحكومة العراقية، وفي محاولة منها لمعالجة الموقف بطلب العديد من الخبراء والمستشارين في مجالات التنمية الصناعية والأعمال التجارية حيث بلغ عدد الخبراء البريطانيين العاملين في الدوائر الحكومية العراقية عام 1945 نحو 200 خبير وهو رقم كبير والسبب في ازدياد عدد الخبراء البريطانيين هو اتفاقية عام 1930 بين العراق وبريطانيا والتي بموجبها التزمت الحكومة العراقية بعدم استقدام أي خبير أجنبي أو عربي الا بعد اعتذار بريطانيا عن تلبية الاحتياج[1].

لقد تطرقنا فيما سبق إلى مركز تموين الشرق الأوسط والأسس التي قام عليها هذا المركز والخلاف الدائر بين بريطانيا والولايات المتحدة داخل اجواء هذا المركز مما ادى إلى إلغائه في نهاية عام 1945. حيث اتخذت بعض الخطوات في بداية العام للتخفيف من سيطرة المركز وبالتالي سيطرة بريطانيا على مجمل الحياة الاقتصادية في العراق. لذلك وجدت البضائع الأمريكية مجالا اوسع لغزو الاسواق العراقية، وتدافع التجار العراقيون للتعاون مع المؤسسات والشركات الأمريكية المعروفة والتي بدورها منحتهم تسهيلات مالية كبيرة لتشجيعهم على التعامل معها وإيقاف التعامل مع الشركات البريطانية المنافسة، لذلك وبعد فترة قصيرة أصبحت اسماء الشركات والمنتجات الأمريكية أسماء مألوفة في الأسواق والبيوت العراقية، وعلى أثرها فقدت البضائع والمنتجات البريطانية سيطرتها التامة على الأسواق العراقية لعدم قدرتها على منافسة البضائع الأمريكية في مناخ التنافس التجاري الحر[2].

---

(1) مؤيد ابراهيم الونداوي، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية 1944-1958، ط1، (بغداد، 1992)، ص 60.

(2) الامين، التنافس الاميركي – البريطاني، ص ص 97- 98.

حاولت بريطانيا بشتى الوسائل والطرق، ربط الاقتصاد العراقي باقتصادها، لذلك قامت في عام 1941 بربط العراق بالمنطقة الإسترلينية[1]. والتي من خلالها تحمل العراق خسائر مالية ضخمة، حيث وصل في عهد الوزارة السعيدية التاسعة (21 تشرين الثاني 1946-29آذار 1947) وفد مالي بريطاني ليفاوض الحكومة العراقية في كيفية تسوية الأرصدة الإسترلينية التي للعراق في بريطانيا والتي تصل إلى 70 مليون جنيه إسترليني، الا ان المفاوضات لم تثمر عن شيء ويبقى العراق تحت المنطقة الإسترلينية[2].

على الرغم من دخول البضائع الأمريكية إلى العراق ومعرفة الناس بهذه البضائع الا ان السيطرة البريطانية على الأوضاع الاقتصادية في العراق لم ينتهي، إذ انه رغم إلغاء مركز تموين الشرق الأوسط الا ان التأثير البريطاني في وزارة التموين ظل مستمراً بسبب وجود المستشارين البريطانيين في دوائر الوزارات العراقية، لذلك فان أمريكا كانت تواجه صعوبة في تغلغلها الاقتصادي في العراق لأنها كانت تدرك موقع بريطانيا في العراق لذلك كان الصراع الخفي بين الطرفين يمتاز بالتحفظ

---

(1) منطقة الاسترليني أو كتلة الاسترليني اصطلاح اقتصادي يعني منطقة تضم عددا من الدول اتفقت على اعتبار الجنيه الاسترليني البريطاني أساساً للعملات المتداولة في داخل هذه المنطقة . بمعنى ان هذه العملات قابلة للتحويل على أساس سعر صرف ثابت قوامه الجنيه الاسترليني، ويتبع ذلك ضرورة احتفاظ هذه الدول بغطاء عملتها من الارصدة الذهبية او جانب منه في بنك انكلترا وهو بنك الاصدار أو البنك المركزي، كما يحتفظ البنك باحتياطي الدولار الخاص بالمنطقة كلها، وتضم منطقة الاسترليني بريطانيا ومجموعة دول الكومنولث باستثناء كندا، كما انضمت إليها اختياريا دول اخرى هي: بورما وجمهورية ايرلندا والعراق والكويت والأردن وليبيا وجمهورية جنوب أفريقيا، كما تشمل منطقة الاسترليني المحميات والاقاليم الواقعة تحت الوصاية البريطانية، والانضمام إلى المنطقة يكون اختياريا. انظر: عطية الله، المصدر السابق، ص 1233 .

(2) الحسني، المصدر السابق، ج6، ص 180 .

لأن لكل واحد منهما مصالح في العراق والمنطقة لذلك كانوا لا يريدون أن يكون التنافس بينهما واضحاً قد يؤثر على مصالحهما في المنطقة، وانطلاقاً من ربط الاقتصاد العراقي بالاقتصاد البريطاني فقد وقعت بريطانيا مع العراق في 12 نيسان 1946 اتفاقية العملة التي بموجبها تقوم بريطانيا بتنظيم استيراد العراق للبضائع الضرورية من الدول الأجنبية، حيث أن بريطانيا وبموجب هذه الاتفاقية سوف تنظم عملية استيراد العراق لمتطلباته الضرورية في مجالات مختلفة [1].

ان السياسة الخارجية العراقية بعد الحرب العالمية الثانية اتجهت نحو الولايات المتحدة وقد ظهر ذلك واضحاً خلال وزارة أرشد العمري (1 حزيران 1946- 14 تشرين الثاني 1946) الذي اتصف بميله للأمريكان، ففي عام 1946 وعندما شكل العمري وزارته التي اعتبرت كسباً للأمريكيين نجحت السفارة الأمريكية في بغداد باقناع حكومتها لتوجيه دعوة رسمية إلى الوصي عبد الآله لزيارة الولايات المتحدة الأمريكية والتي قبلها مسروراً رغم تحفظ السفارة البريطانية. وهكذا تهيأ الجو للولايات المتحدة لكي تؤدي دوراً بارزاً في الحياة السياسية والاقتصادية العراقية وسارت في خطة مبرمجة لزيادة نفوذها في العراق[2].

دفع وجود الوصي عبد الآله في الولايات المتحدة الأمريكية أصحاب الشركات الكبرى وبعض الأشخاص هناك والذين يرغبون في تطوير العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والعراق إلى أن يتركوا في ذهن عبد الآله انطباعاً مؤداه ان بريطانيا هي المسؤولة عن تدهور الأوضاع الاقتصادية في العراق وهي

(1) U.S.N.A. , Department of State in Coming , Telegram Secret Baghdad , Via War , April 15 , 1946 , Film 5 , P. 567 .

(2) الأمين، التنافس الأميركي-البريطاني، ص 98 .

التي يجب أن تلام إلى درجة كبيرة عن النقص الحاصل في كمية الدولار ليس في العراق فحسب بل في أقطار (الشرق الأوسط) بصفة عامة[1].

لم يكن هدف الولايات المتحدة الأمريكية من أن تجعل لها موطئ قدم في العراق ومن الحصول على امتيازات واتفاقيات اقتصادية في العراق أن تجعل العراق بلداً متقدماً صناعياً على غرار الدول الكبرى، بل أن هدفها هو نفس هدف بريطانيا ألا وهو الاستحواذ على مقدرات هذا البلد الاقتصادية؛ فالعراق يمتلك مقومات اقتصادية كبيرة تستهوي الطامعين فيه، وعدم وجود حكومة قوية قادرة على الوقوف بوجه هؤلاء الطامعين هو الذي دفعهم إلى النيل من مقدرات هذا البلد وهو الذي خلق نوع من المنافسة بين بريطانيا وأمريكا للاستحواذ على المصادر الاقتصادية فيه. إذ أن هذه الدول لا يهمها سوى مصلحتها لذلك نجد حالة البلاد الاقتصادية تسوء يوماً بعد يوم.

دفعت هذه الأوضاع المتردية وزارة أرشد العمري المذكورة، إلى التفكير بمشروع الهدف منه نقل العراق من حالته هذه إلى حالة تحقق نوع من الاستقرار الاقتصادي، حيث شعر أرشد العمري بحاجة البلاد إلى نهوض شامل وإصلاح عام، إذ كان يصرح بوجوب وضع مشروع يستهدف النهوض بالبلاد اقتصادياً حيث حمل مجلس الوزراء على اتخاذ قرار في 30 حزيران 1946 يدعو إلى تأليف لجان في بعض الوزارات يعهد إليها تقديم بعض المقترحات للقيام بهذا الإصلاح، كما عين لجنة برئاسته لتقدم إليها المقترحات المذكورة لتسير على ضوئها في وضع التفاصيل النهائية لمشروع كامل ينفذ خلال عشر سنوات، إلا أن المعارضة التي

---

(1) هاري سندرسن، مذكرات سندرسن باشا طبيب العائلة الملكية في العراق 1918-1946، ترجمه عن اللغة الانكليزية سليم طه التكريتي، ط1، (بغداد، 1980)، ص 280 .

قامت في وجه الوزارة وانصراف الحكومة في مواجهة خصومها حال دون السير بهذا المشروع، على أن أهداف هذا المشروع بدأت تنفذ بالتدريج ولكن في عهود أخرى[1].

ان الإجراءات التي اتخذتها الحكومة العراقية للنهوض بالاقتصاد العراقي المتردي لم تكن بالمستوى المطلوب،حيث كان الوضع الاقتصادي في العراق يسير من سيئ إلى أسوأ والسبب في ذلك يعود إلى أن بريطانيا وبحكم سيطرتها على الأوضاع الاقتصادية فانها كانت تعطي الإجازات التجارية لليهود حصراً -كما ذكرنا سابقاً- فأدى ذلك إلى انحسار النشاط التجاري بصورة كبيرة جداً بسبب امتناع اليهود عن تقديم الأموال، كما أن الحكومة قامت في عام 1948 بتقليل الواردات في محاولة منها لرفع الميزانية التجارية[2].

كان الاقتصاد العراقي مرتبطاً بالاقتصاد العالمي، بحكم أن للعراق علاقات تجارية مع الدول الأخرى، لذلك من الطبيعي أن يتأثر الاقتصاد العراقي بالاقتصاد الخارجي، حيث تذبذبت تجارة الاستيراد العراقية خلال سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية، إذ عانى العراق من أزمة التضخم المالي حتى عام 1949[3] والتي أثرت بصورة كبيرة على الاقتصاد العراقي ودفعته إلى الاستعانة بالأموال الخارجية لغرض تمويل وانشاء مشاريعه، حيث كان العراق قد قدم طلباً للحصول على قرض من بريطانيا لغرض تمويل مشاريع السكك الحديد العراقية، حيث تم في 13 كانون الأول 1949 الاتفاق مع بريطانيا على تزويد العراق بمبلغ قدره 13 مليون

---

(1) الحسني، المصدر السابق، ج7، ص 98 .

(2) الونداوي، العراق في التقارير السنوية، ص ص 100-101 .

(3) حسن، التطور الاقتصادي، ص 226 .

جنيه استرليني، حيث يعد هذا القرض المقدم للعراق صورة من صور الاستغلال والاحتواء الاقتصادي البريطاني للعراق[1].

كان لنقص النقد المتداول بالعراق دور كبير وخطير في تأجيل الكثير من المشاريع التي لو نفذت لكان الاقتصاد العراقي في حالة غير الحالة التي هي عليها آنذاك، حيث أن نقص هذا النقد كان عاملاً خطيراً في عرقلة خطط العراق التنموية وكانت سبباً في تأجيل إنشاء مجلس الاعمار الذي لم يشكل إلا في عام 1950[2]. الذي كان يعتبر نقلة نوعية في تاريخ العراق الاقتصادي حيث أصبحت كل المشاريع والمنشآت الاقتصادية تدار من قبل مجلس الأعمار.

التنافس البريطاني - الأمريكي في مجلس الأعمار :

ان سياسة العراق كانت تهدف إلى استثمار عوائد النفط لتمويل المشاريع الكبرى في البلاد، وحتى عام 1950 لم تكن العوائد التي يتسلمها العراق من النفط كبيرة إلى درجة تكفي لتمويل تلك المشاريع، لذلك انشأت الحكومة مجلس الأعمار لكي يقوم بالإشراف على استغلال عوائد النفط في تنمية اقتصاديات البلد وتقدمها[3].

يعد تأسيس مجلس الأعمار نقطة تحول أساسية في حياة العراق العامة وبداية سياسة إنشائية تستهدف النهوض بالعراق اجتماعياً واقتصادياً وعمرانياً وثقافياً. وحددت المسؤوليات المجلس بأن يبحث في إمكانيات العراق ويتحرى موارده

---

(1) U.S.N.A. , Department of State , Memorandum of Conversation Conclusion of U.K. Loan to Iraq , December 13 , 1949 , Film 5 , P. 885 .

(2) الونداوي، العراق في التقارير، ص 102 .

(3) كاثلين أم. لانكلي، تصنيع العراق، ترجمه عن اللغة الانكليزية خطاب صكر العاني، (بغداد، 1963)، ص ص 273-277 .

الإنتاجية وقدراته الطبيعية، أما مالية المجلس فتتكون من 70٪ من مجموع حصص الحكومة من واردات النفط المقبوضة من الشركات ذوات الامتيازات[1].

أسس مجلس الأعمار في العام 1950 وفقاً لقانون كان يتضمن بأن تحول إلى مجلس الأعمار كل إيرادات النفط - كما ذكرنا - وكان المجلس يتألف آنذاك من ثمانية أعضاء من بينهم رئيس الوزراء ووزير المالية وستة أعضاء من غير الموظفين الذين يتلقون المرتبات تعلن أسمائهم بإرادة ملكية ويمكثون في الوظيفة خمس سنوات[2]. كما ضم المجلس في عضويته آديكتون ميلر (J. W. Edington Miller) عضوا مالياً وسكرتيراً عاماً للجيش وهو بريطاني[3]. ووزلي نلسن (Wezly Nilson) الخبير الأمريكي الشهير في شؤون الري وبناء السدود وخزن المياه[4].

قام المجلس في بداية أعماله بعقد اتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية سميتب (معاهدة التطوير) في 20 كانون الأول 1950، حيث أن هذه المعاهدة تعد من المعاهدات المهمة في المجال الاقتصادي لأنها قامت بجلب خبراء أمريكان إلى العراق، فقام هؤلاء بوضع خطط التي من شأنها نقل الاقتصاد العراقي إلى حالة أحسن مما هي عليه[5]. وتم تعيين دونالد بينت آدمز (Donald Benneit Adam's)

---

(1) كه، المصدر السابق، ص ص 233-235 .

(2) لونكريك، المصدر السابق، ص 60 .

(3) جورج كيرك، الشرق الوسط في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ترجمه عن اللغة الانكليزية سليم طه التكريتي، ط1، ج1، (بغداد، 1990)، ص 190 .

(4) منهل اسماعيل العلي بك، أرشد العمري 1888-1978 دراسة تاريخية في نشاطه الإداري والسياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، 1997، ص 25 .

(5) U.S.N.A. , Foreign Service of the United State of American , Treaty Affairs Office of the Legal Adviser , Baghdad , December 20 , 1950 , Film 28 , P. 1334 .

كمدير لهيئة تطوير العراق في 6 شباط 1951، حيث تم تعيينه وفقاً لبعض الشروط ويعطى راتباً مقداره كمقدار بقية مدراء الهيئات من البريطانيين[1]. كما أن عمل لجنة تطوير العراق يعتمد على ما يتوفر لها من إمكانيات مالية تستخدم في مشاريع تطوير العراق، إلا أن هذه الأموال ومدى توفرها يرتبط بتطور الاقتصاد العراقي الذي شهد تحسناً ملحوظاً، حيث أن هذا التحسن والتطور لفت انتباه العديد من الأجانب الذين عملوا في العراق[2].

إن مشكلة الخبراء كانت من المشكلات التي تواجه الحكومة العراقية، حيث جذب المجلس الكثير من الأجانب إلى العراق، فاستخدم المستشارين وعين الخبراء وسعى المتعهدون وممثلو الشركات الأجنبية لعرض خدماتهم على المجلس[3]. إذ أن المشكلة كانت تكمن في المنافسة بين الخبراء البريطانيين والأمريكان المنتشرين في المجلس، حيث كان الصراع يتمثل بصورة خفية في مظاهر شتى وبصفة خاصة في السكك الحديد وما يتخلل تلك المنافسة من ملابسات قد تؤدي إلى تضارب بين مصالح الشركات الأمريكية والبريطانية وتزاحم على المقاولات والتعهدات، وقد تجر إلى تدخل السفارة البريطانية في إنهاء عقود بعض الخبراء والمستشارين[4].

وأوضح صورة على التنافس البريطاني الأمريكي في المجلس هو ما حصل عندما انتهى عقد الخبير الأمريكي وزلي نلسن، فقد كان عقد الخبير الأمريكي

(1) U.S.N.A. , Foreign Service of the United State of American , Donald Benneit Adam's Engaged for Iraq Development Board , Baghdad , February 6 , 1951 , Film 21 , P. 485 .

(2) U.S.N.A. , Foreign Service Despatch , Am. Embassy , Baghdad , Monthly Economic Report – February 1952 , March 8 , 1952 , Film 16 , P. 569 .

(3) لانكلي، المصدر السابق، ص 141 .

(4) خيري أمين العمري، الخلاف بين البلاط الملكي ونوري السعيد، ط1، (بغداد، 1979)، ص 96 .

ينتهي في عام 1956 وكان هذا الخبير على درجة عالية من الكفاءة، وكفاءته معترف بها في داخل القطر وخارجه وكان نوري السعيد من المعجبين به جداً، إلا ان الذي حصل هو أن السفير البريطاني في بغداد قام بزيارة السفير الأمريكي ولدمار غلمن بسبب انتهاء عقد نلسن في 21 كانون الأول 1955، وخلال الزيارة تبين للسفير الأمريكي ان السفير البريطاني لا يريد تجديد عقد نلسن في المجلس، حيث رأى السفير البريطاني إبدال نلسن بخبير آخر يجعل عمل المجلس أكثر انسجاماً، إذ اتضح ان العضو البريطاني في المجلس كان قد قابل السفير البريطاني وأخبره أن العلاقة بينه وبين نلسن متوترة ويجب إبداله، إلا أن السفير الأمريكي اخبر السفير البريطاني أن مسألة إلغاء عقد الخبير الأمريكي هي قضية تخص الحكومة العراقية وليس لأي شخص حق التدخل فيها[1].

اتضح فيما بعد ان رغبة العضو البريطاني في إزاحة نلسن موجهة بالأساس ضد الحكومة والشركات الأمريكية التي أخذت تتدفق إلى العراق لغرض المساهمة في المشاريع التي أوجدها مجلس الاعمار، حيث أن العضو البريطاني كان لا يرغب في تجديد عقد إحدى الشركات الأمريكية الموجودة في العراق والتي تعمل ضمن مشاريع مجلس الاعمار، إذ أن وجود نلسن يمنع تحقيق رغباته والتجأ إلى السفير البريطاني لغرض انهاء عقد نلسن، وبالفعل تم انهاء عقد نلسن بسبب الضغوط البريطانية على الحكومة العراقية مما أثار ضجة كبيرة على الحكومة،إذ أن رؤساء الوزارات السابقة جاءوا محتجين على إلغاء عقد نلسن قائلين أن العراق لا يزال

(1) غلمن، المصدر السابق، ص 299 .

بحاجة إلى خدماته، واحتجوا أيضاً على تدخل البريطانيين في شؤون العراق الداخلية[1].

لقد كانت مسألة الخبير الأمريكي نلسن إحدى المسائل التي دار الخلاف عليها بين الطرفين البريطاني والأمريكي والتي من خلالها تبين مدى استياء الخبراء البريطانيين من وجود الخبراء الأمريكيين بينهم ووجود الشركات الأمريكية التي تعمل في العراق، حيث كان البريطانيون يريدون أن يبقوا هم أصحاب الكلمة الأولى والأخيرة في العراق بغض النظر عن متطلبات العراق واحتياجاته ورغبته في التعامل مع الدول الأخرى. في محاولة للتخلص من النفوذ البريطاني وسيطرته على مجلس الاعمار سعى العراق لإقامة علاقات جيدة مع الولايات المتحدة، إذ تم في آب 1952 عقد اتفاقية ثنائية بين العراق وأمريكا نصت على استخدام خبراء أمريكان للعمل في العراق في مجال التنمية الاقتصادية وللمساهمة في المشاريع التي يخطط لها مجلس الأعمار[2].

وضمن نفس السياق وقع الطرفان في 15 آذار 1954 اتفاقية اقتصادية نصت على إعفاء الواردات والصادرات الأمريكية من وإلى العراق من الرسوم الكمركية وخصوصاً المواد التي تستعمل للأغراض الشخصية، حيث أن إعفاء هذه السلع من الرسوم سوف يعجل من عملية الاستيراد والتصدير، كما نصت الاتفاقية على أن الحكومة العراقية ستقوم وبكل وسعها بالعمل جاهدةً على توفير العملة العراقية إلى الحكومة الأمريكية لاستخدامها في تغطية النفقات الإدارية والعمليات التي تحملتها في العراق لغرض تنفيذ بنود هذه الاتفاقية، كما اتفق الطرفان على سرية العمليات

---

(1) غلمن، المصدر السابق، ص ص 300-301 .

(2) U.S.N.A. , Telegram Department of State , Baghdad , Security of State , March 15 , 1954 , Film 15 , P.P. 326-327 .

التي تجري بينهما والحفاظ على الأمن الداخلي لهذه المعاهدة، وقد اعتبرت الاتفاقية نافذة المفعول من تاريخ توقيعها حتى يتم التوقيع على اتفاقية أخرى بديلة عنها[1].

ان هذه الاتفاقيات المعقودة بين كل من العراق والولايات المتحدة كانت تمثل الجسر الذي يربط العراق بأمريكا والذي من خلاله سوف يتوافد إلى العراق الصناع والتجار الأمريكيون الذين كانوا يطمحون في أن تصل استثماراتهم إلى العراق خصوصاً بعد أن تلقوا الدعم الكبير من حكومتهم، حيث اهتم بعض الممولين الأمريكيين بإمكانية انتاج الورق في العراق وانفقوا الكثير من الأموال على التحاليل التي أجروها في الولايات المتحدة لمعرفة مدى صلاحية القصب الذي ينمو في العراق في منطقة الأهوار لصنع الورق[2].

وفي الوقت الذي نشاهد فيه تطور في العلاقات العراقية-الأمريكية من الناحية الاقتصادية لم تكن بريطانيا غافلة عن هذا التطور الذي كانت تدرك أنه موجه بالأساس ضدها، لذلك عملت بدورها على زيادة النشاط التجاري في العراق في محاولة منها لعدم رمي العراق بثقله الاقتصادي إلى الولايات المتحدة، حيث استقدمت مديرية البلديات العامة وضمن خطة مجلس الاعمار وبتوجيه من العضو البريطاني في المجلس مهندسين بريطانيين في هذا المجال، حيث وصل أول مهندس بريطاني إلى العراق في تشرين الأول 1954 وأسمه بيل وهو مهندس مدني ذو خبرة واسعة ولسنوات عديدة في بريطانيا لمساعدة الحكومة العراقية في إنشاء مشاريع الماء والكهرباء الجديدة وفي مختلف أنحاء العراق، أما المهندس الآخر فانه

---

(1) U.S.N.A. , Foreign Service Despatch , Am. Embassy Baghdad , To the Department of State Washington , Technical Specialist in (Or. Duc.) , in Iraq From National and International Source , August 15 , 1952 , Film 17 , P. 741 .

(2) لانكلي، المصدر السابق، ص ص 141-145 .

وصل إلى العراق في فترة لاحقة للمساهمة في وضع التصاميم للمشاريع المقترحة في نفس المجال[1].

وبالاهتمام نفسه وعلى غرار تقوية موقع بريطانيا الاقتصادي في العراق قررت بريطانيا القيام بعمل معرض تجاري لها في بغداد في 25 تشرين الثاني 1954، حيث يمثل هذا المعرض أكبر واجهة تجارية لعرض الصناعة البريطانية، إذ يؤكد المعرض على مدى قوة العلاقات العراقية-البريطانية (من وجهة نظر بريطانيا) ومدى الثقة الكبيرة التي توليها بريطانيا للعراق من الناحية الاقتصادية[2].

منذ عام 1953 أصبح التنافس البريطاني-الأمريكي في العراق تنافساً جلياً وواضحاً لبسط النفوذ على العراق والفوز بمشاريع التنموية الجديدة لمجلس الاعمار، حيث أن السفارة البريطانية لم تخف مشاعر القلق من السياسة الأمريكية في العراق خصوصاً وأن بعض المسؤولين في العراق أخذوا يوضحون رغبتهم في الحصول على المساعدات الأمريكية الاقتصادية. ومما زاد في هذه المخاوف فشل بريطانيا في إقناع العرب بالمشاركة معها والغرب في تأسيس منظمة إقليمية للدفاع عن (الشرق الأوسط)، حيث دفع هذا فشل الولايات المتحدة الأمريكية متمثلةً بوزير خارجيتها جون فوستر دالاس بأن يطرح مشروعه المعروف بحلف دول الجوار الشمالي والذي أسس عليه فيما بعد حلف بغداد عام 1955، حيث راقبت السفارة البريطانية بحذر واسع هذه الزيارة بوصفها دليلاً على رغبة أمريكا بتعزيز نفوذها في منطقة (الشرق الأوسط)[3]. ومما زاد تخاوف بريطانيا مجيء فاضل الجمالي إلى رئاسة الوزراء في 17 أيلول 1953 والذي اشتهر بموالاته للأمريكيين،

(1) جريدة صدى الأحرار، بغداد، العدد243، السنة 7، 13 تشرين الأول 1954 .

(2) المصدر نفسه .

(3) الونداوي، العراق في التقارير السنوية، ص 162 .

حيث أن حكومة الجمالي هي التي مهدت الطريق أمام تقدم ونمو النفوذ الأمريكي في العراق، إذ طالب الجمالي ومن خلال مذكرات بعثها إلى الخارجية الأمريكية الحكومة الأمريكية بتطوير علاقاتها مع العراق على نحو سريع في المجال الاقتصادي منطلقاً من إيمانه بوجود قوى تتمثل في بريطانيا تعارض وبسخط كبير إعطاء الولايات المتحدة دوراً مهماً في العراق[1]. إذ أن تعزيز مركز الولايات المتحدة في المنطقة والعراق بالتحديد دفعها إلى المنافسة مع بريطانيا والقيام بهدم النفوذ البريطاني فيه والحلول محلها في الميادين التجارية والاقتصادية[2].

انقسمت الفئة الحاكمة في العراق على نفسها، حيث ظهر فريقان سياسيان في العراق، الفريق الأول مثله الوصي عبد الآله الذي وجد في الولايات المتحدة الأمريكية الوسيلة للحفاظ على موقعه ووجوده، والفريق الثاني الذي مثله نوري السعيد واستمراره في موالاة بريطانيا، حيث كان الوصي يرى أن بريطانيا قد انتهى دورها في البلاد العربية بعد أن قضى عليها اشتراكها في العدوان الثلاثي على مصر وان انسحاب بريطانيا سيترك فراغاً في المنطقة لابد من ملئه وأنه يرى أن أمريكا وحدها دون غيرها تستطيع أن تملأ هذا الفراغ، كما أن تمسك البريطانيين بنوري السعيد كان يحفز عبد الأله إلى التقرب إلى الأمريكيين[3].

لقد أنشأ مجلس الأعمار مشاريعاً كبيرة في البلاد، حيث تم في 1 نيسان 1956 تدشين سد سامراء والذي يسيطر على مياه فيضان دجلة ويوجهها إلى الثرثار والذي يأتي بفوائد ضخمة للشعب العراقي، حيث كان ذلك الحدث مناسبة سعيدة

---

(1) عصام شريف التكريتي، العراق في الوثائق الأمريكية من 1952-1954، ط1، (بغداد، 1995)، ص ص 43-44 .

(2) كذه، المصدر السابق، ص 214 .

(3) العمري، المصدر السبق، ص 97 .

للجالية الأمريكية في العراق، إذ تولت بعثة العمليات الأمريكية في العراق -وهي وكالة تامة بموجب اتفاقية التعاون الفني مع العراق- نشر دعاية واسعة كانت الحكومة بأمس الحاجة إليها عن منجزات وزارة الاعمار، حيث أصدرت بعثة العمليات الأمريكية بطلب من ضياء جعفر (وزير الاعمار) وبموافقة نوري السعيد نشرة مصورة تصف بها المشاريع المقرر افتتاحها خلال أسبوع الاعمار، كما نشرت صوراً فوتوغرافية للاحتفاليات التي جرت لتوزع في أنحاء البلاد وأخرجت فلماً ملوناً عن حوادث الأسبوع[1].

ولما جاء أسبوع الاعمار لعام 1957 أصبح المنهاج أكثر تنوعاً وبدا من المناسب أن تقدم واشنطن للعراق هدية كانت تفكر بها منذ زمن، حيث أهدت الحكومة الأمريكية في 24 آذار 1957 للحكومة العراقية مختبراً للطاقة الذرية كتذكار لاهتمام الحكومة الأمريكية في استخدام الطاقة الذرية للغايات السلمية، فتم افتتاح المختبر وقطع رئيس الوزراء نوري السعيد (17 كانون الأول 1955-8 حزيران 1957) الشريط وأعلن أن المختبر جاهز للاستعمال بإدارة عالم عراقي متميز هو الدكتور محمد حسين آل كاشف الغطاء الذي كان قد حصل على منحة من مؤسسة فولبرايت الأمريكية للدراسة في مختبر آرلون الوطني للجنة الطاقة الذرية الأمريكية في لامون بولاية أيلينوي[2].

لقد كان عدد الخبراء الأمريكيين العاملين في العراق وبالتحديد في مجلس الأعمار قرابة 100 فني أمريكي يساعدون في تحسين أحوال البلاد من بينهم مهندسون واختصاصيون في الصحة العامة والإدارة العامة وزراعيين، كما أن نوري

---

(1) غلمن، المصدر السابق، ص 192 .

(2) غلمن، المصدر السابق، ص 193 .

السعيد كان معجباً بالخبراء المتخصصين في إنشاء السدود والسيطرة على الفيضانات وتحسين الري وإنشاء الطرق العامة[1].

لقد كان مجلس الاعمار صورة من صور التنافس البريطاني-الأمريكي في العراق ولقد تمثل هذا التنافس بصورة كبيرة بين الخبراء والمستشارين البريطانيين والأمريكيين المنتشرين في المجلس، حيث أن هؤلاء كانوا يمثلون سياسة حكوماتهم والتي كانت في باطنها تعبر عن حقد وكراهية للجانب الأخر، على الرغم من أنهم في الظاهر يتعاملون بصور ايجابية إلا أنه لا يهمهم سوى مصلحته وتحقيق أهدافهم وغاياتهم التي لا تنتهي.

بغض النظر عن الصراع البريطاني-الأمريكي فان أمريكا أصبحت تشعر في هذه الفترة بقوة مركزها في العراق وأهمية تطوير علاقاتها الودية معهم من أجل تركيز مصالحها الاقتصادية وخاصةً بعد أن أدركت أن مركز بريطانيا بدأ يضعف في العراق، حيث أكد السفير الأمريكي غلمن على ضرورة اهتمام الولايات المتحدة بالعراق ودعا حكومته إلى ترك سياسة العزلة والتوجه نحو العراق[2]، حيث أن النشاط الاقتصادي الأمريكي في مجال الاستثمار في العراق أصبح قوياً، ففي بداية عام 1957 أصبحت مساهمة رأس المال الأمريكي في العراق تزيد على 60 مليون دولار منها 48 مليون دولار استثمر في العمليات النفطية والباقي أستثمر في معامل وتجهيزات يملكها بعض المقاولين في العراق[3].

ان المساعدات الأمريكية خارج نطاق اتفاق النقطة الرابعة تمثل في قيام شركات أمريكية بعمليات المسح والكشوفات اللازمة لإنشاء طرق برية بين العراق

---

(1) المصدر نفسه، ص 194 .

(2) المبارك، المصدر السابق، ص 179 .

(3) المبارك، المصدر السابق، ص 179 .

وتركيا عام 1957 وامكانية قيام الولايات المتحدة بمساعدة العراق لتحسين وسائل الاتصال البري وطرق المواصلات والسكك الحديد، كما اتفق العراق مع الولايات المتحدة على اجراء المسوحات والكشوفات اللازمة لتأسيس شبكة مواصلات تربط العراق سلكياً بكل من تركيا وإيران والباكستان[1].

ثالثاً : التنافس في المجالين التعليمي والثقافي :

أ. المنافسة في المجال التعليمي :

تأثر العراق خلال الحرب العالمية الثانية بالتطورات العالمية الكبيرة التي كان لها التأثير الكبير على أسس حياته وغيرت الكثير من اتجاهاته ولا سيما في الحقل التعليمي، حيث أنه بعد عام 1941 شهد التعليم انتكاساً في نوعيته وفي وضوح أهدافه. إذ أن الحرب العالمية الثانية أثرت تأثيراً كبيراً في تغيير ملامح الاتجاه القومي للتعليم في العراق من خلال عودة بريطانيا لتسيير شؤون التعليم بالشكل الذي يخدم مصالحها ومن خلال إضعاف الاتجاهات الوطنية والقومية لدى الطلاب[2].

قامت بريطانيا في تلك الفترة بإبعاد عدد من المدرسين العراقيين المعروفين بنشاطاتهم الوطنية والقومية عن وزارة المعارف واستقدمت مدرسين من بريطانيا ومصر ولبنان ليوجهوا سياسة التعليم في العراق. ويعد مجيء الدكتور هملي (Hemly) إلى المعارف نقطة تحول في مسارها، إذ أصبحت المعارف بمجيئه خاضعة

---

(1) فاطمة حمدي عبد الرحمن العاني، العلاقات العراقية-الأمريكية بين 1967-1987، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1982، ص 2 .

(2) غازي دحام فهد المرسومي، التعليم في العراق 1932-1945 دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1986، ص 126 .

للاستشارة البريطانية، حيث أن السياسة التعليمية التي أرغم العراق على السير بمقتضاها كان لها أكبر الأثر في إضعاف الشعور القومي بين المتعلمين"[1].

بالرغم من الحالة السيئة التي كان يعيشها التعليم في العراق آنذاك إلا أنه لم يكن يخلو من بعض المحاولات التي كانت ترمي إلى النهوض بالواقع التعليمي المتدهور، حيث كتب الكثير من العراقيين والخبراء الأجانب الذين استقدموا للدراسة ومعالجة مشاكل التعليم في العراق دراسات كثيرة قدموها بعد دراسة أحوال العراق الاقتصادية والاجتماعية والزراعية والصناعية، إلا أن تلك التقارير كان نصيبها النسيان والإهمال بسبب عدم إسناد الوظائف الفنية لذوي الاختصاصات في إدارة التعليم من جهة وعدم استقرار الموظفين في هذه الوظائف بسبب كثرة القبولات بالرغم من وجود علاقة بين اختصاصهم الحقيقي والوظيفة المسندة اليهم من جهة أخرى، الأمر الذي أدى إلى ضياع تلك التقارير بين طيات النسيان[2].

تعد الفترة الواقعة بين عامي 1945-1958 من أصعب مراحل تطور العراق السياسي المعاصر، لأنها شهدت أحداثاً ونشاطات سياسية على الصعد العراقية والعربية والدولية، ومن خلال استقراء أحداث هذه المرحلة نجد أنها تميزت بعدم الاستقرار السياسي، وتجلى ذلك بوضوح على المستوى الحكومي من خلال تغير الكثير من الوزارات التي شكلت منذ أواخر الحرب العالمية الثانية وحتى قيام 14

(1) الحسني، المصدر السابق، ج6، ص 89 .

(2) صادق جلال، "التعليم الصناعي في العراق"، مجلة المعلم الجديد، بغداد، ج1، السنة 18، كانون الأول 1954، ص 50 .

تموز 1958، إذ بلغ عددها 24 وزارة[1]، الأمر الذي انعكس بدوره على التعليم، حيث شهدت وزارة المعارف تغييراً في رئاستها إذ بلغ عدد الوزراء الذين شغلوا هذا المنصب 17 وزيراً تبوأ قسم منهم هذا المنصب بين وكيل ووزير أكثر من مرة، وقد انسحبت عملية التغيير تلك على بقية المناصب الإدارية في الوزارة ابتداءً من ديوان الوزارة وحتى مديريات المعارف في الألوية[2].

لقد كانت وزارة المعارف في تلك الفترة تعاني من ظاهرة عدم الاستقرار الإداري على الرغم من تخلصها من مرض خطير وهو ما عرف بـ (الاستشارة البريطانية) [3] التي كانت تتحكم بشؤون المعارف في العراق خدمة للمصالح البريطانية[4]. إلا أنه رغم تخلصه من ذلك المرض بقيت بريطانيا ضاغطة على هذا الميدان الحيوي، إذ أنها قامت بإرسال وانتداب بعض الأساتذة للتدريس في العراق، حيث انتدبت أربعة مدرسين لتدريس اللغة الإنكليزية في المدارس الثانوية العراقية مع اختيار خبير بريطاني لإرشاد مدرسي اللغة الإنكليزية في البلاد[5].

ان الشعور الذي ساد الأوساط الحاكمة في العراق بعد الحرب العالمية الثانية والذي تمثل في محاولة التقرب من الولايات المتحدة الأمريكية لم ينحصر في المجال

(1) صالح محمد حاتم عبد الله، تطور التعليم في العراق 1945-1958، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1994، ص 44 .

(2) المصدر نفسه، ص 5 .

(3) رفعت الاستشارة البريطانية عن الوزارات بعد دخول العراق عصبة الأمم في عام 1932، إلا أنها أعيدت مرة ثانية بعد فشل ثورة مايس 1941 واحتلال بريطانيا للعراق مرة ثانية . أنظر: المصدر نفسه، ص 48 .

(4) المصدر نفسه، ص 48 .

(5) جريدة الاستقلال، بغداد، العدد3489، 25 تشرين الأول 1939 .

السياسي فقط بل شمل المجال التعليمي أيضاً، فمن خلال هذا التوجه طلب نجيب الراوي وزير المعارف العراقي في 18 آب 1949 استقدام بعض المدرسين الأمريكان للعمل في المدارس الأمريكية بحجة عدم قدرة المدرسين البريطانيين العاملين في العراق على سد حاجة المدارس العراقية[1]، الا ان سبب طلب المدرسين الامريكيين هو رغبة العراق في فتح صفحة للتعاون مع الولايات المتحدة، وبما أن الولايات المتحدة لم تكن راغبة في الدخول في صراع مع بريطانيا اوضح الجانب العراقي انه لاتوجد أية مشكلة لاستقدام المدرسين الامريكيين لأن بريطانيا غير قادرة على توفير العدد المطلوب من الاساتذة في الاختصاصات المطلوبة، حيث اكد العراق ان المدرسين الأمريكيين يتمتعون بعقلية علمية كبيرة من المعرفة والتدريس وان رواتبهم سوف تدفع بالدولار وان طريقة استقدامهم إلى العراق سوف تتم عن طريق التفاوض مع السفارة الأمريكية في بغداد[2].

ان اوضاع التعليم في العراق رغم ذلك بقيت على وضعها، الا ان التغيير الحقيقي لها حدث بعد إنشاء مجلس الاعمار والذي كان نصيب التعليم منه كنصيب المجالات الأخرى.

1. مجلس الأعمار والتعليم في العراق :

اشرنا فيما سبق إلى ان مجلس الاعمار اسس عام 1950، وانيطت به مسؤولية وضع سياسة تنموية شاملة لمرافق البلاد تستهدف النهوض بالعراق اجتماعيا واقتصاديا وعمرانيا وثقافيا، وكان ذلك عن طريق اجراء البحوث والدراسات

(1) U.S.N.A. , Foreign Service of the United State of American , Iraqi Education Minister Wants to Hire U.S. Teachers for Iraq , Baghdad , August 19 , 1949 Film 4 , P. 1037 .

(2) Ibid , P. 1038 .

لتحري موارده الانتاجية وثروته وقواه الطبيعية لغرض استغلالها مما يخدم عملية التنمية الشاملة، وقد رصدت له 70٪ من مجموع حصة الحكومة من واردات النفط، هذا فضلاً عن المبالغ التي كانت تخصص له بقانون من حين إلى آخر، مما جعل المجلس يملك موارداً مالية تمكنه من تنفيذ مشاريعه المطلوبة[1].

نال مجال التعليم قسطاً لا بأس به من اهتمام مجلس الاعمار، إذ أن قيام هذا المجلس بمشاريع الري والسيطرة على المياه والمشاريع العمرانية والصناعية والزراعية وغيرها دفعه إلى إعداد أطر متخصصة في هذه الميادين، لهذا سارع إلى إرسال البعثات العلمية إلى خارج العراق فكانت أول بعثة علمية في العام الدراسي 1950-1951 أرسلت باشراف وزارة المعارف وضمت 33 طالباً لدراسة الموضوعات الهندسية بمختلف أنواعها[2]، إذ بذلت وزارة المعارف خلال المدة 1950-1955 جهوداً كبيرة للنهوض بالتعليم ومؤسساته تمثلت بسعيها للإفادة من برامج مجلس الاعمار التنموية في خدمة التعليم والافادة من توصيات بعثة بنك الاعمار الدولي[3] التي قدمت إلى العراق لدراسة أوضاعه بصورة عامة وتنسيق

---

(1) عبد الله المصدر السابق، ص 190 .

(2) وزارة المعارف، التقرير السنوي عن سير المعارف لسنة 1950-1951، ص 42 .

(3) هو بنك انشأ أعقاب الحرب العالمية الثانية، وقد بدأت فكرة انشائه في بداية الاربعينات عندما ظهرت في دوائر وزارة الخزانة الأمريكية فكرة إنشاء جهازين دوليين يعنيان بالتعاون الاقتصادي بين الدول بعد الحرب، فأنشا لذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للاعمار . وقد شارك العراق ومصر في المؤتمر الذي عقد في تموز 1944 في قرية بريتون وودز في ولاية نيوهامبشير الأمريكية، وقد نجح المؤتمر في الوصول إلى اتفاق حول مواد الاتفاقيتين المتصلتين بانشاء الصندوق والبنك .للتفاصيل أنظر:ابراهيم شحاته،البنك الدولي والعالم العربي تحديات وآفاق الاقتصاد المصري، كتاب الهلال، (القاهرة، 1990) ص ص 12-30؛ ومن الجدير بالذكر ان هناك من أشار إلى أن البنك الدولي للانشاء والتعمير هو الذي اشترط إنشاء مجلس الاعمار عندما تقدم العراق

الجهود مع منظمة اليونسكو لتطبيق برامج مشروع التعليم الأساسي والعمل على تنظيم حركة التعليم في البلاد[1].

التمست الحكومة العراقية في 11 تشرين الأول 1950 رسمياً من بنك الاعمار الدولي ارسال بعثة إلى العراق لدراسة امكاناته الاقتصادية ووضع توصيات من شأنها مساعدة الحكومة على وضع برامج للاعمار في البلاد، وبعد ان اتفق الطرفان تم ايفاد هذه البعثة فوصلت إلى العراق في 25 شباط 1951 برئاسة إيفاروث (Ayfaroth) ومعها عدد من الخبراء والمستشارين في ميادين الاقتصاد والري والسيطرة على الفيضانات والزراعة والصناعة وتخطيط المجتمع ومساكن الصحة والإدارة العامة والأمور المالية والتربية الحيوانية والتعليم[2]. وقدمت البعثة تقريرها إلى الحكومة العراقية فيما يخص التعليم حيث تضمن عشر نقاط أساسية للنهوض بواقع التعليم العراقي، ثم غادرت البعثة في 27 حزيران 1951 إلى الولايات المتحدة الأمريكية[3].

2.البعثات العلمية :

شهدت البعثات العلمية خلال الفترة 1945-1958 من حيث ازدياد عدد الطلبة المرسلين وتنوع فروعها واختصاصاتها وتوجهها نحو الولايات المتحدة وبريطانيا وبعض الأقطار الأخرى، تطوراً ملحوظاً ومرد هذا التطور هو السياسة

قرضاً بمبلغ 12.8 مليون دينار لبناء مشروع الثرثار لكي يكون هذا المجلس مستقلاً عن المنازعات السياسية . انظر: تقي عبد سالم، تخطيط التجارة الخارجية مع اشارة خاصة إلى تخطيط تجارة العراق الخارجية، ط1، (بغداد، 1979)، ص 333 .

(1) عبد الله، المصدر السابق، ص 190 .

(2) عبد الرزاق الهلالي، معجم العراق، ج1، (بغداد 1949)، ص ص 170-172 .

(3) للاطلاع على التوصيات أنظر: عبد الله، المصدر السابق، ص ص 192-193 .

التعليمية الجديدة التي اختطتها وزارة المعارف والرامية إلى توسيع نطاق التعليم في جميع مجالاته ومنها البعثات

العلمية بهدف إعداد العناصر المتخصصة والكفوءة لسد حاجات الوزارة ضمن معاهدها وكلياتها، كما أن الحالة التنموية والاعمار الذي شهده العراق تطلب إعداد الفنيين والاختصاصيين في مختلف الميادين، هذا فضلاً عن تحسن الوضع المالي للدولة واتساع دائرة علاقاتها الثقافية مع البلدان الأخرى، وقد أقدمت وزارة المعارف على فتح ما يعرف بالكلية التحضيرية لكي تقوم بإعداد طلبة البعثات المتوجهين للدراسة في الخارج لغوياً واجتماعياً[1].

لقد أرسلت البعثات العلمية بالدرجة الأولى إلى كل من الولايات المتحدة وبريطانيا مما يدل على أن وزارة المعارف كانت ترسل البعثات إلى الدول التي تعد من أفضل بلدان العالم تقدماً وأرصنها جامعات من الناحية العلمية وأحسنها سمعةً، وفيما يأتي جدول يوضح سير البعثات وعدد طلابها بين عامي 1954-1958[2].

(1) وزارة المعارف، التقرير السنوي عن سير المعارف لسنة 1955-1956، ص 167 .

(2) أرقام الجدول مأخوذة من وزارة المعارف، التقرير السنوي عن سير المعارف لسنة 1957-1958، ص 179 .

العام الدراسي	الطلبة المرسلين إلى البعثات: مصر	بريطانيا	الولايات المتحدة	فرنسا	ألمانيا	إيطاليا	السويد	سويسرا	المجموع	الطلبة العائدين
	3	37	10	5	–	–	–	–	14	
	4	55	4	–	–	–	1	–	9	
1955–54	3	38	68	–	46	2	–	3	12	77
1956–55			60						8	88
1957–56									15	148
1958–57									2	158
	ملاحظة : لم يتم توزيع الطلبة على الأقطار خلال هذا العام								20 3	

من خلال ملاحظة الجدول تبين أن البعثات العلمية كانت تزداد عاماً بعد آخر بنسب متفاوتة حتى سجلت أعلى نسبة في العام الدراسي 1957–1958 وهي 203 طالب،وإن أكثر البعثات كانت ترسل إلى الولايات المتحدة الأمريكية وهذا يؤكد تفوق الولايات المتحدة على بريطانيا في علاقاتها مع العراق ولعل مردود ذلك يعود إلى تأثير اتفاقية النقطة الرابعة الأمريكية التي قامت بدور كبير في تطوير العلاقة بين أمريكا والعراق، كما أن هذه المرحلة تمثل مرحلة التفوق الأمريكي

على بريطانيا في الصراع الذي احتدم بين الدولتين حول المنطقة في مختلف المجالات[1].

أصبحت العلاقات العراقية-الأمريكية متينة وقوية تمثلت في توجه السياسيين العراقيين الذين كانوا يوالون بريطانيا نحو الولايات المتحدة والذي مثل أكبر ضربة للوجود البريطاني في العراق، إذ نجد نوري السعيد يتقدم بطلب إلى المساهمين الأمريكيين في شركة نفط العراق بدلاً من المساهمين البريطانيين للموافقة على تسليف العراق مبلغ 500 ألف دينار لإنشاء مجمعات صيفية في مختلف أنحاء العراق، وقد حصل على الأموال المطلوبة وعلى خبير أمريكي للقيام بتلك المهمة، إلا أن قيام ثورة 14 تموز 1958 أدى إلى إلغاء هذه الصفقة[2].

ب- المنافسة في المجال الثقافي:

اهتمت وزارة المعارف في الفترة ما بين 1951-1955 في بناء علاقات ثقافية وثيقة مع بلدان مختلفة قائمة على أسس من التفاهم في ميادين التربية والتعليم والثقافة بهدف تبادل الخبرات والاطلاع على ما هو جديد ومتطور في هذه المجالات لغرض الإفادة منها في دفع عجلة التعليم والثقافة في البلاد، لهذا عقدت الوزارة اتفاقية ثنائية مع برنامج النقطة الرابعة الأمريكي، حيث أن العراق وقبل تلك الفترة سعى لتقوية علاقاته مع الولايات المتحدة، إذ أنه عقد معها وفي 24 تشرين الثاني 1949 اتفاقية نصت على التعاون الثقافي بين الطرفين وشملت عرض الأفلام الأمريكية في العراق، حيث أن هذه الأفلام تمثل سلسلة من عمليات التواصل

(1) عبد الله، المصدر السابق، ص 323.

(2) المبارك، المصدر السابق، ص ص 179-180.

الثقافي بين الولايات المتحدة والعراق ولا سيما ان العراقيين أبدوا اعجاباً وترحيباً كبيراً بعرض هذه الأفلام في العراق[1].

مشروع النقطة الرابعة بين العراق وأمريكا وموقف بريطانيا منه :

كان الرئيس الأمريكي هاري ترومان قد القى خطابه أمام الكونغرس في عام 1949 وضع فيه (منهجاً للسلام) في أربع نقاط تضمنت النقطة الرابعة منه تقديم الولايات المتحدة المساعدات الفنية من الناحيتين العلمية والصناعية للدول التي لم تكتمل نهضتها بعد، وقد أقر الكونغرس في عام 1950 قانوناً لتقديم تلك المساعدات إلى الدول الراغبة بموجب اتفاق خاص يعقد بين الطرفين، تشمل المساعدات الفنية تقديم الإرشاد الفني وذلك بإيفادها للدولة الطالبة خبراء فنيين تقوم الولايات المتحدة بدفع رواتبهم ونفقات سفرهم، كما تشمل تدريب الخبراء الأجانب في الولايات المتحدة على نفقتها ايضاً وتزويد الدولة الطالبة بالمطبوعات الرسمية والمعلومات الفنية وأدوات الإيضاح وغيرها من الأمور الأخرى[2]. ومقابل الخدمات التي تقدمها الاتفاقية للبلدان الطالبة للمساعدة يتوجب عليها بالمقابل إعفاء مستخدمي الولايات المتحدة والاعتمادات والعدد التي ترسلها إلى أراضي تلك الدول من ضريبة الدخل والرسوم الأخرى، كما انها لا تكلف سوى المساهمة بقدر مناسب من نفقات المشاريع والمساعدة الفنية بما يتفق عليه الطرفان[3]. ويتضح من خلال ما ذكر مدى قوة الاقتصاد الأمريكي، إذ أن تقديم المساعدات للدول التي تحتاجها يتطلب توفير أموال كبيرة، وهذا ما لم تستطع بريطانيا تقديمه

(1) U.S.N.A. , Unclassified Restricted Appendix attached Iraq . Assured World Finest Film , Baghdad, November 24 , 1949 , Film 27 , P. 43 .

(2) عبد الله، المصدر السابق، ص 200 .

(3) المصدر نفسه، ص 201 .

للدول الواقعة تحت سيطرتها فكان من الطبيعي أن يتضعضع وجودها في المنطقة ليحل محله التقدم الأمريكي، بالإضافة إلى رغبة الدول ومنها العراق في الاحتكاك بالعالم الخارجي والتأثر به ومواكبة التطور الحاصل والتخلص من سيطرة النفوذ البريطاني، إذ أن المشاريع الأمريكية التي تعم بها دول المنطقة موجهة بالأساس ضد بريطانيا التي وقفت عاجزة عن صد الزحف الأمريكي.

حاولت الحكومة العراقية في بداية عام 1951 الاستفادة من مشروع النقطة الرابعة فشكلت لهذا الغرض لجنة وزارية لدراسة المشروع وبيان رأيها فيه، وقد أوصت اللجنة بضرورة الاستفادة من هذا المشروع،فقرر مجلس الوزراء التفاوض مع الولايات المتحدة[1]، وبعد المناقشات بين الطرفين تم التوقيع على مشروع النقطة الرابعة للتعاون الفني بين العراق والولايات المتحدة، سابقة الذكر، تعهد الطرفان خلالها بتبادل الخبرات والمعلومات والمطبوعات بما يخدم مصلحتهما[2].

ولغرض الاستفادة من بنود هذه المعاهدة والخدمات التي تقدمها الحكومة الأمريكية للعراق ألفت وزارة المعارف لجنة برئاسة محي الدين يوسف مفتش المعارف العام وعضوية كل من ريجي عميد كلية الهندسة والست أمت السعيد عميد كلية الملكة عالية وجعفر الخياط المفتش الاختصاصي بوزارة المعارف لإجراء المباحثات مع ممثل السفارة الأمريكية في بغداد لتحديد نوع المساعدات التي سوف تحصل عليها وزارة المعارف بموجب هذه الاتفاقية[3].

استفادت وزارة المعارف في السنوات اللاحقة من اتفاقية النقطة الرابعة في ميدان التعليم، إذ أنها استقدمت عدداً من الأساتذة الأمريكان لتدريس بعض

(1) جريدة الاتحاد الدستوري، بغداد، العدد 235، 18 كانون الثاني 1951 .

(2) الراوي، المصدر السابق، ص ص 145-149 .

(3) جريدة الاتحاد الدستوري، العدد286، 19 آذار 1951 .

الاختصاصات العلمية النادرة في الكليات العراقية وأرسلت عدداً من الطلبة ضمن زمالات دراسية بموجب اتفاقية لدراسة الاختصاصات الفنية في الولايات المتحدة، هذا فضلاً عن استقدام عدد من الخبراء الأمريكان لتطوير التعليم المهني في العراق[1].

أثار برنامج النقطة الرابعة حفيظة البريطانيين في العراق، حيث تحدثت تقاريرهم السرية بإسهاب عن السبل التي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية لبسط نفوذها في العراق ومنها مساعدات النقطة الرابعة وبالذات إرسال الخبراء الأمريكيين للعمل في العراق مجاناً ومنح الزمالات الدراسية للطلبة العراقيين للدراسة في أمريكا، إذ أصبحت بريطانيا على يقين تام أن ذلك من شأنه أن يدفع الحكومة العراقية إلى عدم التفكير بالاعتماد على بريطانيا من جهة وأنه سوف يخلق فئة عراقية متعلمة ومتأثرة بالمحيط الأمريكي ستضعف مركز بريطانيا مستقبلاً عند تسلم تلك الفئة الحكم من جهة أخرى[2].

وضمن سياق زيادة التعاون الثقافي بين الولايات المتحدة والعراق زار العراق وفد أمريكي في نيسان 1951 مؤلف من كل من نيلي كرام كوك (Nilla Gram Cook) والبروفيسور كايلر يونك (Kaylary Young) من جامعة برنسيتون وهي جامعة أهلية في برنسيتون في نيوجرسي في الولايات المتحدة الأمريكية لغرض عرض مسرحيتهم المسماة (أوبرا الشرق الأوسط Middle East Opera) في بغداد وقد لاقى عرض المسرحية ترحيباً كبيراً من لدن الجمهور العراقي، وقد قرر الوفد زيارة العراق مرة ثانية عند الاحتفال بألفية أبن سينا وذلك في نيسان عام

(1) جريدة لواء الاستقلال، العددين 1277، 1672 في 18 مايس 1951 و 11 أيلول 1952 . جريدة الزمان العدد4628، 6 كانون الثاني 1953 .

(2) عبد الله، المصدر السابق، ص 202 .

1952،كما أن الوفد التقى بالعديد من الشخصيات الأدبية العراقية أمثال الشيخ محمد رضا الشبيبي (1886-1965) والشاعر محمد مهدي الجواهري (1903-1992) وقد تم خلال اللقاء التباحث في نشاطاتهم الأدبية وتم الاتفاق على ترجمة بعض الحكايات العربية إلى اللغة الأجنبية لغرض عرضها ضمن برنامج الوفد المخصص للاحتفال بالفية ابن سينا إذ أن الوفد رغب في التعرف والاطلاع على بعض القصص العربية القديمة ومحاولة ترجمتها لجعلها مادة للأوبرا، ومن هذه المواضيع قصة عن صلاح الدين الأيوبي والرواية العربية الشهيرة مجنون ليلى[1].

ان هذا التقارب قد أدى إلى استياء بريطانيا لأنها كانت تدرك أنه موجه ضدها، وقد أشار خليل كنه وزير المعارف آنذاك، إلى أن مشروع النقطة الرابعة كان يضم نوايا خفية للولايات المتحدة تهدف إلى ابعاد النفوذ الثقافي البريطاني عن العراق وخلق فئة عراقية تدين بالولاء إلى أمريكا مستقبلاً[2].

يتضح مما تقدم أن بريطانيا لم تكن راغبة في أن يقوم العراق بتوقيع اتفاقية النقطة الرابعة لأنها كانت تعلم علم اليقين أن هذه الاتفاقية أو أية اتفاقية أخرى تعقد بين العراق والولايات المتحدة وفي أي مجال هي ضربة موجعة لبريطانيا، لذلك كانت لا تشجع أي تقارب بين الطرفين، الا ان ضعف موقفها في العراق قد جعلها غير قادرة على مجابهة الأمور كما كانت في السابق فلم تستطع بريطانيا أن تقف في موقف المجابهة مع الولايات المتحدة خوفاً من أن تخسر نفوذها في العراق أو

(1) U.S.N.A. , Foreign Service of the United State of American , Baghdad , Visit of Mrs. Nilla Gram Cooc and Professor cuylary amy , March 17 , 1951 , Film 27 , P. 25 .

(2) عبد الله المصدر السابق، ص 202 .

تخسر أفضل حليف لها في المنطقة ألا وهي الولايات المتحدة، لذلك رأت بريطانيا التسليم بالأمر الواقع.

رابعاً ـ التنافس في ميدان النفط :

كانت شركة نفط العراق تقوم بكل العمليات الإنتاجية من استخراج وتصدير ومتاجرة، وقد عملت الشركة منذ البداية وبمساعدة المستشارين البريطانيين على حرمان العراق من الاشتراك في إدارتها بحجة عدم توفر الكفاءات العراقية القادرة على المساهمة في إدارة الشركة، وقد أوضحت الشركة أن بإمكان الحكومة العراقية الاعتماد على الموظفين البريطانيين في إدارة أعمال الشركة.ومع أن الامتيازات التي منحت إلى الشركات الثلاث [1] أعطت للعراق الحق في تعيين مدير واحد في مجلس إدارة كل شركة يتمتع بالحقوق والامتيازات التي يتمتع بها المدراء الآخرون ويتقاضى عنها الراتب والمخصصات من الشركة [2] إلا ان المدراء الذين مثلوا العراق في مجلس إدارة الشركات لم يكونوا يمتلكون أي خبرة في شؤون النفط، وكثيراً ما كان المدير العراقي يحضر الاجتماع دون أن يزود بتعليمات الوزارة المختصة، وكان يفاجئ بالقضايا التي تطرح للمناقشة ولا يتمكن من الرد على استفسارات زملائه في مجلس الادارة، لعدم الإلمام بها، ومع ذلك فان الشركات كانت تتخلص من المدير العراقي بعقد جلسات خاصة تسمى جلسات الشركة لا يحق له حضورها تناقش فيها القضايا المهمة التي لا تريد اطلاع الحكومة العراقية عليها، ولم يكن للمدير العراقي حق التصويت أو حضور اجتماعات حملة الأسهم

---

(1) الشركات الثلاث هي شركة نفط العراق، شركة نفط البصرة، شركة نفط الموصل .

(2) خليل، التاريخ السياسي، ص 328 .

ولا يزود بجميع المعلومات التي يحق لحملة الأسهم الحصول عليها، وليس له مكتب في مقر الشركة[1].

يتضح من ذلك أن بريطانيا أرادت إبعاد العراق بصورة تامة عن المشاركة في خطط الشركة حتى لا يعلم مدى الخسائر التي تلحق به من جراء سيطرة بريطانيا المطلقة عليها، اذ ان بريطانيا لم تضع في حساباتها انها ستغادر العراق يوماً ما وان العراق سوف يحكم نفسه بنفسه وانه سيؤمم نفطه ولن يبقى لها أو لأمريكا أو لأي دولة أخرى وجود في العراق إلا بشكل رسمي ضمن السياقات الدولية.

كانت هناك فكرة تشييد مصفى حكومي لسد حاجة الاستهلاك المحلي من النفط في زمن الملك فيصل الأول،حيث وجه رئيس الديوان الملكي في 21 تموز1922 كتاباً إلى رئيس الوزراء يعرب فيه عن رغبة الملك لاتخاذ التدابير اللازمة لإنشاء مصفى حكومي في بغداد بحسب امتيازات النفط المعطاة لشركات النفط المستغلة لهذه المادة، الا أن الضائقة المالية التي كانت البلاد تمر بها حالت دون اتخاذ أي خطوة لتحقيق هذه الرغبة[2].

تعهدت شركة نفط العراق بسد احتياجات العراق من النفط ومشتقاته وبأسعار محدودة يجري تعديلها بين وقت وآخر وفقاً للتغيرات التي تطرأ على الأسعار العالمية للنفط، وان تنشئ على حساب الحكومة العراقية وعند طلبها مصفى للنفط في العراق، ولهذا وفي آذار 1932 أسست شركة نفط العراق شركة تسويق بأسم شركة نفط الرافدين (Rafidain Oil Co.) لتتولى سد احتياجات العراق من النفط، إلا ان عدم تخصيص الأموال اللازمة من قبل شركة نفط العراق

---

(1) المصدر نفسه، ص 329 .

(2) الحسني، المصدر السابق، ج9، ص 182 .

لغرض إنشاء المصفى كان سبباً في تأجيل المشروع مما دفع شركة نفط الرافدين إلى شراء النفط من مصفى الوند التابع لشركة نفط خانقين وتبيعه للمواطنين[1].

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية تم إعادة النظر في فكرة إنشاء المصفى، اذ تم التفاوض مع شركة كيلوج الأمريكية (M.W. Kellog) لتزويد العراق بالمساعدات اللازمة لإنشاء المصفى، فتم التوقيع على اتفاقية لغرض استيراد المواد اللازمة لإنشاء المصفى في 4 كانون الأول 1948[2].

رغم التوقيع على الاتفاقية المذكورة إلا أن بريطانيا لم يكن يروق لها ذلك، فبدأت تبحث عن الذرائع والحجج لغرض عرقلة إنشاء المشروع وصرف النظر عنه بحجة أن المشروع غير اقتصادي ويتطلب نفقات باهضة مما يؤدي إلى عرقلة الاتفاقية. الا ان الأحداث التي وقعت في إيران في عام 1951 والتي نتج عنها تأميم النفط هناك أجبرت بريطانيا على التساهل، فقرر مجلس الوزراء أن يعهد إلى شركة كيلوج مرة ثانية لتجهيز المعدات والمكائن اللازمة لانشاء المشروع[3]. فجرى العمل في المصفى لمدة أربعة أيام وافتتح المصفى في بغداد في 28 تشرين الثاني 1955 وحضر الافتتاح الملك فيصل الثاني ورئيس وزرائه وعدد كبير من المسؤولين[4].

كان الصراع البريطاني-الأمريكي في العراق وفي المجال النفطي بالتحديد يتمثل بشركة نفط العراق، ففي سنوات الحرب العالمية الثانية والسنوات التي لحقتها برزت ظاهرة واضحة في السياسة الأمريكية الخارجية في المنطقة التي أخذت

---

(1) خليل، التاريخ السياسي، ص 303 .

(2) U.S.N.A. , Department of State , Division of Communications and Records Telegraph Branch , Secretary of State , Washington , Baghdad , December 7 , 1948 . Film 5 , P. 725 .

(3) خليل، التاريخ السياسي، ص 331 .

(4) الحسني، المصدر السابق، ج9، ص 183 .

تسترعي انتباه العديد من الأطراف، إذ أن الحكومة الأمريكية أخذت تبدي اهتماماً ملحوظاً بمسائل النفط خارج حدود بلادها بطريقة رسمية تفصح عن مشروعاتها وسياساتها في المنطقة، إذ تميزت هذه المرحلة بالتعارض والتصادم بين المصالح الأمريكية والبريطانية المعنية بشؤون النفط[1].

لقد أثار التوجه الأمريكي إلى المنطقة مخاوف بريطانيا الشديدة، إذ أن أمريكا أعلنت أن سبب توجهها هو نفاذ احتياطها من النفط، فأدركت بريطانيا أن هدف الولايات المتحدة هو أوسع من نفاذ احتياطها من النفط، إذ أن أمريكا أرادت أن تفتح المجال في كل مكان لصادراتها من رؤوس الأموال والسلع المختلفة، وما النفط إلا أسلوب من الأساليب التي تساهم في تحقيق هذا الغرض مساهمة فعالة، وبما أن منطقة (الشرق الأوسط) منطقة غنية آخذة بالنهوض والتقدم وفي حاجة إلى أسباب هذا النهوض فان هذه المنطقة لها قيمتها في نظر الأمريكان، لذلك أخذت مخاوف بريطانيا بالازدياد[2].

كانت الحكومة العراقية الموالية لبريطانيا في العهد الملكي تشعر بأن الظروف العالمية بعد الحرب العالمية الثانية وارتفاع أسعار الحاجيات والمعيشة وأسعار النفط في الأسواق لا يتفق والغبن الذي كان لاحقاً بالعراق بسبب اتفاقيات النفط القديمة، لذلك وبسبب ضغط الرأي العام في العراق اضطرت الحكومة العراقية في عام 1951 أن تطلب من الشركات الاحتكارية إجراء مباحثات تهدف إلى تعديل الامتيازات الممنوحة لها في الأعوام 1925، 1932، 1938 بالإضافة إلى ذلك كان هنالك سببين مهمين دفعا بالحكومة العراقية للمطالبة بتعديل الامتيازات وهما :-

(1) الكستدر بريماكوف، نفط الشرق الأوسط والاحتكارات الدولية، ترجمة عن اللغة الروسية بسام خليل، ط1، (بيروت، 1984)، ص ص 19-20 .

(2) المصدر نفسه، ص 127 .

1. قيام المملكة العربية السعودية بالتوقيع على اتفاقية النفط مع شركة أرامكو الأمريكية والتي تقضي بتقسيم الأرباح مناصفةً.
2. تأميم النفط في إيران بموجب القرار المتخذ من قبل رئيس وزرائها الدكتور محمد مصدّق في شهر آيار 1951 [1].

دخلت الحكومة العراقية في مفاوضات مع شركة نفط العراق لزيادة سعر الذهب وزيادة حصة الحكومة العراقية، وفي نفس الوقت كانت الحكومة الأمريكية تعمل بانسجام تام وبشكل سري مع شركاتها النفطية للسيطرة على أكبر كمية من احتياطي النفط خارج الولايات المتحدة، وقد دعمت الحكومة الأمريكية شركاتها النفطية لا سيما المستقلة للحصول على الامتيازات في العراق في حالة الغائها من قبل الحكومة العراقية وبصورة خاصة امتياز شركة البصرة، ففي بداية عام 1951 زار عدد من مسؤولي شركات النفط الأمريكية ومن جملتهم السيناتور السابق تايدنك (M.M. Tydings) لغرض اقناع المسؤولين العراقيين باعطاء امتياز شركة نفط البصرة إلى احدى الشركات الأمريكية المستقلة، لا سيما بعد أن قدموا عروضهم إذ تعهدوا بأن تقوم الشركة، إذ ما حصلوا على الامتياز، بإنتاج 20 مليون طن من النفط سنوياً وان تقسم الأرباح الصافية مناصفةً بينها وبين العراق [2].

دفعت الولايات المتحدة الوسيط الدولي ويليام ريكيت (Wiliam Rickett) ممثلاً عن شركة سلفر الأمريكية النفطية لغرض مفاوضة الحكومة العراقية بخصوص التخلي عن امتيازات شركتي نفط البصرة ونفط الموصل لصالح الشركات

---

(1) حكمت سامي سليمان، نفط العراق بين الأمس واليوم في المجال السياسي والاستراتيجي والاقتصادي، مجلة آفاق عربية، بغداد، العدد10، السنة 3، حزيران 1978، ص 18 .

(2) خليل، التاريخ السياسي، ص ص 396-397 .

الأمريكية، مما دفع السفير البريطاني في بغداد إلى الاتصال بنوري السعيد رئيس الوزراء العراقي للتعرف على وجهة نظر الحكومة العراقية والعروض التي قدمها ريكيت، إذ أن نوري السعيد أخبر السفير البريطاني بأنه من المحتمل إعطاء امتياز شركة نفط الموصل إلى ريكيت وأن يعوض شركة نفط العراق عن الخسارة التي لحقتها من جراء خسارتها لحقول شركة نفط الموصل، وأن يعطى في المقابل امتياز شركة نفط البصرة إلى البريطانيين في محاولة لإرضاء الطرفين[1].

أثار هذا الموقف حفيظة بريطانيا ولا سيما بعد ظهور مبدأ مناصفة الأرباح، إذ ضغطت الشركات الأمريكية على شركات النفط البريطانية لتطبيق هذا المبدأ انتقدت الأوساط الرسمية الأمريكية السياسة البريطانية في منطقة (الشرق الأوسط) منذ الحرب العالمية الثانية وعدتها سبباً للأوضاع المتردية في المنطقة، ودعت إلى إرضاء مطالب الوطنيين بتعميم مبدأ مناصفة الأرباح كوسيلة للوقوف بوجه انتشار حركة التأميم[2].

وجدت الحكومتان البريطانية والأمريكية أن الموقف في المنطقة والعراق بصورة خاصة أصبح متوتراً لذلك لجأ الطرفان إلى اتخاذ أجراء مشترك، خوفاً على مصالحهما، للوقوف بوجه حركة التأميم حتى لا تصل إلى العراق، فاتفق الطرفان على توجيه انذار إلى الحكومة العراقية بطريقة غير مباشرة تحذرها فيه من اتخاذ أي خطوة لتأميم آبار النفط[3]. إلا أنه في الوقت الذي كانت فيه الحكومتان الأمريكية والبريطانية متفقتان على اتخاذ خطوات تمنع العراق من تأميم نفطه، كانت الحكومة

---

(1) U.S.N.A. , Department of State , Telegraph Branch , Secret , Baghdad Secretary of State , October 25 , 1950 , Film 24 , p. 187 .

(2) خليل، التاريخ السياسي، ص ص 397–398 .

(3) جريدة الزمان، بغداد، 1 نيسان 1951 .

الأمريكية تعمل سراً على تحري الحكومة العراقية بالمطالبة بتطبيق قاعدة مناصفة الأرباح[1].

ان الضغط الجماهيري الكبير الذي تعرضت له الحكومة العراقية لغرض تعديل امتيازات النفط الذي انعكس بدوره على موقف بريطانيا في العراق وتغيير سياسة الحكومة العراقية تجاهها والتوجه نحو الولايات المتحدة الأمريكية فضلاً عن الدور الخفي الذي كانت تلعبه أمريكا من حث الساسة العراقيين على ضرورة تعديل الامتيازات النفطية والتمسك بمبدأ مناصفة الأرباح، دفع الحكومة البريطانية وبعد مفاوضات طويلة بين الحكومة العراقية وشركة نفط العراق إلى التوقيع على اتفاقية مناصفة الأرباح والتي وقعت بتاريخ 3 شباط 1952[2].

لم تحقق هذه الاتفاقية للشعب العراقي ما كان يصبو اليه من الحصول على أكبر قدر من موارد النفط لأجل تسخيرها في إنشاء المشاريع العمرانية والخدمات ونقل البلاد إلى حالة أحسن، بل على العكس إذ أصبحت الشركات الأجنبية هي التي تتحكم بموارد النفط ولم تكن الحكومة على علم بالكميات المنتجة والمبالغ التي تحصل عليها الشركات من جراء بيع النفط، وبما أن الحكومة العراقية لها نسبة 50٪ اضطرت الشركات إلى زيادة الإنتاج لغرض تغطية الغبن الكبير الذي يتعرض له العراق في الحصول على نسبته من الأرباح لا سيما وان عائدات النفط عام 1952 بلغت نسبة كبيرة، إذ أن الإحصائيات والتقديرات توقعت أن تزيد النسبة في إنتاج

(1) خليل، التاريخ السياسي، ص 398 .

(2) جريدة الوقائع العراقية، بغداد، العدد3064، 18 شباط 1952 . وللاطلاع على بنود الاتفاقية .انظر: العباس، وثائق امتيازات النفط، ج2، ص 37 . الراوي، المصدر السابق، ج6، ص ص 204-218 .

النفط العراقي إلى 250 مليون دينار عام 1957 أي ما يزيد على عشرة أضعاف ما كان يستلم في عام 1950[1].

إن الدور الذي قامت به الولايات المتحدة تجاه الحكومة العراقية من خلال دفعها لعقد اتفاقية مناصفة الأرباح مع شركة نفط العراق لم يكن بقصد ضرب المصالح البريطانية في العراق فقط، انما كانت الولايات المتحدة تهدف إلى تحقيق غايات كبيرة، إذ أن أسلوبها في التعامل يتمثل في الاحتواء الاقتصادي من خلال السيطرة على مصادر الثروة النفطية وربط اقتصاد البلدان المنتجة للنفط بالاقتصاد الأمريكي، وأقامت علاقات تؤدي إلى التبعية الأمريكية من خلال القروض والمعونات وربطها بالسوق الرأسمالي الأمريكي[2]. وهذا ما كانت الولايات المتحدة تبتغيه من تعاملها مع العراق وعقده لاتفاقيات اقتصادية وبرنامج المساعدة واتفاقية النقطة الرابعة وغيرها.

يتضح مما سبق ان الولايات المتحدة الأمريكية حاولت احتواء المنطقة من خللا الاتفاقيات والقروض التي قدمتها لهذه البلدان وبضمنها العراق الذي عقدت معه اتفاقية الأمن المتبادل والتي بموجبها أصبح العراق ضمن المنطقة الأمنية التي وضعتها الولايات المتحدة للوقوف بوجه المد الشيوعي ولإحكام قبضتها على الدول التي تعقد معها مثل هذه الاتفاقيات، آخذين بنظر الاعتبار أن التصور الأمريكي للأمن في أي منطقة من العالم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بوجود المصالح

---

(1) U.S.N.A. , Foreign Service Dispatch , Am Embassy , Baghdad , Monthly Economic Report – February 1952 , March 8 , 1952 , Film 16 , P. 569 .

(2) هاشم مهروسة، "البترول وقاعدة الضغط للأقطار العراقية"، مجلة الدراسات العربية، بيروت، العددان9-10، السنة 22، تموز– آب 1986، ص 60 .

الأمريكية فيها مهما كانت طبيعتها ومن هذا فان مصطلح الأمن لا يعني السلم والاستقرار بالضرورة، بل يعني أمن المصالح الأمريكية سواء أن تطلب ذلك استقرار المنطقة المعنية أو إحداث حالة عدم استقرار فيها، لذلك فان ما تعنيه امريكا بأمن الخليج العربي، بما فيه العراق، هو تأمين مصالحها الأساسية في المنطقة وفي مقدمتها استمرار الحصول على كميات كافية من النفط وبأسعار مناسبة[1].

ان الدوافع وراء توجيهات الولايات المتحدة الأمريكية نحو نفط المنطقة والدخول في ميدان المنافسة مع بريطانيا حسبما ذكره رئيس مجلس صناعة النفط فيها في إحدى المناسبات (ان عاصمة النفط تتجه نحو الشرق الأوسط وعلى الولايات المتحدة الأمريكية أن تستعجل في الدخول في هذه الإمبراطورية تواً، ولكي يتسنى لأمريكا تحقيق غايتها المنشودة ينبغي عليها أن تعد نفسها سياسة ثابتة مرسومة في شؤون النفط)[2].

ان الشركات النفطية ومن ورائها حكوماتها كانت تعد النفط سلاحاً مباشراً للتهديد والغط دون النظر إلى المصالح الحقيقية للدول المنتجة، وينظر الحكومات الغربية مادام النفط سلعة إستراتيجية، فهي تعطيه أو تمنعه لاعتبارات سياسية، ولتكريس هذا المبدأ لجأت الشركات النفطية إلى تخفيض الإنتاج للضغط على الحكومة العراقية لحملها على التراجع عن الخطوات التي اتخذتها في نطاق السياسة النفطية والتي تهدف إلى سيطرة العراق على جميع المساحات الخاضعة لامتيازات الشركات والتي لم تكن تستثمرها، كما طلب العراق من الشركات ان تبيعه 20٪ من أسهمها، إلا أن الشركات لم تلبي هذا الطلب، إذ حاولت الشركات ويشتى

(1) خليل علي مراد، "الولايات المتحدة النفط وأمن الخليج العربي في السبعينات"، مجلة الخليج العربي، البصرة، المجلد 14، العدد1، 1982، ص 16.

(2) حكمت سامي سليمان، نفط العراق دراسة اقتصادية سياسية، (بغداد، 1979)، ص 65.

الوسائل الوقوف بوجه مطالب العراق ورغبته في التحرر من سيطرة الشركات الأجنبية، وعندما استثمر العراق جزءاً من نفطه وطنياً بدأت الشركات الاحتكارية لمطالبة النفط العراقي وقامت بتخفيض الانتاج للضغط على الحكومة العراقية ووضعت العراقيل في وجه مشاريع التنمية بإنقاص العائدات أو تأخيرها لكي يستجيب العراق لمطالبها[1].

ما سبق يبين ان الخلاف بين البريطانيين والأمريكيين قد تكرس لغرض المحافظة على وجود الشركات النفطية العاملة في العراق، إذ أن هذه الشركات مدعومة بحكوماتها وصلت إلى حد تهديد الحكومة العراقية إذ ما حاول العراق تاميم نفطه أو استثماره وطنياً، فكل من هذين الطرفين كان يحاول من خلال دعمه لشركاته ضمان استمرار تدفق النفط إلى دولها بغض النظر عن متطلبات وحاجة العراق.

لم تكن الأحداث التي جرت بعد التوقيع على اتفاقية مناصفة الأرباح بتلك الأهمية في مجال التنافس البريطاني الأمريكي على نفط العراق، حيث توضحت صورة كلا الاستعمارين تجاه العراق، فبريطانيا منذ دخولها العراق كانت سياستها تهدف إلى استعمار العراق وامتصاص خيراته ومصادر ثروته وهذا ما بقيت عليه حتى قيام ثورة 14 تموز 1958، أما الولايات المتحدة فانها وبعد الحرب العالمية الثانية وازدياد حاجتها إلى النفط اندفعت نحو الوطن العربي لغرض تعويض النقص الهائل الحاصل في نفطها بسبب الحرب والذي تضارب مع مصالح بريطانيا وأدخلها في تنافس معها، ومما سهل موقف أمريكا الضعف الذي أصاب بريطانيا بعد الحرب، إلا أن الذي يشار اليه هو أن العراق بقي تابعاً للسياسة الغربية وارتبط

(1) مهروسة، المصدر السابق، ص 59 .

اقتصادياً بهذه الدول، فبالرغم من أنه المالك الثري للنفط إلا أنه لم يكن بالقدرة على التحكم بهذا المورد المهم، إذ أنه عندما تعرض الأنبوب العراقي لتصدير النفط إلى النسف في عام 1956 بسبب حرب السويس والعدوان الثلاثي على مصر والذي أدى إلى الاضرار بالاقتصاد العراقي لجأ العراق إلى شركة النفط العراقية من أجل الحصول على قرض لمعالجة الأوضاع الاقتصادية المتردية، إذ عقد العراق في 17 آذار 1957 اتفاقية مع شركة نفط العراق تضمنت أحد عشر بنداً حدد بموجبها كمية القرض وفترة تسديده والفوائد المترتبة عليه والعقوبة التي سيتحملها العراق في حالة عدم تسديده للدين[1].

مهما يكن من أمر فان قصة امتيازات النفط في العراق والصراع بين الاحتكارات الدولية للسيطرة والاستحواذ على ثروات العراق قد أظهرت عدداً من الحقائق التي يمكن اعتبارها السياق الذي سار عليه الاستعمار في العراق، إذ ان السيطرة النفطية هو الصفة الرئيسة لشكل الاستعمار، إذ جاء في وثيقة سرية فرنسية أعدتها شركة النفط الفرنسية عندما نشب النزاع بين المساهمين في شركة نفط العراق بعد الحرب العالمية الثانية ما يسلط الضوء على طبيعة أعمال شركات النفط الاستعمارية، إذ ذكرت الوثيقة (كان تأسيس شركة نفط العراق وتنفيذ اتفاقية الخط الأحمر بداية لخطة طويلة الأمد للسيطرة على النفط في الشرق الأدنى وعلى توزيعه في العالم)[2].

إن نشوء الحركة الوطنية في العراق دفع الحكومة إلى إعادة النظر في حساباتها، إذ بدأت تتضح أمام الشعب العراقي الخسائر المادية الكبيرة التي تلحق بالعراق من

---

(1) العباس، وثائق امتيازات النفط، ج2، ص ص 276-281 .

(2) علاوي، المصدر السابق، ص ص 77-79 .

جراء سيطرة شركات النفط الأجنبية على منابع النفط فيه، حيث كانت شركة نفط العراق ومن خلال الامتيازات التي حصلت عليها خلال فترات متلاحقة تضمن لها السيطرة على منابع النفط إلى أطول فترة ممكنة، ولم تكن تضع في حساباتها قيام ثورة في العراق تطيح بالنظام الحاكم آنذاك، فمنذ ثورة 14 تموز 1958 أعلنت أسواق الاستعمار العالمي والبريطاني بشكل خاص أن ثورة تموز جاءت بضربة قاسية لمصالح الاستعمار بشكل عام، إذ أنها أكبر ضربة وجهت لبريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية[1].

(1) المصدر نفسه، ص 178 .

الخلاصة

من خلال الرسالة التي تقدمت بها، والتي احتوت في طياتها على العديد من الأحداث والتغيرات السياسية التي شهدها العراق خلال الفترة قيد الدراسة، ومن خلال الدخول في أعماق الصراع البريطاني- الأمريكي على العراق خرج البحث ببعض النتائج كان أبرزها:

1. لم تكن بريطانيا في القرون الأولى من التاريخ الحديث تحاول الدخول والسيطرة على العراق بصورة مباشرة لأنها لا تريد أن تدخل في نزاعات هي في غنى عنها لا سيما وأن العراق كان يمثل حلقة الوصل بين بريطانيا والهند المستعمرة البريطانية العظيمة المسماة (درة التاج البريطاني).
2. كان لاكتشاف النفط في العراق الدور الرئيسي في توجيه أنظار بريطانيا والدول الاستعمارية الأخرى إلى العراق، لذلك سعت بريطانيا جاهدةً لكي تستحوذ على العراق وبالتالي تستحوذ على منابع النفط فيه مع عدم إهمال موقع العراق الاستراتيجي وغناه الحضاري.
3. يمثل النفط نقطة التحول في السياسة الخارجية لكل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. فبريطانيا نجدها تدخل في صراع مع الدول الأوربية منذ اكتشاف النفط، لذلك وجهت سياستها للاستحواذ على ما يمكن الاستحواذ عليه من امتيازات من الباب العالي العثماني يخولها بالتنقيب على النفط في المنطقة والعراق بصورة خاصة. أما الولايات المتحدة الأمريكية فإنها لم تظهر على الساحة بصورة مباشرة إلا أثناء الحرب العالمية الثانية وقرب نضوب احتياطها من النفط، فلم يكن أمامها سوى الاتجاه إلى الدول الغنية بالنفط، والعراق أحد هذه الدول، فكان لابد أن تتصادم

المصالح الأمريكية بالمصالح البريطانية في العراق، فكان النفط الشرارة التي أوقدت الصراع بين الطرفين.

4. اختلفت سياسة بريطانيا ووجودها في العراق عن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، فبريطانيا منذ الحرب العالمية الأولى وجدت أن الاستحواذ على العراق والسيطرة على خيراته وإمكانياته الكبيرة لا يتم الا بالسيطرة عليها عسكرياً فكان لها ذلك بين 1914-1918 عندما احتلت العراق احتلالاً عسكرياً فجعلت منه ألعوبة بيدها وسخرت كل إمكاناته وطاقاته خدمة لمصالحها. أما الولايات المتحدة الأمريكية فكانت تنظر إلى الأمور بمنظار بعيد، فهي لم تكن تريد أن تدخل في صراع مع بريطانيا لا سيما وأن بريطانيا حليفتها بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة أرادت أن تدخل إلى العراق عن طريق بريطانيا فلذلك نجدها وحتى عام 1939 تساند وتساير بريطانيا ولا تقف بوجهها.

5. حتى عام 1939 كان الصراع بين كل من الولايات المتحدة وبريطانيا حول العراق صراعاً خفياً وربما يعود السبب في ذلك إلى أن الطرفين لهما نفس الأهداف إلا ان الوسائل في الوصول إلى تلك الأهداف كانت مختلفة، فبريطانيا كانت تريد الاستحواذ على العراق بصورة مباشرة، أما الولايات المتحدة فكانت تريد الحصول على النفط وغيره من الثروات عن طريق عقد الاتفاقيات والمعاهدات التي تخولها الاستحواذ على ما تريد الاستحواذ عليه.

6. استخدم الطرفان في صراعهما أهم المجالات التي من خلالها يمكن لهما التدخل في شؤون العراق والتأثير على الحكومات العراقية والتلاعب بمشاعر الناس، فتسليح الجيش جانب مهم ويمس كل الناس والمصالح

الاقتصادية تمس حياة الناس ومعيشتهم، والتعليم والنفط ولكل من هذه المجالات تأثيره، فنجد كلاً من بريطانيا والولايات المتحدة يتنازعان فيما بينهما أما لكسب ود الحكومة العراقية أو للحصول على امتياز أو توقيع لمعاهدة معينة تمنح إحداهما حرية التصرف في جانب أو جهة معينة أو لتقديم بعض السلع التي تصل إلى الناس لكسب ودهم تحت غطاء سياسي.

7. مهما يكن من أمر الصراع بين الطرفين فقد كان الخاسر الوحيد في هذا الصراع هو الشعب العراقي الذي لم يكن آنذاك يتمتع بوجود حكومة وطنية قوية تستطيع الوقوف بوجه المستعمرين الغزاة، لذلك تحملت القوى الوطنية والقومية بالتعاون مع منظمة الضباط الأحرار مسؤولية تغيير النظام في العراق، وقد تحقق ذلك في ثورة 14 تموز 1958، فبدأت عندئذ مرحلة جديدة من تاريخ العراق المعاصر كان لها متطلباتها وأشكاليتها.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

أولاً : الوثائق العراقية غير المنشورة :

أ. وثائق البلاط الملكي محفوظة في (د.ك.و) في بغداد.

1. 1569 ، ايفاد بعثة إلى أمريكا بتاريخ 6 / 8 / 1941، رقم الوثيقة 91، ص 121.
2. 1569، ايفاد الرئيس الأول محمود هندي وضباط صف منتسبي القوة الجوية الملكية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، رقم الوثيقة 141، ص 172.

ب. وثائق وزارة الخارجية محفوظة في (د.ك.و) في بغداد.

1. 311/792 ، بعثة عسكرية أمريكية تصل إلى العراق بتاريخ 17 / 1 / 1942، رقم الوثيقة 8، ص 8.
2. 311/792، تقدير وامتنان الحكومة الأمريكية لما أظهرته الحكومة العراقية من الاهتمام بتشييع جثمان وزير أمريكا المفوض في بغداد بتاريخ 17 / 1 / 1942، رقم الوثيقة 1، ص 1.

ج. وثائق وزارة الدفاع محفوظة في (د.ك.و) في بغداد.

1. 10، البعثة الاستشارية العسكرية البريطانية، رقم الوثيقة 4، ص 5.

د. وثائق وزارة الاعلام نسخ محفوظة في وزارة الاعلام.

1. أرشيف رئاسة الوزراء، استانبول، أوراق يلديز، رقم الوثيقة 255، تاريخها شباط 1933.
2. أرشيف رئاسة الوزراء، استانبول، دفتر نامة همايون، تاريخها 14 ذي القعدة 1245هـ.

هـ محاضر جلسات غرفة تجارة الموصل

الجلسة 430 في 13 كانون الثاني 1930

ثانياً : الوثائق العراقية المنشورة :

أ. الحكومة العراقية، تقرير لجنة الكشف التهذيبي، محرر تقرير لجنة الكشف بول مونرو، (بغداد، 1932).

ب. وزارة الدفاع، هيئة التاريخ العسكري، تاريخ القوات العراقية المسلحة، ط1، ج1، (بغداد، 1986).

ج. وزارة الدفاع، هيئة التاريخ العسكري، تاريخ القوات العراقية المسلحة، ط1، ج3، (بغداد،1991).

د. وزارة المعارف، التقرير السنوي عن سير المعارف لسنة 1950-1951.

هـ. وزارة المعارف، التقرير السنوي عن سير المعارف لسنة 1955-1956.

و. وزارة المعارف، التقرير السنوي عن سير المعارف لسنة 1957-1958.

ثالثاً : الوثائق الأجنبية غير المنشورة :

- الوثائق الأمريكية.

- وثائق الأرشيف القومي الأمريكي، وثائق محفوظة في دار الكتب والوثائق في بغداد.

- ملفات وزارة الخارجية الأمريكية.

1. U.S.N.A. , R-1 , No. 53 , From Consulate General Of the U.S.A. , Consular in able to the department of state , subject : appointment of consul to Baghdad , April 30 , 1895.

2. U.S.N.A , Department of State Washington , to the American minister Resident and Consul General Baghdad , Iraq , Date August 17 , 1934 , Film 19 , P. 439.

3. U.S.N.A,No.879.6,Charged to:Telegram Sent, Staco Sterp, January 26, 1934 , Film 19 , P.533.

4. U.S.N.A, Recapitulation of American intrests in Iraq , Film 23 , P. 127.

5. U.S.N.A. , No. 1443 , Iraq Dacision Regarding participation in the Worlds Fair in 1940 , Baghdad, Iraq , November 29 , 1939 , Film 30 , P. 429.

6. U.S.N.A. , No. 8 , Telegram Sent , Sec. State , Washington , January 29 , 1940 , Film 31 , P. 828.

7. U.S.N.A. , No. 890 , G 42 , The Minister Resident In Iraq (Knabenshue) to the Secretary of State , Baghdad , May 16 , 1940.

8. U.S.N.A. , Department of State , Washington , American Minister Resident and General , Baghdad , Iraq , December 30 , 1940 , Film 33, P. 273.

9. U.S.N.A. , No. 890 , G 1115 , The Minister Resident in Iraq (Knabenshue) to the Secretary of State , Baghdad , April 29 , 1941.

10. U.S.N.A. , Telegram Sent , Amlegation , Cairo , Charged to contingent , May 13 , 1942 , Film 2 , P. 568. E

11. U.S.N.A. , No. 800. 128 , Telegram Received , Sec. State , Washington , July 2 , 1942 , Film 2 , P.480.

12. U.S.N.A. , No. 851. 149 , Telegram Received Sec. State , Washington , August 4 , 1942, Film 1, p.513.

13. U.S.N.A. , No. 890 , G. 363 / 378 , S. Walla , State , Department Washington D.C. Tous Embassy , Baghdad , January 2 , 1943.

14. U.S.N.A. , Embassy Baghdad to State Department , Washington , April 20 , 1944 , Film 24 , P. 890

15. U.S.N.A., No. 890.1.344 , Henderson to State Department Am Embassy , Baghdad (Washington) , November 25 1944.

16. U.S.N.A. , Telegram Received , Secretary of State Washington , D. C, March 29 , 1944 , Film 6 , P. 735.

17. U.S.N.A. , Secretary of Defense , January 11 1945 , Film 15 , P. 283.

18. U.S.N.A. , The White House Washington , Memorandum for the Acting Secretary of State, May 3, 1945 , Film 3 , P. 69.

19. U.S.N.A. , Department of State in Coming , Telegram Secret Baghdad, Via War , April 15 , 1946 , Film 5 , P. 567.

20. U.S.N.A. , No. 1/27/48 , British Military Shipment To Iraq , January 27 1948 , Film 4 , P. 501.

21. U.S.N.A. , Depertment of State , Division of Communications and Records Telegraph Branch , Secretary of State , Washington , Baghdad , December 7 , 1948. Film 5 , P. 725.

22. U.S.N.A. , Foreign Service of the United State of American , Iraqi education minister wants to hire U.S. Teachers for Iraq , Baghdad , August 19 , 1949 , Film 4.

23. U.S.N.A. , Foreign Service of the United State of American , Iraqi Education Minister Wants to Hire U.S. Teachers for Iraq , Baghdad , August 19 , 1949 Film 4 , P. 1037.

24. U.S.N.A. , Unclassified Restricted Appendix attached Iraq. Assured World Finest Film , Baghdad, November 24 , 1949 , Film 27 , P. 43.

25. U.S.N.A. , Department of State , Memorandum of Conversation Conclusion of U.K. Loan to Iraq , December 13 , 1949 , Film 5 , P. 885.

26. U.S.N.A. , Department of State , Telegraph Branch , Secret , Baghdad Secretary of State , October 25 , 1950 , Film 24 , p. 187.

27. U.S.N.A. , Foreign Service of the United State of American , Treaty Affairs Office of the Legal Adviser , Baghdad , December 20 , 1950 , Film 28 , P. 1334.

28. U.S.N.A. , Foreign Service of the United State of American , Donald Benneit Adam's Engaged for Iraq Development Board , Baghdad , February 6 , 1951 , Film 21 , P. 485.

29. U.S.N.A. , Foreign Service of the United State of American , Baghdad , Visit of Mrs. Nilla Gram Cooc and Professor cuylary auny , March 17 , 1951 , Film 27 , P. 25.

30. U.S.N.A. , Foreign Service Despatch , Am. Embassy , Baghdad , Monthly Economic Report - February 1952 , March 8 , 1952 , Film 16 , P. 569.

31. U.S.N.A. , Foreign Service Despatch , Am. Embassy Baghdad , To the Department of State Washington , Technical Specialist in (Or. Due.) , in Iraq From National and International Source , August 15 , 1952 , Film 17 , P. 741.

32. U.S.N.A. , Foreign Service Dispatch To The Department of State Washington , October 9 , 1952 , Film 15 , P. 213.

33. U.S.N.A. , Secretary of Defense , To Specter , January 11 , 1954 , Film 15 , P. 283.

34. U.S.N.A. , Telegram Department of State , Baghdad , Security of State , March 15 , 1954 , Film 15 , P.P. 326-327.

35. U.S.N.A. , Department of State to Am Embassy , Baghdad Priority , April 8 , 1954 , Film 15 , P. 384.

36. U.S.N.A. , in Cominc , Telegram Department of State , Baghdad , Secretary of State , April 24 , 1954 , Film 16 , P. 25.

37. U.S.N.A. , America Jewish Congerss , The Honorable , John Foster Dallas , Secretary of State , State Department to Washington D.C. , May 18 , 1954 , Film 15 , P. 555.

38. U.S.N.A. , In comine , Telegram Department of State , Baghdad , To Secretary of State , April 24 , 1954 , Film 16.

39. U.S.N.A. , Subject : U.S. Arms Program For Iraq , September 7 , 1954 , Film 15 , P. 778.

رابعاً : الكتب العربية :

1. الأعظمي، وليد محمد سعيد، انتفاضة رشيد عالي الكيلاني والحرب العراقية-البريطانية 1941 دراسة موثقة في المضامين السياسية والقومية والاستراتيجية لثورة مايس 1941، (بغداد، 1987).

2. أحمد، ابراهيم خليل، وجعفر عباس حميدي، تاريخ العراق المعاصر، (الموصل، 1989).

3. أحمد، ابراهيم خليل، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني 1516-1916، (الموصل، 1986).

4. ـــــــ تطور التعليم الوطني في العراق 1869-1932، ط1، (البصرة، 1982).

5. الأدهمي، محمد مظفر، المجلس التأسيسي العراقي دراسة تاريخية، (بغداد، 1974).

6. البازي، حامد، البصرة في الفترة المظلمة وما بعدها، ط1، (بغداد، 1970).

7. البراوي، راشد، حرب البترول في الشرق الأوسط، ط3، (القاهرة، 1950).

8. البزاز، عبد الرحمن، محاضرات عن العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، ط2، (القاهرة، 1960).

9. تقرير لجنة التجارة الاتحادية الأمريكية، دور احتكار النفط الدولي في العراق، (بغداد، لا.ت.).

10. التميمي، حميد حمدان أحمد، البصرة في عهد الاحتلال البريطاني 1914-1921، (بغداد، 1979).

11. التميمي، عبد المالك خلف، التبشير في منطقة الخليج دراسة في التاريخ الاجتماعي والسياسي، ط1، (الكويت، 1982).

12. الجعفري، محمد حمدي، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع 1914-1958، (بغداد، 2000).

13. الحربي، علاء جاسم محمد، العلاقات العراقية-البريطانية 1945-1958، ط1، (بغداد، 2002).

14. حسن، محمد سلمان، التطور الاقتصادي في العراق التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي 1864-1958، ج1، (بيروت، 1965).

15. الحسني، عبد الرزاق، تاريخ الوزارات العراقية، تسعة أجزاء، (بيروت، 1978).

16. حسين، فاضل، مشكلة الموصل دراسة في الدبلوماسية العراقية-الإنكليزية-التركية وفي الرأي العام، (بغداد، 1955).

17. الحصري، ساطع، مذكراتي في العراق 1927-1941، ط1، ج1، (بيروت، 1968).

18. حمادة، سعيد، النظام الاقتصادي في العراق، (بيروت، 1938).

19. الخطاب، رجاء حسين حسني، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي من 1921-1941، (بغداد، 1985).

20. خليل، مصطفى، أزمة الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية، (القاهرة، 1974).

21. خليل، نوري عبد الحميد، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق 1945-1952، ط1، (بغداد، 1980).

22. الدرة، محمود، الحرب العراقية-البريطانية 1941، ط1، (بيروت، 1969).

23. ـــــ، حياة عراقي من وراء البوابة السوداء، (القاهرة، 1976).

24. الدليمي، محمد عويد، كامل الجادرجي ودوره في السياسة العراقية 1898-1968، (بغداد، 1997).

25. سالم، تقي عبد، تخطيط التجارة الخارجية مع إشارة خاصة إلى تخطيط تجارة العراق الخارجية، ط1، (بغداد، 1979).

26. سعيد، أمين، الثورة العربية الكبرى، ج2، (القاهرة، لا.ت.).

27. ـــــ الوطن العربي، (القاهرة، لا.ت.).

28. شحاتة، ابراهيم، البنك الدولي والعالم العربي تحديات وآفاق الاقتصاد المصري، كتاب الهلال، (القاهرة، 1990).

29. الشرقاوي، محمود، أمريكا وبترول الشرق الأوسط، (القاهرة، لا.ت.).

30. شوكت، ناجي، سيرة وذكريات ثمانين عاماً 1894-1974، (بغداد، 1974).

31. صالح، زكي، بريطانيا والعراق حتى عام 1914 دراسة في التاريخ الدولي والتوسع الاستعماري، (بغداد، 1968).

32. العزي، خالد، حلف بغداد، (لا.م.، 1957).

33. العقاد، صلاح، البترول أثره في السياسة والمجتمع العربي، (القاهرة، 1973).

34. العطار، حسن، الوطن العربي دراسة مركزة لتطوراته السياسية الحديثة، ط2، (القاهرة، 1966).

35. عطية الله، أحمد، القاموس السياسي، ط3، (القاهرة، 1968).

36. علاوي، ابراهيم، البترول العراقي والتحرر الوطني، ط1، (بيروت، 1967).

37. العلوجي، عبد الحميد، خضير عباس اللامي، الأصول التاريخية للنفط العراقي، ط1، ج1، (بغداد، 1973).

38. العمري، أحمد سويلم، صراع البترول في العالم العربي، (القاهرة، 1960).

39. العمري، خيري أمين، الخلاف بين البلاط الملكي ونوري السعيد، ط1، (بغداد، 1979).

40. القهواتي، حسين محمد، دور البصرة التجاري في الخليج العربي 1869-1914، (بغداد، 1980).

41. كنه، خليل، العراق أمسه وغده، ط1، (بيروت، 1966).

42. مراد، خليل علي، تطور السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي 1941-1947، (البصرة، 1980).

43. مجموعة باحثين، المفصل في تاريخ العراق المعاصر، ط1، (بغداد، 2002).

44. نظمي، وميض عمر، ثورة 1920 الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية الاستقلالية في العراق، (بغداد، 1985).

45. نظمي، وميض عمر وآخرون، التطور السياسي المعاصر في العراق، (بغداد، لا.ت.).

46. نعنيعي، عبد المجيد، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث، ط1، (بيروت، 1983).

47. نوار، عبد العزيز سليمان، تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داؤد باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا، (القاهرة، 1986).

48. الهاشمي، طه، مذكرات طه الهاشمي، تقديم : خلدون ساطع الحصري، ط1، ج1، (بيروت، 1967).

49. الهلالي، عبد الرزاق، تاريخ التعليم في العراق في عهد الاحتلال البريطاني 1914-1921، (بغداد، 1975).

50. ــــــــ، تاريخ التعليم في العراق في العهد العثماني 1838-1917، (بغداد، 1959).

51. ــــــــ معجم العراق، ج1، (بغداد، 1949).

52. وهيم، طالب محمد، التنافس البريطاني-الأمريكي على نفط الخليج العربي 1928-1939، (بغداد، 1982).

53. يزبك، يوسف ابراهيم، النفط مستعبد الشعوب، ج1، (بيروت، 1934).

خامساً : الكتب المعربة :

1. آداموف، الكسندر، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها، ج1، ترجمه عن اللغة الروسية هاشم صالح التكريتي، (البصرة، 1982).
2. احمد، كمال مظهر، كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى، ترجمه عن اللغة الكردية، أحمد الملا عبد الكريم، (بغداد، 1984).
3. أوغلي، أكمل الدين إحسان، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ج1، ترجمه عن اللغة التركية صالح سعداوي، (استانبول، 1999).
4. أمين، عبد الأمير محمد، المصالح البريطانية في الخليج العربي 1747-1787، ترجمه عن اللغة الإنكليزية هاشم كاطع لازم، (بغداد، 1977).
5. آيرلند، فيليب ويلارد، العراق دراسة في تطوره السياسي، ترجمه عن اللغة الإنكليزية جعفر الخياط، (بيروت، 1949).
6. آيس، جون فان، أقدم أصدقائي العرب، ترجمه عن اللغة الإنكليزية جليل عمسو، (بغداد، 1949).
7. بريماكوف، الكسندر، نفط الشرق الأوسط والاحتكارات الدولية، ترجمه عن اللغة الروسية بسام خليل، ط1، (بيروت، 1984).
8. سامبسون، أنتوني، الشقيقات السبع شركات البترول الكبرى والعالم الذي صنعته، ترجمه عن اللغة الإنكليزية سامي هاشم، ط1، (بيروت، 1967).
9. سندرسن، هاري، مذكرات سندرسن باشا طبيب العائلة الملكية في العراق 1918-1946، ترجمه عن اللغة الإنكليزية سليم طه التكريتي، ط1، (بغداد، 1980).
10. غلمن، ولدمار، عراق نوري السعيد : انطباعاتي عن نوري السعيد بين سنة 1954-1958، (لا.م.لا.ت.).

11. فوستر، هنري. أ.، تكوين العراق الحديث، ترجمه عن اللغة الإنكليزية عبد المسيح جويدة، (بغداد، 1939).

12. ــــــــ نشأة العراق الحديث ط1، ج1، ترجمه عن اللغة الإنكليزية سليم طه التكريتي، (بغداد، 1989).

13. كيرك، جورج، الشرق الأوسط في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ترجمه عن اللغة الإنكليزية سليم طه التكريتي، ط1، ج1، (بغداد، 1990).

14. كوتلوف، ل.ن. ثورة العشرين التحررية الوطنية في العراق، ترجمه عن اللغة الروسية عبد الواحد كرم، (بغداد، 1971).

15. لانكلي، كاثلين إم.، تصنيع العراق، ترجمه عن اللغة الإنكليزية خطاب صكر العاني، (بغداد، 1963).

16. لوريمر، جون كوردن، دليل الخليج، القسم التاريخي، ترجمه عن اللغة الإنكليزية مكتب أمير دولة قطر، ج1، (قطر، لا.ت.).

17. لونكريك، ستيفن همسلي، العراق الحديث 1900-1950، ج1، ترجمه عن اللغة الإنكليزية سليم طه التكريتي.

18. متشاشفيلي، البرت م.، العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ترجمه عن اللغة الروسية هاشم صالح التكريتي، (بغداد، 1987).

19. وورهاوس، كريستوفر مونتاجو، السياسة الخارجية البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية، ترجمه عن اللغة الإنكليزية حسين العقباني، (القاهرة، 1965).

سادساً : الكتب الوثائقية :

1. التكريتي، عصام شريف، العراق في الوثائق الأمريكية من 1952-1954، ط1، (بغداد، 1995).

2. الراوي، فؤاد، المعجم المفهرس للمعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات والمواثيق والعهود والأحلاف التي ارتبط بها العراق مع الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات الأجنبية في عام 1921، ج4، (بغداد، 1975).

3. العباس، قاسم أحمد، وثائق امتيازات النفط في العراق، وثائق منشورة، ج1، (بغداد، 1972).

4. قزانجي، فؤاد، العراق في الوثائق البريطانية 1905-1930، تقديم : عبد الرزاق الحسني، (بغداد، 1989).

5. الوندلاوي، مؤيد ابراهيم، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية 1944-1958، ط1، (بغداد، 1992).

6. الياسري، عبد الجبار ناجي ونوري عبد الحميد العاني، ثورة العراق التحررية سنة 1941 في برقيات صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية، (بغداد، 1998).

سابعاً : الكتب التركية :

Reset Ekram , Osmanli Mualtedelrive Kaptulasi Yonder 1300-1920 ,

Lozan muahc desi , (Istanbul , 1924).

ثامناً : الكتب الأجنبية :

1- Thomas A. Bryson , American Diplomatic Relation with the middle East , 1784-1975 , (N. P. , 1979).

2- Stanford J. Shaw and E. K. Shaw , History of the Ottoman Empire and Modern Turkey , (Cambridge , 1977) , Vol 2.

3- Roger Owen , The middle East in the World Economy 1800-1914 , (London , 1981).

4- S. H. Longrigg ,Iraq 1900 – 1950, (London ,1953).

5- John A. Denevo , American interests and Policies in the middle East 1900-1939 , (Minneapolis , 1968).

6- Van Ess Dorothy , Pioneers in the Arab World , (Michigan , 1974).

7- Helmot Mecher , Imperial Quest For Oil Iraq 1900-1928 , (London , 1976).

8- T. Arnold Welson , Loyalties Mesopotamia 1914-1917 , (N.D.,N.P.).

تاسعاً : الأطاريح والرسائل الجامعية :

أ. الأطاريح :

1. أحمد، فاضل عبد القادر، صراع القوتين العظميين في القسم الشرقي من البحر المتوسط بعد الحرب العالمية الثانية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد 1989.

2. الحديثي، عبد الرحيم ذوالنون زويد، غرفة تجارة بغداد 1926-1964 دراسة تاريخية اقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، 1997.

3. الدوري، أسامة عبد الرحمن، العلاقات العراقية-الأمريكية 1939-1945، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1989.

4. عبدالله، صالح محمد حاتم،تطور التعليم في العراق 1945–1958، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاداب جامعة بغداد 1994.

5. محمد، سعاد رؤوف شير، التغلغل الامريكي في العراق 1921–1939، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد 1990.

6. النحاس، زهير علي احمد، النشاط التجاري في الموصل بين الحربين العالميتين 1919–1939، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاداب جامعة الموصل 1995.

ب-الرسائل :

1. احمد، ابراهيم خليل، ولاية الموصل دراسة في تطوراتها السياسية 1908–1922، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد 1975.

2. بك، منهل اسماعيل العلي، ارشد العمري 1888–1978دراسة تاريخية في نشاطه الاداري والسياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل 1997.

3. حسن، جاسم محمد، العراق في العهد الحميدي 1876–1909، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بغداد 1975.

4. سرحان، اياد علي ياسين، بواكير النشاط الامريكي في العراق حتى عام 1921، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل 2001.

5. السعدي، محمد داخل، المصالح الاجنبية في الموصل 1834–1914،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل 1999.

6. السوداني، هشام سوادي هاشم، المواصلات التجارية في العراق 1831–1914،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل 1997.

7. شهيب، صلاح حربي عباس، غرفة تجارة الموصل 1926-1964، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل 2001.

8. العاني، فاطمة حمدي عبد الرحمن، العلاقات العراقية -الامريكية بين 1967-1987، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد 1982.

9. عبد، كوثر عباس، تطور العلاقات العراقية - الامريكية للفترة 1945-1958، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، الجامعة المستنصرية 1982.

10. علي، غانم محمد، النظام المالي العثماني في العراق 1893-1914، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، 1989.

11. المرسومي، غازي دحام فهد، التعليم في العراق 1932-1945 دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1986.

12. النحاس، زهير علي، التموين في العراق 1939-1948، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، 1989.

عاشراً : البحوث والدراسات :

أ. البحوث غير المنشورة :

1. الحفو، غانم محمد، "العراق ومشاريع الأحلاف اللاقاحية الغربية 1946-1958 : صفحات تاريخية في المواقف الرسمية والشعبية"، بحث غير منشور بحوزة الباحث.

2. العلاف، ابراهيم خليل، "الولايات المتحدة الأمريكية ونفط العراق حتى عام 1928 دراسة تاريخية"، بحث غير منشور بحوزة الباحث.

ب. البحوث والدراسات المنشورة :

1. أحمد، كمال مظهر، "النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط وبنود الرئيس ولسن"، مجلة آفاق عربية، بغداد، العدد3، تشرين الثاني 1976.
2. الأمين، مظفر عبد الله، "التنافس الأميركي-البريطاني في العراق خلال الحرب العالمية الثانية"، مجلة الخليج العربي، البصرة، المجلد 14، العدد2، 1982.
3. ــــــــ، "الأوضاع الاقتصادية في العراق خلال الحرب العالمية الثانية"، مجلة الخليج العربي، البصرة، المجلد 15، العدد1، 1983.
4. جلال، صادق، "التعليم الصناعي في العراق"، مجلة المعلم الجديد، بغداد، ج1، السنة 18، كانون الأول 1954.
5. الحديثي، عبد الرحيم، "العراق في الحرب العالمية الثانية الحالة السياسية في العراق عام 1941"، مجلة الجامعة، الموصل، العدد2، السنة 12، آيار 1982.
6. الحسيني، فاضل محمد، "التنافس البريطاني-الأمريكي حول امتياز النفط في عمان 1922-1937"، مجلة الوثيقة، البحرين، العدد37، السنة 19، 2000.
7. خضر، عادل محمد، "الصراع الدولي في الخليج العربي"، مجلة قضايا عربية، العدد9-10، المجلد 8، بيروت، أيلول تشرين الأول، 1981.
8. خليل، نوري عبد الحميد، "التوجه الأمريكي نحو العراق في الحرب العالمية الثانية"، مجلة آفاق عربية، بغداد، العدد9، أيلول 1989.

9. الخيرو، يعمر زكي، "تأسيس الجيش العراقي وتطوره في المدة 1921-1958"، مجلة الزحف الكبير، بغداد، العدد4، كانون الثاني – شباط 2000.

10. الزيدي، مفيد كاصد، "بريطانيا والمشرق العربي في القرن العشرين"، مجلة آفاق عربية، بغداد، العدد5، آيار 1993.

11. سامي، عدنان، "الموقف العراقي رسمياً وشعبياً من السياسة الأمريكية تجاه العراق 1958-1968"، مجلة آداب الرافدين، الموصل، العدد29، 1997.

12. السبيعي، عبد الله ناصر، "نشاط الإرسالية الأمريكية-العربية للتبشير في شرق الجزيرة العربية"، مجلة الدارة، السعودية، السنة 2، العدد1، 1982.

13. سعيد، عبد التواب أحمد وعبد الرحيم ذو النون، "العراق في تقارير السفير البريطاني كينهان كورنواليس 1941-1945"، مجلة آداب الرافدين، الموصل، العدد23، 1992.

14. سليمان، حكمت سامي، "نفط العراق بين الأمس واليوم في المجال السياسي والاستراتيجي والاقتصادي"، مجلة آفاق عربية، بغداد، العدد10، السنة 3، حزيران، 1978.

15. شبيب، محمود، "أسرار من تاريخ العراق الحديث"، مجلة آفاق عربية، بغداد، العدد3، 1975.

16. العباس، قاسم أحمد، "وثائق اتفاقيات النفط اتفاقية لونك-بيرنجيه"، مجلة النفط والتنمية، بغداد، العدد8، 2 آيار، 1977.

17. الغلاف، ابراهيم خليل، "الخدمات البرقية والبريدية في العراق أبان العهد العثماني"، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، تونس، العدد21، أيلول، 2000.

18. المبارك، صفاء عبد الوهاب، "العلاقات العراقية-الأمريكية 1930-1962"، مجلة كلية التربية، جامعة البصرة، العدد7، السنة 4، 1984.

19. مراد، خليل علي، "الولايات المتحدة النفط وأمن الخليج العربي في السبعينات"، مجلة الخليج العربي، البصرة، المجلد 21، العدد3، 1975.

20. مصطفى، أحمد عبد الرحيم، "أسس السياسة البريطانية في العراق"، مجلة الخليج العربي، البصرة، المجلد 21، العدد3، 1975.

21. مصطفى، مازن مجيد، "التنافس الاستعماري على البترول العراقي"، مجلة آفاق عربية، بغداد، العدد2، السنة 10، تشرين الأول، 1984.

22. مهروسة، هاشم، "البترول وقاعدة الضغط للأقطار العربية"، مجلة دراسات عربية، بيروت، العددان9-10، السنة 22، تموز-آب، 1986.

23. ناجي، عبد الجبار، "موقف الولايات المتحدة الأمريكية من حركة مايس اعتماداً على برقيات نابنشو إلى وزير الخارجية الأمريكي"، مجلة آفاق عربية، بغداد، العدد9، 1980.

24. النداوي، محمد جاسم، "تطور استراتيجيات القوى الكبرى في الخليج العربي حتى الحرب العالمية الثانية، مجلة آفاق عربية، بغداد، العدد2، السنة 12، آب، 1987.

25. الونداوي، مؤيد، "العلاقات العراقية-البريطانية 1945-1958"، مجلة دراسات سياسية، بغداد، العدد3، السنة 1، شباط، 1999.

احدى عشر : الموسوعات :

1. عبد المنعم، خالد، "الآثوريون"، موسوعة العراق الحديث، ج1، (بغداد، 1977).

2. مراد، خليل علي، "تجارة الموصل"، موسوعة الموصل الحضارية، المجلد 4، (الموصل، 1992).

إثنا عشر : الندوات :

1. الشيخ، رأفت غنيمي، "الولايات المتحدة الأمريكية واتجاهات التعليم الوطني في العراق دراسة لرد الفعل الأمريكي نحو تشريعات التعليم الوطنية بالعراق عام 1940"، بحوث الندوة العالمية الثالثة لمركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، الكتاب الثاني، (بغداد، 1979).

2. العلاف، إبراهيم خليل، "الجذور التاريخية للمطامع الأمريكية في العراق"، ندوة تاريخ الأطماع الأمريكية في العراق نظمتها جمعية المؤرخين العراقيين فرع نينوى بالتعاون مع اللجنة الاستشارية للثقافة والفنون يوم 4 مايس 1995.

3. مراد، خليل علي، "نشأة المصالح الأمريكية في نفط العراق"، ندوة تاريخ الأطماع الأمريكية في العراق نظمتها جمعية المؤرخين العراقيين فرع نينوى بالتعاون مع اللجنة الاستشارية للثقافة والفنون يوم 4 مايس 1995.

ثلاثة عشر : الصحف :

1. جريدة الأحوال، بغداد، العدد373، السنة الثانية، الخميس، 20 تشرين الثاني، 1941.

2. جريدة الاستقلال، بغداد، السنة 20، العدد3489، الأربعاء، 25 تشرين الأول، 1939.

3. جريدة الزمان، العدد4628، 6 كانون الثاني، 1953.

4. جريدة صدى الأحرار، بغداد، العدد37، السنة 2، 5 تشرين الثاني، 1949.

5. جريدة صدى الأحرار، بغداد، العدد243، السنة 7، 16 تشرين الأول، 1954.

6. جريدة لواء الاستقلال، العددين1277-1672 في 18 مايس 1951 و 11 أيلول 1952.



دار غيداء للنشر والتوزيع

تلاع العلي - شارع الملكة رانيا العبدالله - مجمع العساف التجاري - الطابق الأول

تلفاكس: 5353402 6 962+ - خلوي: 95667143 / 962+

ص.ب: 520946 عمان 11152 الأردن - E-mail: darghidaa@gmail.com

